



قصيدة السرد العالي

طاهر أبو فاشا

مكتبة

قصہ اکتفا کے

طاہر ابوفاضل

هدية من الفنان التشكيلى

بهاء الدين أبو العيسين

لأهل العينة

إهداء

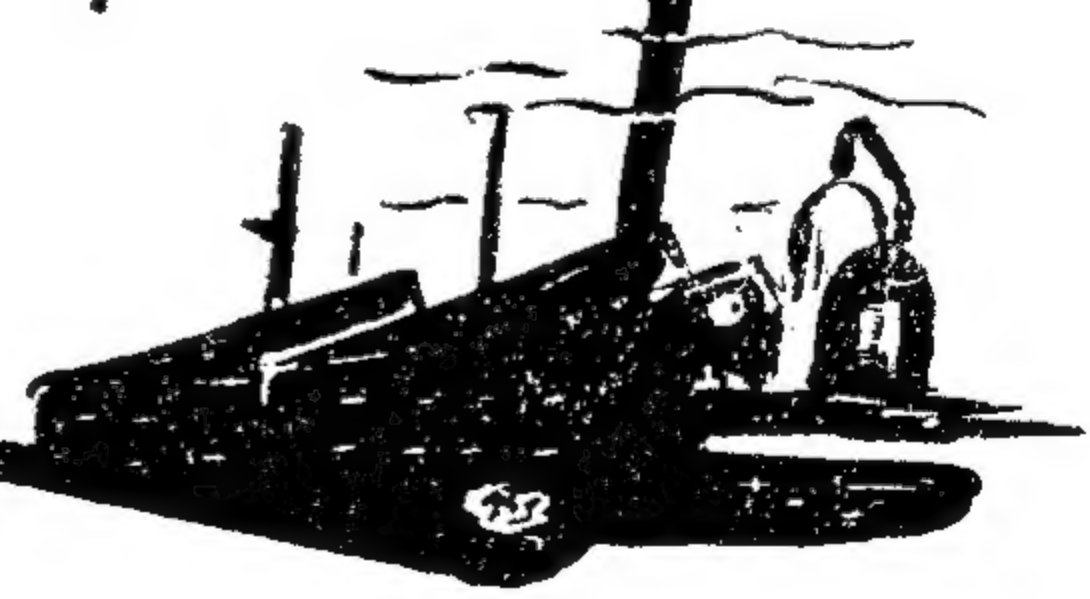
إلى الشعب العربى الذى أنجب الطولات
والى كتائب الخدمة العكاسة
ونخوتنا كيد أنفسنا وتعميق
الوعى بمشاكلنا ...
أفئتم

قصة السد العالى
لصاحبها





إن السبب العرفي
في الجمهورية العربية بالقضية
يقف وراء برامج التنمية
والتمية الاقتصادية ويؤيدها
بوعلى واقتناع .. ويدرك
أن نجاحها هو التأمين الحقيقي
لنا نحن، وهو الضمان
الاصيل لمستقبلهم
جمال عبد الناصر



نحن نهدف الى أن يتحضر
كل فرد في هذا الوطن
وأن تسود الجميع الرفاهية
حتى تحقق مجتمعا استراتيجيا
نقاوتيا تسوده العدالة ..
ونكافأ فيه الفرص للجميع ؟

عبد الحكيم عامر



عبد الحكيم

مقدمة بقلم العميد
محمد السيد عبدالرحمن

تكاد قصة السد العالي تكون تلخيصاً للأحداث التي مرت بنا في السنوات السبع الماضية ... وفي فصول هذه القصة تطالعنا الأحداث بشرح واف لموضوعية الثورة ، وتحديد واضح لمضامينها في السياسة والاقتصاد والاجتماع - تلك التي تمسح اليوم خريطة الجمهورية العربية المتحدة بإقليميه : المصري والسوري .

كان مشروع السد العالي هو الراية التي التقطتها ثورة ٢٣ يوليو ، ولما يمس على قيامها شهور ، فعبأت له الكفايات ، وحشدت له الإمكانيات ، وتناولته البحوث ، والدراسات من جميع زواياه : الفنية والاقتصادية ، والمالية ... و انتهى الخبراء العالميون إلى رأى موحد أجمعوا فيه على سلامة المشروع من جميع نواحيه .

وقال خبراء البنك الدولي للإنشاء والتعمير : « إن السد العالي سيحتل مكاناً ملحوظاً في اقتصاد الاقليم المصري ، وأنه سيرفع الدخل الزراعى بمقدار ٤٠ ٪ ، كما أنه سيزيد دخل الحكومة إلى جانب الحصيلة المنتظرة من بيع الأراضى المستصلحة وأنه سيبلغ بالدخل القومى زيادة سنوية تزيد على ثلث تكاليف المشروع . فضلاً عن نحو عشرة مليارات كيلو وات ساعة من الطاقة الكهربائية التي هي عصب الصناعة وقرروا

— خبراء البنك الدولي — أن دخل المشروع سيتيح للإقليم المصرى
الاضطلاع بأعبائه المالية ، والوفاء بالتزاماته ..

وظهر أن البلاد مقبلة على عهد مشر للإنتاج والبناء القائم على
سياسة الحياد الإيجابى ، بعد أن أرغم الاستعمار على توقيع اتفاقية
أكتوبر عام ١٩٥٤ . وتحقق الجلاء . وانحلت جميع الصور التى فرضتها
معاهدة ١٩٣٦ ،

واستيقن الاستعمار أن مصر (الاقليم الجنوبى) جادة فيما هى بسيله
وأنها تعنى الاستقلال الاقتصادى الذى يكمل ويدعم استقلالها السياسى .

لقد عرفت طريقها ، ووضعت يدها على المفتاح .

الامتداد الزراعى ، والنمو الصناعى ...

والسد العالى يحقق لنا الغايتين معا ... فى مائه الرى اللازم
للامتداد الزراعى ، وفى تياره القوة اللازمة للنمو الصناعى .

والتصنيع هو حجر الزاوية فى بناء الاستقلال لأنه نقطة الانطلاق
بطاقات البلاد بعيداً عن مناطق النفوذ ... وفى هذا يقول أحد دهاقين
الاستعمار (اللورد كرومر) : « إن أى مصنع يقام فى البلاد المتخلفة .
يخلق أمامه مصنع فى إنجلترا .. »

ومن هنا كان السد العالى معركةنا ضد الاستعمار بل هو صميم
المعركة

وزحف الاستعمار ، وأطبق على مشروعات القومى من جبهتين .

ا — مؤامرات وعراقيل كان يحاول وضعها فى وجه المشروع من الجنوب .

ب — شروط وقيود يلقها فى ورقة بسبعين مليون دولار .

وكان الاستعمار يثير البلاد الشقيقة التى تعيش معنا فى حوض النيل . ويحاول إفساد العلاقات الأزلية بيننا وبينهم . . . ثم يعلق — بعد هذا — مساعدته لنا على تسوية خلافاتنا معهم . وليس بيننا وبينهم خلاف إلا ما يفتعله هو .

ولم يكن مفهوما — ولا معقولا — أن يمد الغرب يده إلينا بالمعونة فى الوقت الذى يمد فيه يده الأخرى بالسائس ، ولهذا ظهرت رائحة المطامع والأغراض فى عروضه لتمويل المشروع ، وتبين أنها لم تكن شيئا لوجه الله ، وظل سبعة أشهر طوال وهو يحاول أن يلقمنا شروطه ، وكانت إرادتنا أقوى من محاولاته ، فوضع فلوسه فى جيبيه ، وتراجع عن تمويل المشروع .

وجرت الحوادث بسرعة مذهلة .. جرت من السد العالى إلى العدوان الثلاثى مارة بسحب عروض التمويل ، ومحاولة التشكيك فى سلامة اقتصادنا ، إلى تأميم القناة ، إلى تجميد الأرصدة ، إلى مؤامرة المرشدين ، إلى مؤتمر لندن ، إلى هيئة المتفعين ، إلى الأمم المتحدة ..

إلى هجوم إسرائيل .. إلى الإنذار المشترك .. إلى العدوان .
وارتطم الاستعمار بإرادة الحياة في الإقليم المصري . وخرج ذليلاً
بعد أن فقد ذيله في بور سعيد على حد تعبير خروشوف .
أما نحن فقد خرجنا من المعركة وقد ازدادت الأرض صلابة تحت
أقدامنا ، وكانت جميع أعمال السد العالي قد توقفت قبيل العدوان ..
فلما انتهت حرب السويس لم تقف البلاد لتلتقط أنفاسها ، أو تلعق
جراحها ، وإنما انطلقت بكل ما في إرادتها من إصرار إلى استئناف
معركة البناء .

وكان السد العالي قمة المعركة ..
وكان البدء في تنفيذه شروط المتصر التي أملاها الشعب العربي
في الإقليم المصري على التاريخ .
واليوم . ونحن نكتب هذه السطور يطلق الرئيس جمال عبد الناصر
إشارة البدء فتطلق جميع القوى الخلاقة في بلادنا العربية لترويض
الطبيعة ، وتطويعها لخدمة الحياة .

لقد كان النهر يتحكم فينا . ونحن اليوم نتحكم فيه .
كان النيل أكبر منا . ونحن اليوم نرتفع إلى مستواه

* * *

وبعد . فليس السد العالي معركة طبقية في بلادنا ... إنه معركة كل
عربي ضد الفقر ، والجهل والمرض ... والاستعمار .

إنه التوسع الزراعى الذى كانت تحده مياه الرى .
إنه التطور الصناعى الذى كانت تحده القوة المحركة .
طريقنا إلى الرخاء ... سبيلنا إلى العدالة الاجتماعية .
إنه مشروع الفلاح ، والعامل ، والتاجر ، والموظف .
ستمتد آثاره إلى كل قرية ، ستدخل كل بيت . وهذا تحقق الثورة
مفهومها الاجتماعى فلن تكون الثورة ثورة إلا إذا دخلت حياتنا ،
ولامست معيشتنا ، وطورت تفكيرنا وغيّرت نظرنا إلى الحياة .
وما دمنا نشترك جميعا فى الإفادة منه فيجب أن نشترك جميعا فى بنائه
إن كل مواطن مدعو للاشتراك فى كئائب الخدمة العامة .
إن السد العالى يحتاج إلى المال ، والعمل ، والثقافة ، والاقتصاد ،
والفن .. وفى هذه الميادين متسع لجهود المواطنين .. جميع المواطنين .
إنها مسئولية الشعب قبل أن تكون مسئولية الحكومة .
مسئولية هذا الجيل أمام الأجيال القادمة .
ومن أجل هذا .
ومن أجل أبنائنا .
ونحنو تعميق الوعى بهذا الواقع الجديد . تقدم « قصة السد العالى » ،

عميد :

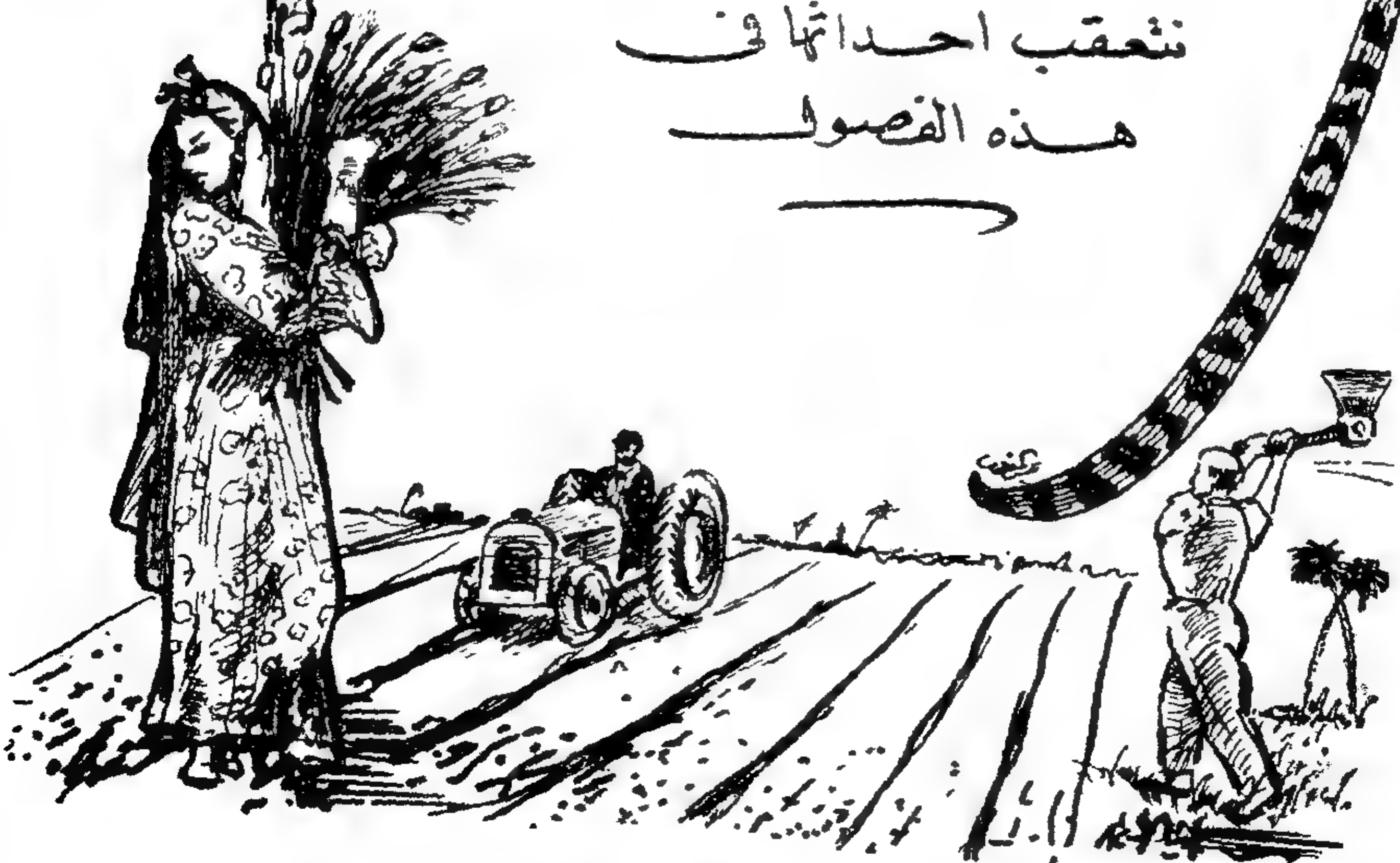
عبد الحليم عارف

يناير ١٩٦٠

قصة السد العالي

إن أغاني العمال عند الكيلو "٦,٥" هي
نشيد الحرية الذي تتدفق به مياه
السد العالي مكشحة أمامها كل ما
يدير الاستثمار.

وللسد العالي قصة
نتعقب أحداثها في
هذه الفصول





ماذا يقول النازح؟ مصر هبة النيل لهيروت

تعلم المصريون فن الحياة من نهر النيل ... فهو الذى صنع الحياة ،
وبنى الحضارة ، وعرف المصريين بنفسه يوم قاض ، ويوم غاض فعاشوا
على الأمل فيه ، والخوف منه ، وجعلوا منه إلهاً يعبدونه خوفاً وطمعاً ،
ويقدمون له القرابين ، ويقيمون له الأعياد . وهكذا كان دحاي ،
منذ جرت به دموع إيزيس حزناً على أخيها وزوجها أزوريس .

وكانوا يحتفلون بهذه الذكرى فى شهر بؤونة من كل عام ... ليلة
الدمعة ، أو ليلة النقطة ، — كما عرفت أخيراً نسبة إلى دموع إيزيس
التي كانت تسيل بها مياه النهر فتسبب الفيضان . أو كما تقول الأسطورة
ثم كانوا يحتفلون بمقدمه فى موسم الفيضان مرة أخرى حيث يستقبله
أجدادنا بالصلوات والتسبيحات :

تباركت يا د حابى .
إنك تظهر لتعيش مصر .
إنك تروى الحقول التى خلقها د رع .
وعند ما تنزل إلى الأرض .
تمد الحيوانات بالحياة .
وتمد الأرض بالمياه .
أنت صديق الخبز .
أنت سيد السمك .
يا خالق الحنطة والشعير .
يا حامى الفقير ، والمحتاج .
إنك إذا غبت ارتمت الآلهة على وجوهها .
وهلك الرجاى والنساء .
وإذا ظهرت على الأرض ترنم بمجدك الهوا .
وأصبح جميع الناس سعداء .
لأنك تمد الحب بالقوة ، وتجعله ينمو وفيراً .
فتمتلئ المنازل بالأطعمة .
والمخازن بالغلال .
وكل مكان بالعمل .
تباركت يا حابى .
لك الإكرام .

كذا كان وفاؤهم للنيل . إذ وفي لهم النيل ... فهو الذى أوجد كل شيء فى مصر .. بل أوجد مصر نفسها ... اقتطع وادياها من الصحراء . واقتطع دالها من البحر المتوسط . وجرى ذلك قبل ميلاد التاريخ بمئات الألوف من السنين حين جعل النهر يفتت صخور الهضبة البركانية فى الحبشة ، ويحمل ذراتها من الجنوب ، ويدفعها أمامه ، وينطلق بها فى عنف وقوة ، حتى إذا وصل إلى مصر بعد هذه الرحلة الطويلة هرم وشيخ ، ووهنت قواه عن حملها ، فتركها ترسب بما فيها من المواد التى لا تتوافر فى رملة الصحراء ، والتى لا بد منها لحياة الزراعة كالبيوتاس ، والسلوفات وإكسيد المنجنيز ... وكانت هذه هى حاجة التربة فى مصر إلى نحو قرن من الزمان عندما كانت الأرض تزرع زروعة واحدة . فلما بدأ الرى المستديم ينهك التربة اكتشف المصريون فقرها إلى شيء لم تكن تفتقر إليه وهو النترات ... ونحن نعوض ذلك بالتسميد .

فأنت ترى أن نهر النيل قد أوجد كل شيء فى مصر حتى أرضها الزراعية ، وحاصلاتها ، وأنواع الحيوانات بها . بل وأعمال الناس ، وعلاقاتهم ، وأخلاقهم ، والنظم السياسية ، والاجتماعية أيضا .

ثم خلع النيل على مصر (الاقليم الجنوبي) صفاته : الثبات ، والصبر ، والعراقة ، والبقاء . والشخصية التى لم تمحها غير الدنيا ، وأحداث الزمان .

فمنذ أكثر من عشرة آلاف عام وقعت حادثة كونية فى بلادنا كان لها أثر حاسم فى ربط إنسان ما قبل التاريخ بالنيل .. كانت الصحراوات

حولنا غياضاً تسكنها الطيور ، وتمرح فيها الحيوانات . ثم أقلعت
السما ، وجفت الصحراء ، وهاجرت منها الحياة ، وهبط أجدادنا
الأوائل إلى الوادي حيث التقوا لأول مرة بالنيل .

وقد غنى الإنسان في مصر بالزراعة عن التنقل لصيد الحيوان في
مرحلة الصيد ، أو لانتجاع المرعى في مرحلة الرعي ، واستقر بأسرته
وحيواناته التي استأنسها بجوار الأرض يفلحها ، ويزرعها ، ويعيش عليها هو
وأفراد أسرته ... ومالبث أن استقرت إلى جواره أسر أخرى جمعتها الأرض
الطيبة ، وضرورة التعاون في البيئة الزراعية الأولى وولدت أول صورة
للمجتمع في الإقليم المصري : مجتمع مؤلف من جماعات ترتبط حياتها
بالأرض تعمل فيها ، وتعيش عليها ... وتدافع عنها .

وفي هذه الفترة قلد المصري يده وهو يحفر بها فاخترع الفأس من الحجر
والخشب ثم استعمل النحاس وكبرت الفأس فصارت محراثاً ... واخترع
المنجل محاذاً لفك الحيوان ... كما اخترع الشادوف ، وآلات التذرية . أما
آلات الدراس . فقد صرفته أظلاف حيواناته ، وحوافرها عن التفكير
في اختراع النورج . فكان إذا أراد دراس المحصول وضعه في طريق
حيواناته لتقوم حوافرها بفصل الحبوب ولا تزال هذه الطريقة متبعة
في بعض الواحات ، وبلاد النوبة .

ومنذ هذا العهد واجهت الإنسان في مصر المشاكل التي نواجهها
اليوم ... مشاكل ترتبت على نظام النهر الذي منح الحياة . وحدد
حجمها في مصر .

كان هناك فيضان يهدد قراهم ... وكان لابد لأهل القرية أن يتعاونوا في جلب الأتربة وتكديسها لإنشاء التلال المرتفعة لينبوا فوقها أكوامهم على مرتفع يأمنون معه غوائل الفيضان .

ودعاهم هذا إلى التعاون مرة أخرى في تقوية الجسور ، وتعليتها ، ومراقبتها كلها دهمهم النيل بأحد فيضاناته العالية ... ثم استوردوا من ذلك إلى شق الترع والقنوات ، وإقامة الجسور بين الحياض فنشأت الفنون التي تتعلق بهندسة الري وقياس الأرض ، وتقسيم السنة إلى فصول متساوية (الفيضان ، والبذر ، والحصاد)

وعلمتهم ظروف النهر كيف يخزنون المحصول في فصل الحصاد ليكفيهم بقية العام ، كما علمتهم التجارب كيف يحفظونه من التلف ، ويتبادلونه بطريق المقايضة — قبل أن يضع أمنمحت الثالث أول عملة عرفها التاريخ — وما إلى ذلك من شئون الحياة الزراعية التي تستلزم فرض النظام والطاعة على الأفراد لخدمة المجتمع . وهكذا أصبحت الحكومة ضرورة من ضرورات الحياة في الاقليم المصرى

بينما كان إنسان أوربا لا يزال يعاني مرحلة الصيد ، أو الرعى ، وهما مرحلتان لا تعطيان استقراراً ، وبالتالي لا تؤسسان حضارة

وكما منح النيل مصر الحياة ، والاستقرار منحها طريقاً للواصلات السهلة بين أجزاء الوادى والدلتا . لأن التيار يجري من الجنوب إلى

الشمال ... بينما تهب الرياح من الشمال إلى الجنوب ، فتعلبوا صناعة السفن فنزل إلى الشمال مع التيار ، أو تصعد إلى الجنوب مع الرياح الشمالية ، فاتصل بعضهم ببعض ، وتبادلوا المحاصيل ، وتبادلوا الأفكار أيضا ...

ولم تلبث القرى أن اتحدت في مجموعات مستقلة . كل مجموعة منها مقاطعة يجمعها نظام واحد ، وإله واحد ... ثم جعلت المقاطعات القوية تضم إليها المقاطعات الصغيرة حتى انتهى الأمر إلى مملكة الجنوب بتاجها ، وآلهتها ، ومملكة الشمال بتاجها وآلهتها . ولم يكن عسيراً على النيل الذى صنع كل هذا أن يتم الخطوة الأخيرة ويوحد القطرين فالتقى الوادى والدلتا وتكونت أول وحدة سياسية منذ أكثر من خمسة آلاف عام .



ومنذ هذا العهد السحيق اتصل الإنسان فى مصر بالطبيعة اتصال من يريد تهذيبها ، وتطويع قواها لخدمة مصالحه ، وظهرت أولى محاولاته . لضبط مياه النيل ، وأقدم ما انتهى إلينا فى هذا الشأن قنوات الملك مينا ... ونقول الأساطير : إن الفراعين الأوائل قد حولوا مجرى النيل إلى الشرق حيث كان يجرى مكان الأهرام الحال ليعبدوا عنه خطر الرمال . فقد كانوا يعانون من تطهير مجراه منها وربما قالوا : إن هذا هو السبب فى إقامة الإهرامات . فهى قد أقيمت

— أساساً — لحفظ مجرى النيل من هذه الرمال ... أو لعل هذا هو السبب الاقتصادى إلى جانب الأسباب الدينية المتعلقة بنظرية الخلود وعودة الروح التى كانت من معتقدات أجدادنا القدماء .

وقد يكون هذا كله أو بعضه غير صحيح ، ولكن مجرد وجوده فى أساطيرهم دليل على أن فكرة ترويض النهر كانت موجودة عندهم ، وأنهم لما أعجزهم تنفيذها على خريطة الواقع تفقدوها فى عوالمهم المتخيلة .

وفى عام ٢٦٠٠ ق.م أيام الأسرة السادسة قام المهندس المصرى « أونا » بشق طريق للسفن بين صخور الشلال الأول بعرض ٣٤ قدماً ، وعمق ٢٤ قدماً .

ويروى هيردوت العجائب عن خزان الفيوم الذى أقامه المهندسون المصريون فى عهد امنمحت الثالث . وهو الذى سماه الإغريق فيما بعد بحيرة موريس .

فى مقابل ممفيس القديمة ، وإلى الجنوب قليلاً تتسع السلسلة الليبية ، وتنبسط تحت أقدامها واحة الفيوم المنخفضة . وكانت مياه الفيضان تنحدر إلى المنخفض فتحيله بحيرة تتسرب مياهها بعد الفيضان دون أن ينتفع بها . فكروا فى الإفادة من هذه الأراضى المنخفضة التى تغمرها مياه الفيضان فأقاموا السدود بين وادى النيل ومنخفض الفيوم ليصبح خزاناً ينتفع بمائه على مدار العام ، وأنشئوا عليه ترعة لتخزين المياه ، وأخرى للصرف منها إذا كان إيراد النهر غير واف

بحاجة الزراعة . وكان هذا الخزان معجزة للفن الهندسى ، فهو أقدم
خزان فى العالم وهو أول محاولة بشرية لفكرة السد العالى وهى التخزين
المستمر .

وفى عهد امنمحت هذا أنشئ أول مقياس للنيل على صخور قلعة
سمنه القديمة عند الجندل الثانى ليسجل عليه منسوب الفيضان ليكون
الأساس الذى تقدر الحكومة عليه الضرائب تبعاً لما يعطيه الماء من
حجم الزراعة دون ظلم أو إرهاق للفلاحين . وكان عهد امنمحت هذا
هو عهد الفلاح الذهبى بما استصلح فى عهده من الأراضى ، وبتنظيم
وسائل الري ، وعدالة فرض الضرائب حتى وصفه معاصروه بأنه
الملك الذى كسا الوجهين حلة خضراء .

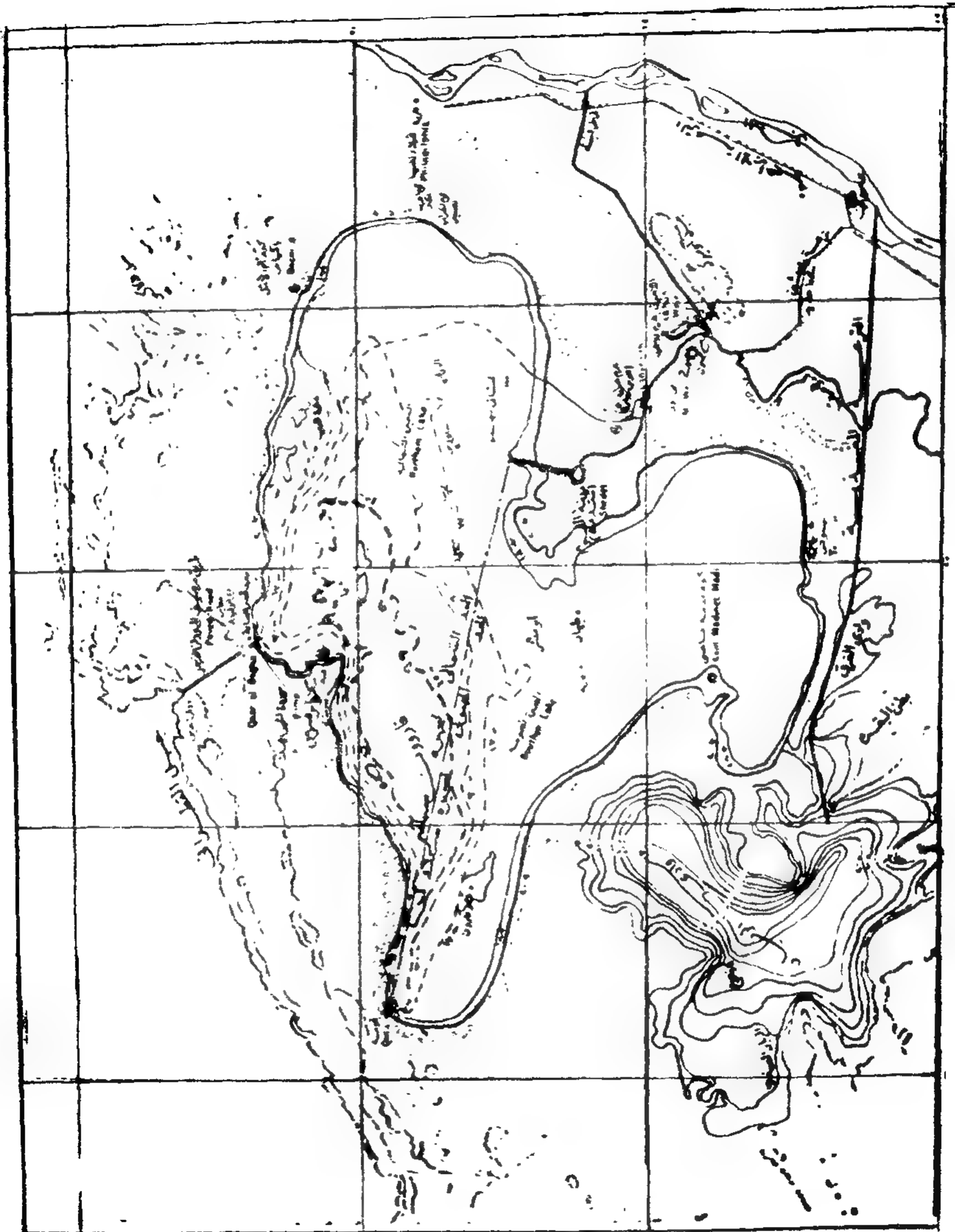
وترك لنا أجدادنا غير أثر يدل على أن مشكلة اختلاف إيراد
النهر كانت تشغل بالهم ... ومازال مقياس الروضة قائماً إلى اليوم
يؤدى مهمته كيوم كان .

* * *

فنحن — اذن — حين نتجه إلى معالجة اختلاف إيراد النهر لا ننشئ
فكرة جديدة ، وإنما نحقق حلم الأجداد ، ونستأنف ما بدءوه منذ
خمس آلاف عام .

وقد كان ممكناً أن تستمر سياسة ترويض النهر التى بدءوا بها ،
وأن تأخذ سبيلها إلى التقدم ، والتطور خلال هذه القرون الخمسين ،

بحيرة مورتين



ولكن توالى الغزوات على مصر ، ووقوعها فريسة للدخلاء كان له أثره ليس فى الوقوف بهذه الأعمال حيث كانت . بل وفى طمسها والقضاء عليها أيضاً .

ومهما يك من شىء فإن ظروف الحياة قد حددت العلاقة بين النيل والإنسان فى الإقليم المصرى بصورة لا تراها بينه وبين الإنسان فى أى إقليم من الأقاليم التى تقع فى حوضه ... بل إن النهر نفسه لم يملك مقوماته كنهر إلا بعد أن استقامت له الطريق إلى الإقليم المصرى بين سلسلتى جبال النوبة ، ثم حيث انبسط له الوادى شيئاً فشيئاً حتى انفرع إلى إلى فروعه السبعة التى كانت قبل أن يستقر على فرعى دمياط ورشيد .

ولم ترتبط بالنيل الحياة فى أى إقليم كما ارتبطت به فى مصر ، ولم يحدث فى طول التاريخ وعرضه أن كانت مياهه مشكلة بالنسبة لإقليم من الأقاليم التى تقع فى حوضه باستثناء الإقليم المصرى .

ولكن الاستعمار يثير المشاكل حيث لا مشاكل .

فقد حدثت فى أوائل القرن السادس عشر أحداث جسام ... سقطت مصر فى يد السلطان الدموى سليم الأول ، ودخل الشرق العربى فى ظلمات الحكم العثمانى ، وكانت التجارة فى هذا العصر قد نمت بين الشرق والغرب ، وداعبت خياشيم أوروبا رائحة البهار والتوابل ، والأفاوية ، والعطور وجذبت إلى الشرق البعيد منسوجاته ، ومجوهراته ، وصمغ وعقاقيره . ولم يكن للتجارة بين الشرق والغرب طريق غير منطقة

الشرق الأوسط ... طريق مصر ، وطريق الشام ثم سفائن العرب في خليج العرب والبحر الأحمر . وكان للباليك من هذه الطرق مورد لا يتفد . ولكن ما كاد القرن الخامس عشر ينطوي حتى بدأ هذا المورد يغيض . فقد اكتشف البرتغاليون رأس الرجاء الصالح بعد سلسلة من المغامرات الملاحية بدأها الأمير هنري الملاح ، واستمرت بعده حركة الكشف حتى وصل الملاح البرتغالي برنليو دياز عام ١٤٧٧ إلى الطرف الجنوبي لأفريقيا بعد أهوال جعلته يسميه رأس الزوابع . وهو الذي سمي بعد ذلك — تفاؤلاً — برأس الرجاء الصالح ، ثم تحقق النصر النهائي قبل أن ينطوي هذا القرن بسنوات عند ما فتح فاسكو دي جاما طريق الهند ماراً برأس الرجاء الصالح .

ومنذ هذه العهود بدأ الاستعمار يعسرف طريقه إلى أفريقيا . ويضغط على المنطقة ، ويحتكر تجارة الشرق .

وإذ كان غرب إفريقيا هو أقرب أجزائها في طريقهم إلى رأس الرجاء الصالح فقد كان أول ما تعرض للإصابة بداء الاستعمار ، ولم يكونوا قد اكتشفوا كنوز إفريقيا بعد فلم يكن أمامهم ما يسلب غير الإفريقيين أنفسهم فاكتفوا باختطاف الآدميين والاتجار بهم في أسواق الرقيق التي تطورت في أمريكا إلى حد كانت الأطناف فيه تباع بالرطل .

ثم تكشفت القارة العذراء عن كنوزها ، وزحفت عليها شركات

الاستغلال بكل ما فيها من شراسة وضراوة ، ولم تنجح الشركات في إدارة المستعمرات واستغلالها معاً فتولت إدارتها الحكومات الاستعمارية .

وفي إفريقيا ثروة يسيل لها لعاب الاستعمار ... فيها ٩٩ ٪ من اليورانيوم ، وفيها ٩٨ ٪ من الماس ، وفيها ٨٠ ٪ من الكوبالت . وفيها ٧٠ ٪ من زيت النخيل ، وفيها ٥٠ ٪ من الذهب ، وفيها ٢٥ ٪ من المنجنيز ، وفيها ٢٠ ٪ من النحاس ، وفيها ٢٠ ٪ من الصفيح ، وفيها الصمغ ، والبتروول ، وريش النعام ... وفيها بعد هذا كله الذهب الأبيض ... القطن .

ومصر — الآن — خامسة الدول التي تنتج القطن . ولكنها أولاها في انتاج النوع الممتاز المعروف بطول التيلة اذ تنتج من هذا النوع نحو ٦٠ ٪ من الانتاج العالمى .

وقد ثبت أن المصريين كانوا يعرفون زراعة القطن منذ أقدم العصور ، ولكن زراعة الكتان كانت معتمدتهم في منسوجاتهم بصفة عامة ... وفي أواخر القرن الثامن عشر بدأت زراعة القطن بصفة خاصة أيام الحملة الفرنسية .

وفي خلال الأعوام ١٨٦٣ — ١٨٦٥ م اندلعت نيران الحرب الأهلية في أمريكا ، وأحدثت ظروفها رواجاً ملحوظاً للقطن

المصرى ، فانسعت زراعته ، وتضاعفت أسعاره أربع مرات ،
وارتفعت صادراته من أربعة ملايين إلى أحد عشر مليون جنيه ،
ومنذ هذا العهد انتبه الاقتصاد المصرى إلى القطن كسلعة لها مكان ممتاز
فى الأسواق .

وفى أثناء الاستعمار الانجليزى لمصر كان الغزالون فى لانكشير
ومنشستر هم الذين يرسمون سياسة مصر الزراعية ، وسياستها المائية
لأن القطن — كما هو معروف — يحتاج للرى الدائم ... ومن
هنا بدأ الاستعمار الانجليزى يضع أنفه فى مشروعات الرى فى مصر
والسودان وأوغنده ... ثم جاء الاستعمار الأمريكى ليضع أنفه فى
مشروعات الرى فى إثيوبيا .

والغرض الذى تستهدفه المؤامرات الانجلو أمريكية من وراء
ذلك هو تفتيت جبهة الشعوب التى تعيش فى حوض النيل ، وافتعال
أسباب الخلاف بينها ، وقطع روابط المودة الطبيعية الألفية بين مصر
والسودان ، ومحاولة تآزيم الموقف حتى يجعلوا من مياه النيل مشكلة
دولية يتسربون من خلالها إلى المنطقة بقرار توصية من هيئة الأمم
حتى يصبغوا على تدخلهم صفة المشروعية ، ويمكنوا لنفوذهم
واستغلالهم فى النهاية .

ولو أنك استقرأت واقع الأقاليم التى تقع فى حوض النيل لعرفت
إلى أى حد تفتعل المشاكل ، وتحتاج أسباب الخلاف .

ففي أوغنده (حيث المنابع الاستوائية للنيل في هضبة البحيرات) لا يدخل النيل في حساب الحياة . فهناك الأمطار التي تسقط طول العام ، والتي تكفل للسكان ما يزيد عن حاجتهم من الأعشاب ، والمراعى ، والغابات الشجراء التي تنبت الأبنوس ، والموز ، والكاكو ... وحتى بعد أن أدخل الإنجليز زراعة القطن على التلال ، والأحراش إذ لا يدخل في نطاق المعقول أن تكون المياه مشكلة في أرض لا تكف السماء فوقها عن المطر ، ولا يكاد يتميز فيها فصل الرطوبة ، وفصل الجفاف ... ولكن الاستعمار الإنجليزي يناطح كل هذه الحقائق لسبب بسيط هو احتواء هذه المنطقة على منابع النيل الاستوائية التي هي مورد الماء للأقليم المصرى أيام انخفاض النيل ، وهذا هو التفسير الوحيد لدعوى الانجليز أن أوغنده نفسها في حاجة إلى مياه النيل .

فاذا تركنا أوغنده ، واتجهنا شمالا فنصادف الغياض ، والمستنقعات في منطقة السدود التي يفقد فيها النيل نصف إيراده من المناطق الاستوائية ، ويتعادل هناك موسم المطر وموسم الجفاف ، وتعيش القبائل على الرعى وصيد جاموس البحر ، والزراعة قليلة ... وعلى أى حال فالمنطقة لا تتوافر فيها كل ظروف الحياة ولا تنبت فيها غير نباتات المستنقعات كالبردى ، والبوص ، وأم الصوف . ولا ينتظر لهذه المنطقة حياة زراعية مستقرة الا بعد تنفيذ المشروعات المائية التي ستقوم بها الجمهورية العربية المتحدة في هذه المنطقة بالاشتراك مع حكومة السودان طبقا لا اتفاقية مياه النيل الأخيرة .

فاذا صعدنا إلى الشرق حيث مصادر مياه الفيضان في الهضبة الحبشية. وجدنا إقليما تتوج التلوج مرتفعاته بينما تكون الحرارة مميتة ، والرطوبة خائقة ، والتربة موحلة ، والغابات متشابكة في السفوح السفلى ، والأراضي الغدقة .

وتهب على الحبشة الرياح الموسمية الجنوبية الغربية فتحمل إليها أمطار الصيف الشديدة الغزارة والتي تعطى النيل ثلثي إيرادها من الماء . وليس هناك أراض زراعية بالمعنى المعروف عندنا ، ولهذا كانت الزراعة وأنواع المحاصيل نمطاً وحده في أثيوبيا . حيث تتدرج الزراعة هناك تبعاً للارتفاعات والمنخفضات . من السفح إلى القمة : ففي السفوح الحارة المرطوبة ينمو الخيزران ، والمطاط والبن ، والقطن أيضا ، وقصب السكر ، وفي المناطق المتوسطة الدفينة يزرعون الدخان ، والحبوب ، وفي المناطق المرتفعة تبسط المراعى ، ويزرع القرطم .

هذه هي طبيعة الغلة التي فرضتها الارتفاعات والمنخفضات ، وهي ظروف لاحيلة للإنسان فيها . وليست الزراعة على طريقة « المصاطب » إلا محاولات أمريكية تتمخض عنها النقطة الرابعة ، ومن ورائها خبراء أمريكا الذين يمزجون السياسة المسمومة بماء النيل .

ومشروع خزان « تانا » الذي يلوحون به اليوم هو مشروع أمريكي قديم قدمته أمريكا منذ عام ١٩٢٧ إلى الرأس تفرى ، وهاجمته بريطانيا في هذه الآونة بعنف ، وأطلقت عليه صحافتها ... ثم اتفق اللسان فمادت انجلترا بعد ذلك وأيدت المشروع ١ .

ويوفر خزان تانا — إذا تم — ملياراً واحداً من الماء لاثيويا
لا نعتقد أنها في حاجة ماسة إليه ولكنه يفرق الكنائس والديورة
والأماكن المقدسة الشهيرة في الحبشة والواقعة في جزر البحيرة وعلى
حفافها ... وفي بعض هذه الكنائس تابوت العهد الذي يقال : إن
النجاشي قد استولى عليه من هيكل سليمان بالقدس حيث احتفظ به فترة
في جزيرة تانا قرقوس ثم نقل إلى أقسوم .

على أن هذا المشروع ليس شيئاً بجانب الوهم الاستعماري الذي
يوسوس لهم بتحويل مجرى النيل الأزرق . مع أن الطبيعة هي التي
فرضت مسایل الأنهار والنهيرات في هضبة الحبشة التي تنحدر في الشرق
انحداراً شديداً إلى البحر الأحمر ... بينما انحدارها من جهة الغرب
والشمال يتدرج شيئاً فشيئاً إلى سهل السودان ... وهذا مهم جداً لأنه
عين اتجاه النيل الأزرق ومسایل الروافد التي تصب في النيل .
يضاف إلى ذلك أن الأرض صخرية ليس من السهولة أن تستبدل
فيها مجارى الأنهار التي كونتها المياه الدافقة منذ أقدم العصور .

ونستخلص من كل ما تقدم أن مياه النيل لا يمكن أن تشكل مشكلة
في هذه المناطق الغنية بأنهارها ، ونهيراتها ووديانها ، وأمطارها الدائمة ،
أو الصيفية الغزيرة .

ولكن بعد أن يلتقي النيل الأبيض بالنيل الأزرق مكوناً ذلك
المثلث المعروف بأرض الجزيرة — تبدأ العلاقة بين النيل والإنسان

تتخذ لها وضعاً آخر يتحدد ، ويقوى كلما اتجهنا إلى الشمال .

وجنوب السودان يقع في المنطقة الاستوائية ، وشمال مصر يقع في منطقة البحر الأبيض وما عدا ذلك منها يقع في المنطقة الصحراوية ، ومن هنا كانت العلاقات الأزلية بين مصر والسودان سواء في ذلك مصر الفرعونية ، أو مصر العربية .

وقد كانت الزراعة في السودان وبخاصة كلما اتجهنا إلى الجنوب تعتمد على الأمطار وحدها ، وكانت تنجح الصمغ والسهم ، والذرة ، والدوم إلى جانب المراعى ... وفيما عدا ذلك كانت توجد قطع ضيقة متناثرة من التربة الطينية تزرع بماء النيل ... فالحياة هنا لم تتوقف — أساساً — على النيل ، وإنما تتوقف عليه مشروعات التوسع الزراعى ، أو استكمال الرى بالقدر الذى يحتاج إليه بعد الأمطار .

ولهذا قدرت حاجة القدان في الإقليم المصرى بمقدار ٨٠٠٠ متر مكعب من الماء سنوياً بينما يحتاج القدان الواحد في السودان إلى ٢٠٠٠ متر مكعب سنوياً في المتوسط .

وليس كذلك الحال في مصر فإن الحياة هنا تتوقف — أساساً — على النيل ، وترتبط به .

والسودان أمطاره صيفية غزيرة تقل كلما اتجهنا إلى الغرب والشمال ... ومصر أمطارها شتوية قليلة وخاصة كلما اتجهنا شرقاً ... وتنعدم كلما اتجهنا إلى الجنوب وهى على أى حال من القلة بحيث يستحيل الاعتماد عليها ... ومن ثم كان اعتماد مصر اعتماداً كلياً على مياه النيل .

ولكن النيل مصدر غير ثابت الإراد ... تتحكم في إirاده عوامل طبيعية تتعلق بالحرارة ، والضغط ، والرياح ... والأحوال الجوية في جنوب المحيط الأطلسي ، وهي مسائل كونية لا قبل للإنسان بها ، ولا سبيل إلى التحكم فيها . ولم يصل علماء الظواهر الجوية إلى التنبؤ بحالة الفيضانات قبل وقوعها بصورة يمكن الاعتماد عليها .

وقد قامت محاولات لضبط دورات زمنية للفيضانات العالية . فقد لوحظ أن الفيضانات تتوالى مرتفعة في مدى ثلث قرن ... ثم تتوالى منخفضة في الثلث التالي ، ثم ترتفع ... وهكذا . أي أنه يأتي عالياً ومنخفضاً على التعاقب في دورات زمنية كل واحدة منها ثلاثة و ثلاثون عاماً .

ولكنها قاعدة منقوضة بالاستثناء . ثم هي تستند إلى ظواهر قد تتكرر ، وقد لا تتكرر .

وصحيح أن الفترة من ١٨٦٩ إلى ١٩٠١ كانت فيضاناتها عالية إلا أن ذلك لم يكن مطرداً ، فقد وقع خلالها ثلاثة فيضانات منخفضة ، وفيضان متوسط ...

أما الفترة التي تلتها (١٩٠١ - ١٩٣٣) فقد كان المفروض — بناء على هذه القاعدة — أن تكون كلها سنوات انخفاض . ولكننا نلاحظ فيها أحد عشر فيضانا عالياً ، وستة فيضانات متوسطة .

وإذا كان ارتفاع الفيضان أو انخفاضه سنة يهز الوجود المصري

هزأ عنيماً فما بالك إذا توالى سنوات الفيض أو سنوات الانخفاض
وهو أمر محتمل الوقوع .

فقد تأتي فيضانات عالية متوالية فيكون الهلاك . أو تتوالى سنوات
منخفضة فتكون المجاعة . كما حدث في عهد زوسر ، من ملوك الأسرة
الثالثة ، عندما توالى سنوات الرخاء السبع ، ثم أعقبهن السبع العجاف
الشداد ، فمس مصر القحط ، وكان غلاء يوسف الذي تضرب
به الأمثال .

وإذ كان المصريون في هذه الأيام يعتقدون أن النيل يفيض من
الشلال الأول فقد أرسل الملك زوسر إلى حاكم الشلال ليسأل الإله
خانوم إله الشلال : كيف يسمح بحدوث هذه الفواجع ؟ ثم شخص
بنفسه إلى جزيرة أنس الوجود حيث قابله الإله خانوم وأخبره أن
سبب انخفاض النيل هو انصراف الناس عن عبادته . . فأمر الملك
زوسر بتقديم القرابين إلى المعابد باسم الإله خانوم بانتظام . . وعندئذ
ارتفع النيل ، وغطى الأرض ، وارتفع الغلاء .

وحدث في عام ١٠٣٦ م أثناء خلافة المستنصر أن النيل لم يرتفع
سنوات متوالية فجف الزرع ، وقحط الناس ، وأفحش الغلاء ، وعظم
الكرب ، وأكل الناس لحوم القططة والكلاب .

قالوا : وإذ علم المستنصر أن مياه الفيضان تأتي من بلاء الأحباش
دعا إليه بالبطريك - وهو يومئذ الأب ميخائيل - فبعثه بهدية سنية

إلى ملك الأحباش الذى أحسن استقباله وسأله عن سبب قدومه ، فقدم
إليه هدية المستنصر ، وأخبره بما حل بمصر وأهلها من الضنك والجوع
بسبب نقص ماء النيل .. وذكر له أنه أتى ليستعينه على إيجاد طريقة
لمنع هذه الغوائل عن البلاد وأهلها .

وتقول الرواية : إن النجاشي أمر بفتح سد في إحدى الجهات
التابعة لبلاد الحبش فجرت المياه إلى أرض مصر ، وزاد النيل في ليلة
واحدة ثلاثة أذرع ، واستمرت الزيادة حتى رويت البلاد ، وربما
الزرع ، وارتفع البلاد .

وليس بنا أن تناقش تفاصيل هذه الروايات ، فليس يعنينا إلا
الإبراز الأصل الذى قامت عليه وهو ارتباط إيراد النهر بظروف
غيبية غير مستقرة لا يطردها نظام ثابت معلوم .. فليس من النادر
أن يأتى حريقا ، وليس من النادر أن يأتى حريقا ونحن نتلقى فجأته كما
نتلقى القضاء المحتوم الذى لا نملك معه غير التسليم .

ولكن . إذا كانت طاقة الإنسان محدودة فإن العقل البشرى ليس
له حدود والحاجة تفتق الحيلة كما يقولون .

وإذا كان العقل البشرى لا يستطيع تغيير الطبيعة ، فإنه يستطيع
ترويضها وتطويرها لحاجاته في حدود ما تمنحه أو تمنعه .

وما احتاج الإنسان إلى ترويض الطبيعة كما احتاج إلى ذلك مع
النيل باعتباره مصدر الحياة في مصر حتى يأمن غوائله ، ويتفنع بمياهه
إلى أقصى حد نظراً لاختلاف إirاده الفصل والسنوى على السواء .

وماذا تقول المزمع؟

قدر إيراد النهر السنوى — فى المتوسط — بثمانين مليار متر مكعب من الماء عند خزان أسوان ، مليار ألف مليون ،... وقد متوسط الإيراد — أيضا — بأربعة وثمانين ملياراً ... وقد أخذ الجانب السودانى بالتقدير الثانى ، على الرغم من أن الرقم الأول هو متوسط الإيراد السنوى لأربعة وثمانين عاماً — بينما التقدير الثانى هو متوسط الإيراد فى (١) سنوات القرن الحالى ... ومن البديهة المعروفة أنه كلما زاد عدد السنوات فى حساب الإيراد كلما كان ذلك أدعى إلى الاطمئنان إلى دقة المتوسط .

وينبنى على ذلك فرق فى فائض الإيراد بعد خصم فوائده التمنزين ، وما تحصل عليه الجمهوريتان بمقدار أربعة مليارات ... ومن ثم كانت هذه النقطة موضع الخلاف ، ولكن سلامة القصد جعلته خلافاً غير ذى موضوع ... فقد توصل الجانبان إلى تقسيم فائض الإيراد بالنسبة لمتوسطه ... فإذا زاد الإيراد عن المتوسط فهى المناصفة ، وإذا شح الإيراد فالأمر يومئذ موضوع بحث الهيئة الفنية الدائمة المشتركة التى نصت الاتفاقية الأخيرة على تكوينها .

(١) اتفاقية ٨ نوفمبر ١٩٥٩ .

وتبلغ الرقعة المزروعة في الإقليم المصرى حالياً ستة ملايين ،
ومائتى ألف فدان .

ويحتاج الفدان الواحد — فى المتوسط — إلى نحو ٨٠٠٠ متر
مكعب من الماء . ومعنى هذا أن حاجة الإقليم المصرى الحالية تبلغ
نحو ٤٨ مليار متر مكعب من الماء . فإذا أضفنا إليها احتياجات السودان
الحالية — أى قبل تنفيذ مشروع الروصيرص — وتقدر بثلاثة
مليارات ونصف مليار ... أو بأربعة (١) مليارات كانت النتيجة ٥٢
ملياراً ... أى أن النقص البشرى يستغل نحو ٦٠ ٪ من مياه النهر ،
ويذهب الباقي هدرأ إلى البحر المتوسط فى كل عام

وليس هذا هو كل وجوه المشكلة .

فالاربعة والثمانون ملياراً التى قدرت إيرادات سنوياً للنهر ليست رقماً مطرداً
فى كل عام ، وإنما هى متوسط الإيراد السنوى فى مدى أربعة وثمانين
عاماً تقع بين عامى ١٨٧٠ و ١٩٥٤ وقد ارتفع الإيراد فى بعضها إلى
١٥١ ملياراً بزيادة نحو ضعفى التدرج المطلوب (١٥١ — ٥٢) ،
وانخفض فى بعضها إلى ٤٢ ملياراً أى بنقص نحو ٢٠ ٪ عن القدر
الضرورى على فرض أننا استطعنا أن نستغل الإيراد كله . وهو
مستحيل ... قبل إنشاء المشروعات القائمة الآن ، وبعد انشائها أيضاً

(١) اتفاقية ٨ نوفمبر ١٩٥٩

لأن نظام التخزين عندنا سنوى يحتم فتح السدود أثناء الفيضان حتى
تندفع المياه الحمراء إلى البحر ، خشاة طمس أحواض الخزانات بالأطماء .
فليس هناك تخزين مستديم للمياه الحمراء إلا بواسطة السد العالي .
وتقدر حاجة الزراعة في مصر في الفترة الواقعة بين فبراير ، ويوليو .
وهي المعروفة بالفترة الحرجة بنحو ٢٢ ملياراً من الأمتار المكعبة من
الماء... ولكن النهر قد يأتي فيضاً في هذه الفترة لدرجة تهدد بالاختناق كما
حدث عام ١٣٠٣ و عام ١٨٧٤ و ١٩٣٨ و ١٩٤٦ و ١٩٥٤ و ١٩٥٨ .
والمثال التقليدي لذلك ما حدث عام ١٨٧٨ - ١٨٧٩ فقد بلغ إيراد النهر
في هذه الفترة ٣٦ ملياراً بزيادة تبلغ ١٤ ملياراً .

ومن ناحية أخرى نراه يأتي في بعض السنين شحيحاً لدرجة تهدد
بالاحتراق كما حدث عام ١٢٠١ و عام ١٢٠٢ و ١٨٩٩ و ١٩٤١ و ١٩٥١ .
والمثال التقليدي لذلك ما حدث عام ١٩١٣ فقد بلغ إيراد النهر في هذه
الفترة ٧ مليارات فقط . أى بنقص يبلغ أكثر من ثلثي حاجة البلاد
الضرورية (١٢ - ٧) .

لذلك كان اختلاف إيراد النهر مشكلة في مصر ، ومصر بالذات دون
غيرها من الأقاليم التي تقع في حوض النيل الذي يبلغ ١٠ ٪ من
مساحة أفريقيا - ولأمر ما كانت مشروعات ضبط مياه النيل موضوعاً
يشغل بال المصريين منذ الأزل دون غيرهم من سكان حوض النيل .

وغبرت القرون والسلطة للنيل وحده ، وتضاعف سكان الإقليم

المصري ، وأصبحت الزراعة الواحدة لا تنهض بحاجة البلاد ، وأصبح التوسع الزراعي ضرورة ، وثا كان التوسع الأفقي تحته كيات المياه فقد اتجهوا إلى التوسع الرأسى فى مصاحفة إنتاج الوحدة من الأرض ... وكانت سياسة الاستعمار الإنجليزي تنفق مع إتاحة الرى الدائم لمصر لإنتاج القطن الذى يغذى الماكين ، ومما سرقى وفقت سيطرت فيه الآلة على الإنتاج الكبير .

ولمذا نلاحظ أن الجانب الزراعى فى مشروع سد أسوان هو الذى يندرج تحت الجانب الصناعى ومن توليد الكهرباء من مصاحفة المياه فى سد أسوان ففى كل سنة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ ... وسحق سد أسوان من مصر التوليد بـ ١٠٠٠٠٠٠ كيلو واتة الخزان فان المشروع لم ينفذ إلا على التورنى فقط حتى أن بطون الثورة بعثت فيه الحياة . وعرف طريقة إلى الوجود .

وكانت القناتير الخيرية قد أقيمت منذ منتصف القرن الماضى لتغذية نوح الويه البحرى ولكن الأمر طرأ عاصفة شديدة الايراء المائى ، ولهذا اتجه المهندس لينان باشا إلى بعث المشروع الموعودى القديم وخزان موريس ، بمنخفض الفيوم .

وفى أثناء الاحتلال الإنجليزي ظهرت نظرية تخزين المياه فى بحرى النهر نفسه ... ووضع بالفعل مشروع لإقامة سد على جبل السلسلة فى سهل كوم أمبو ... وهكذا ولدت فكرة خزان أسوان ، وشكلت

لجنة من المهندسين المصريين لاختيار موقع السد ، و انتهت إلى اختيار
خلال أسوان .

وفي عام ١٨٩٤ استدعيت لجنة دولية لدراسة المشروع ، ولكنها
اختلفت في الرأي ، وانقسمت على نفسها وانخراط وضع المشروع
للمعدل للتنفيذ .. واستبعد الاستعمار الإنجليزي المهندسين المصريين الذين
قاموا بالأبحاث والدراسات المستفيضة الدقيقة حتى يستأثر الأجانب
بفضل إنجازهم . فلما أنجز في عام ١٩٠٣ ظهرت فيه عيوب فنية تكلف
إصلاحها أكثر من نصف تكاليف السد نفسه . فقد تكلف أربعة
ملايين ونصف مليون من الجنيهات بنما بلغت تكاليف إصلاح هذه
العيوب قرابة ثلاثة ملايين بحساب العملة في هذا التاريخ .

ومع هذا فقد كان سد أسوان — في هذه الفترة — من أعظم
الأعمال العالمية . وكانت طاقته ملياراً واحداً من الأمتار المكعبة ...
فارتفعت بعد التنمية الأولى عام ١٩٠٣ إلى مليارين ونصف مليار . وفي
عام ١٩٣٣ تمت التنمية الثانية وأصبحت سعة الخزان خمسة مليارات .

وفي عام ١٩٠٣ قامت بعثة من نظارة الأشغال العمومية لدراسة
أعلى النيل ، ووضعت مذكرات بمشروعات مياه النيل من المنبع إلى
المصب لسد حاجة مصر مع مراعاة مصالح السودان .

وظهرت فكرة تخزين المياه في أراضى مديرية النيل الأبيض ...
وهي التي عرفت بعد ذلك بخزان جبل الأولياء .

وفي مايو من عام ١٩١٤ قدمت وزارة الاشغال مشروع إقامة خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض . وقدرت تكاليفه يومئذ بمليون واحد من الجنيهات . ولكن اندلاع الحرب العظمى وقف المشروع حتى إذا انتهت ظهر من جديد .

وكان خزان جبل الأولياء مثار جدل عنيف ، ومناقشات فنية ، ومالية ، واتخذت معارضته وتأيدته ، لونا حزبيا صارخا . وترددت الوزارات بين قبوله ورفضه حتى اقراه مجلس الوزراء في أوائل يناير عام ١٩٣٢ ، ووافق عليه برلمان صدق المعروف .

وفي عام ١٩٣٧ تم إنشاء الخزان على النيل الأبيض لتخزين مليارين ونصف مليار وارتفع المخزون الصيفي بذلك إلى ٧,٥ مليارات (خزان أسوان + خزان جبل الأولياء) وكان لابد — لأجل الانتفاع بهذا المخزون الصيفي — من إقامة شبكة من القناطر لتغذية الترع وتنظيم الصرف ، وضمان ملء الحياض ففويت القناطر الخيرية ، ثم انشئت قناطر الدلتا لتحل محلها ، وبُنيت قناطر إسنا وأسيوط ، ونجع حمادي ، وزفتى ، وإدفينا وبهذا أمكن الانتفاع بهذا المدخر (٥ مليارات من خزان أسوان + ٢,٥ مليار من خزان جبل الأولياء) لتكملة الإيراد الطبيعي في الفترة الحرجة إلى ٢٢ مليارا وهو ما يعادل حاجتنا السنوية في هذه الفترة .

ولكن هذه المشروعات جميعاً لم تحل المشكلة إلا جزئياً ...

فقد بقيت . مخاطر الفيضانات العالية ، والمنخفضة كما كانت ... وظلت
مياه الفيضان تتدفق إلى البحر هباء في كل عام ، وقد يتعذر ملء خزان
أسوان وجبل الأولياء في السنين الشحيحة بالإيراد ... فلو دهمتنا سنوات
انخفاض متوالية — وهو أمر محتمل — لكانت الكارثة .

ذلك أن جميع المشروعات المقامة على النيل — التي تعالج مياه الفيضان —
تعتمد على التخزين السنوي للصرف منه في الفترة الحرجة فقط ، وفي نفس
العام ... أي أن ما ندخره عقب الفيضان يصنى تماما في نهاية السنة ...
فهو حساب سنوي يفتح كل عام وينتهي قبل بداية العام الجديد لتفتح
حسابا جديداً مع النهر لانعرف مقداره قبل وقوعه وهكذا تقع تحت
رحمة الظروف والأقدار .

وأنت تعرف أننا نترك مياه الفيضان تجري إلى البحر سواء كان
الفيضان عالياً أو منخفضاً ثم بعد أن تخف حدة الفيضان نبدأ في تخزين
المياه ، وقد نجدها بعد ذلك بالقدر الكافي وقد لا نجدها ... ويرغمنا
على تنظيم التخزين بهذه الطريقة الطمى الذى تحمله مياه الفيضان ، والذي
يخشى معه أن ترسب الأطماء في أحواض الخزانات عندما تخف سرعة
المياه ، فتقل سعة الخزانات عاما بعد عام ، وتطمسها في النهاية رواسب
النهر التي تقدر بنحو ٦٠ مليون متر مكعب ... أي أن خزان أسوان
يطمس تماما بعد نحو ٨٠ عاما لو فرضنا أنه استطاع أن يحجز مياه الفيضان .
ولهذا السبب تفتح جميع عيون خزان أسوان في أغسطس وسبتمبر
أثناء عنفوان الفيضان حتى تمر المياه الجراء ، ولا يبدأ ملء الخزان إلا

في أوائل أكتوبر عندما يبدأ الفيضان ، وبالتالي يقل العظمى العالق بالمياه ... أما مياه الفيضان تخصها فسييلها البحر في كل عام .

وإنها للأساسة حقا أن تترك هذه الثروة لتذهب إلى البحر بدلاً مع وجود أكثر من عشرة ملايين من الأداة صالحة للزراعة من تربة مصر التي لا نستغل منها غير ٤ ٪ .

وقد وضع مشروع لضبط مياه النيل وهو المعروف برنامج ١٩٤٩ ويشمل سد شلالات أوين على بحيرة فكتوريا ، وقنطرة كيوجا ، وخزان ألبرت ... ولا يمكن الانتفاع بهذه المشروعات عالم تم قناة جونجلي والإغصاع ما سوف تضره في هذه الخزانات في منطقة السدود بسبب البحر والتسرب .

وينبغي لك أن تلاحظ أن هذه الخزانات تقوم على النيل قبل اتصاله براوفده من الحبشة . أي أنها في منأى عن مياه الفيضان بأطرافها ... ولهذا كانت هذه المشروعات للتخزين المستمر لزيادة الإيراد الصيفي فقط .

وهناك مشروعات أخرى للتخزين السنوي مثل خزان مروى عند الغلال الرابع للوقاية من الفيضانات العالية ، وزيادة الإيراد . ومثل خزان وادي الريان .

وقد تكون هذه المشروعات حيوية ، وضرورية ومكملة لمشروع

السد العالي . لأن النيل يفقد في منطقة السدود نصف إirاده من المصادر
الاستوائية أى حوالى ٢٠ ٪ من الإيراد الكلى للنهر — ولكنها مع
هذا لا تعالج المشكلة علاجا جذريا لأنها لا تعالج مياه الفيضان ...

فشاريع أعلى النيل الأربعة الأولى تقع في المنطقة الاستوائية .
أى قبل أن يلتقى النيل بروافده الحبشية التى تحمل إليه مياه الفيضان ...
فأثرها قاصر على تخزين المياه الاستوائية دون مياه الفيضان .

وخزان مروي المقترح خزان سنوى .. للتخزين الموسمى شأنه في
ذلك شأن خزان أسوان وخزان جبل الأولياء ... وقد مرر بك أن هذه
الخزانات لا تمتلأ من مياه الفيضان بسبب الأطماء .

وما يقال عن هذه الخزانات يقال أيضا عن خزاني الروصيرص و
وتانا ...

وهكذا نجد أن هذا البرنامج المقترح لا يعالج مشكلة مياه الفيضان
الضائعة ، مشروع واحد هو الذى يعالج مياه الفيضان : التخزين
المستمر ... السد العالي .

ومع هذا فقد قدرت تكاليف هذا البرنامج (برنامج ١٩٤٩)
بمبلغ ١٠٥ ملايين من الجنيهات (في بعض التقديرات ١٦٠ مليونا)
بسعر تلك الأيام ، وهو مبلغ مرتفع جداً خصوصاً إذا لاحظت أن
ذلك هو تكاليف البناء فقط دون تكاليف المشاريع الإصلاحية التى

ترتب عليه . بينما يتكلف بناء السد العالي بمرحلتيه الأولى والثانية ٩٣ مليون جنيه (٣١ بناء المرحلة الأولى + ٦٢ بناء المرحلة الثانية) ونحن نتكلم عن تكاليف البناء .

و فرق بين المشروعين فهذا للتخزين السنوى أو المستمر الذى يقتصر على المياه الاستوائية دون مياه الفيضان ، وهذا للتخزين المطلق ... والسد العالي يستغرق بناؤه نحو عشر سنوات ، ومشروع ١٩٤٩ يستغرق خمس عشرة سنة . فضلاً عن العقبات السياسية والفنية والمادية التى تقف فى وجهه سواء من حيث الاتفاق على التعويضات كما هى الحال فى سد شلالات أوين ، أو من حيث الاتفاق على مناسيب التخزين كما هى الحال فى خزان بحيرة ألبرت ، أو من حيث تناقص سعة الخزان على مر الأعوام نتيجة لرسوب الأطماء فى حوضه كما هى الحال فى خزان مروي .

يضاف إلى ذلك أن هذه المشروعات جميعاً لا تحمى البلاد من الفيضانات العالية التى نحاول أن نقيها بتعليق الجسور وتقويتها كل عام .

لذلك كله لم يكن هناك سبيل لتأمين حياتنا غير الاتجاه إلى التخزين المستمر حتى نضمن تصرفاً ثابتاً فى كل عام بصرف النظر عن ارتفاع الإيراد فى بعض السنوات أو انخفاضه ... وذلك بتخزين كل ما يزيد عن الحاجة فى السنين العالية للسحب منه فى السنوات المنخفضة ، واستغلال الكميات التى كانت تذهب إلى البحر هباء كل عام فى توسيع الرقعة المنزرعة .

ومع أن فكرة التخزين المستمر لمياه النيل قد تخطت ، ووضحت ،
وحدتها جميع الظروف ... إلا أنها ظلت مثالية تغذى الآمال ،
والأحلام ... وحتى بعد عام ١٩٤٩ عندما انعقد مؤتمر السدود والقناطر
ببلجيكا . وعرض عليه مشروع التخزين المستمر لمياه النيل ... وخرج
المشروع وقد خطا خطوة نحو الواقعية بعد أن أقره مؤتمر السدود .

وإذا كانت الظروف التي أشرنا إليها تقتضي المبادرة إلى إنشاء
السد العالي للتخزين المستمر فقد جدت بعد ذلك ظروف أصبح
المشروع معها ضرورة لا بد منها . فقد شرع السودان في السنوات
الآخيرة في تنفيذ سياسة اقتصادية تعتمد على التوسع السريع في
الزراعة .. وبدأ فعلا في الأعمال التحضيرية لإقامة خزان الروصيرص
على النيل الأزرق لتنفيذ مشروع المناقل المعروف للتوسع الزراعي في
مساحة ٨٠٠ ألف فدان جديدة تعتمد في ربيها على هذا الخزان .

وخزان الروصيرص هذا من الخزانات السنوية .. أي أنه
سيعتمد على المياه الصيفية ، وسعته ثلاثة مليارات من هذه المياه ،
والمقرر أن يتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى تنتهى في عام ١٩٦٣ وبها يستطيع حجز مليار
من الماء .

والمرحلة الثانية تنهى في عام ١٩٧٠ وبها يحجز الخزان مليارين
آخرين .

والمقول أن المرحلة الأولى من هذا المشروع ستتم في عام ١٩٦٣ وسيترتب عليها تعذر ملء الحياض في الوجه القبلي الأمر الذي يحتم ضرورة تحويلها إلى رى دائم ، وبحاج فذلك — في تقدير الخبراء المصريين — إلى توفير ٥٠٠ مليار من المياه الصيفية ، كما يترتب عليه حصول عجز في ملء خزان أسوان يبلغ ٥٠٠ مليار في متوسط السنين ويرى الخبراء أنه لتلافي آثار خزان الروصيرص على الاحتياجات الزراعية في الوقت الحاضر يتحتم تنفيذ مشروع لتوفير (٢٠٥ مليار +) .

ويجب أن يوضع في الاعتبار أن تكون إمكانيات المشروع المقترح بحيث تقي البلاد من الفيضانات الثمالية بالقدر الذي تسهم به الحياض في الوقت الحاضر .

والمعروف أن المرحلة الأولى من مشروع السد العالي تكفل تحقيق هذين الغرضين معاً فضلاً عن المزايا الأخرى التي تتعدى حدود تغطية آثار مشروع الروصيرص .

هذا . ومن الناحية الاجتماعية نجد أن السد العالي هو العلاج الذي لا علاج غيره للمشكلة الرئيسية التي تؤشك أن تنقلب إلى أزمة . . وهي مشكلة القوت في مصر .

والتشخيص الاجتماعي للواقع المصري يقول : إن الضائقة التي أخذت بمخناق البلاد في غفلة العهود البائدة ترجع إلى زيادة السكان في

مصر على أرض ناشئة الصناعة ، محدودة المساحة المزروعة ، واطراد هذه الزيادة بصورة لا تلاحقها خطى التوسع الزراعى الذى تحده المياه، ولا خطى التوسع الصناعى الذى تحده القوة المحركة .

وعلى الرغم من الثورة الصناعية التى تسمح وجهه الجمهورية الآن فإن واقع الاقتصاد المصرى ما زال يعتمد على الزراعة كمصدر لقوت أكثرية السكان .. وعليها تدور عجلة الاقتصاد المصرى فى كثير من قطاعاته الأخرى كالصناعة والتجارة .

وقد بلغت شريحة الزراعة فى الاقتصاد المصرى ٤٠ ٪ بينما كانت لا تزيد شريحة الصناعة عن ١٢ ٪ والتجارة والخدمات العامة ٤٨ ٪.

فإذا عرقتنا أن التجارة والخدمات العامة ليست إنتاجا وإنما هى عداولة فى أغلب صورها وقفنا على الواقع الذى كان .. وهو أن الزراعة ما زالت هى المحور الذى يدور عليه الاقتصاد الوطنى .. وبحسبك أن تعلم أن ٨٨ ٪ من صادراتنا كانت من المحاصيل الزراعية، والباقى خامات ومواد نصف مصنوعة بينما تكون المواد المصنوعة نحو نصف وارداتنا .

وتجهد الثورة جهدها لإحداث الانقلاب الصناعى فى البلاد حتى تتحقق لها موارد أخرى فوق الزراعة ، وحتى تخرج من حدود التفكير الزراعى الى العقلية الصناعية المتطورة .

ومن المتوقع زيادة الدخل القومى بمقدار ١٣٠ مليون جنيه فى

هذه السنوات من انتاج مشروعات السنوات الخمس للتصنيع
الذى سيخلق فرصا جديدة للعمل أمام نصف مليون من المواطنين منهم
١٢٠ ألف عامل صناعى . والباقون سيعملون فى الخدمات
والقطاعات الأخرى التى تخدم مصانع المشروع (تبلغ ١٢٨ مشروعا)
فى نواحي التوزيع ، أو الانتاج ، أو النقل .

ولكن نصف مليون من العمال ليس كل فائض الأيدي العاملة
فى الاقليم المصرى ،

وتقول الأرقام : إن سكان مصر فى عام ١٩٠٧ كانوا أحد عشر
مليوناً و ٣٠٠ ألف فبلغوا فى عام ١٩٥٤ اثنين وعشرين مليوناً ،
وإن مساحة الأرض المزرعة فى عام ١٩٠٧ كانت خمسة ملايين
و ٤٠٠ ألف فدان فبلغت فى عام ١٩٥٤ ستة ملايين ومائة ألف فدان .

ومعنى هذا أن زيادة السكان فى مصر قد بلغت فى مدى نصف
قرن ١٠٠ ٪ بينما لم تزد المساحة المزرعة فى المدة نفسها عن ١٣ ٪

وتتوقع الإحصائيات استقبال نصف مليون مصرى فى كل عام ...
أى بمعدل ٦٠ فرداً فى كل ساعة . ولكن هذا المعدل غير ثابت .
فنحن نزايد بمعدل يتزايد هو الآخر . وكانت نسبة الزيادة فى أوائل
هذا القرن ١٠١ ٪ من عدد السكان فأصبحت فى السنوات الأخيرة
٢٥ ٪

ومع استمرار التخلف الصناعى . وانجماد الرقعة الزراعية ،

وزيادة السكان المطردة — ظهرت جميع أعراض المشاكل التي خلفتها
الرجعية والاستعمار .

شعب فقير يعيش على أرض غنية ، ومجتمع ٨٠ ٪ من أفرادهم
أميون ، ومتوسط عمر الفرد فيه ٢٣ سنة ، ومتوسط الأمراض
التي يحملها الفرد ثلاثة أمراض ونصف ، ومتوسط دخله جنهات في
الشهر (وصل الآن متوسط الدخل الشهري للفرد إلى أربعة جنهات)
وهذا إذا وزع الدخل العام على جميع أفرادهم بالتساوي فكيف إذا
كانت مسافات الفوارق بين أفرادهم وطبقاته كما تركها الإقطاع ،
والاحتكار ، ومصاصو الدماء . ١٩

هذه هي التركة التي خلفها لنا العهد البائد . ١

وهذه هي المشكلة . أربعة وعشرون مليوناً لا توجد أمامهم
الفرص الكافية للعمل فتتجه أغليتهم إلى الريف . لا لأن الزراعة
في حاجة إلى جهدهم العضلي ، ولكن لأنهم فلاحون وليس أمامهم غير
الأرض المحدودة . ومن هنا كان التعطل بجميع صورته وألوانه :
الظاهر ، والمستتر ، والكلّي ، والجزئي ، والموسمي .

وتتضح زيادة الأيدي العاملة من الإحصائيات التي قدرت
للسنوات العشر الواقعة بين الأعوام ١٩٢٧ و ٣٧ و ٤٧ و ١٩٥٧ م .
ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٧ كانت زيادة الأيدي
القابلة للعمل بمعدل خمسين ألفاً في كل عام لم تستوعب الصناعة منهم
غير ٧٠٠٠ ، والباقيون كان مصيرهم إلى الريف لا لأن الزراعة في حاجة
إليهم ، ولكن لعجز الميادين الأخرى عن امتصاصهم .

وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٧ كان معدل الزيادة السنوية في الأيدي العاملة تسعين ألفاً ... وفي هذه الفترة كانت ظروف الحرب العالمية الثانية فأمكن امتصاص أكثرهم للعمل في ميادين التجارة ، والنقل والخدمات العامة ، والقاعدة البريطانية التي كانت بالقناة فلما انتهت الحرب بدأت حركة النشاط تغتر شيئاً فشيئاً وكانت النتيجة تعطل نحو ٣٨٠ ألف عامل .

ولم ينشر بعد معدل زيادة الأيدي العاملة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ ولكن المقدّر لهذه الزيادة ١٣٠ ألف عامل في كل عام ... وستكون الزيادة في السنوات العشر القادمة أكثر من ذلك بنفس النسبة المركبة التي يتزايد بها عدد السكان .

ومن هنا . كان جنوح بعض كتابنا إلى نظرية «مالتس» .. ونقول هذه النظرية : « إن الموارد الطبيعية لأية دولة تزيد بنسبة حساية بينما عدد سكانها يتزايد بمعدل هندسي . ويترتب على ذلك — بعد فترة معينة — أن تصبح الموارد غير كافية للسكان . الأمر الذي يؤدي إلى انجاعات والحروب ، ، .

ومن هنا كانت الدعوة إلى تحديد النسل ... ولكننا لا نرى هنا الرأي ، ولا نريد أن نذهب هذا المذهب . وقد يكون تحديد النسل علاجاً لحالات فردية معينة . ولكنه لا يكون علاجاً لمشكلة أمة لأن زيادة السكان تستتبع زيادة الأيدي العاملة . والأمر يتوقف على توجيه

الاقتصاد المنتج لا يجاد العمل وخلق الفرص المتكافئة — ومن أسباب قوتنا في هذه المنطقة أننا دولة تتكون من نحو ثلاثين مليوناً من العرب..

فالامر في فهمنا لا يعدو العمل . وليس انعكاسه على السكان إلا مظهراً من مظاهر هذه المشكلة .

ولما كان مجال الزراعة يضيق بمن فيه من العمال . كان لا بد من توسيع هذا المجال الزراعى ، وخلق فرص جديدة للعمل فى القطاعات الأخرى ... والصناعة بالذات .

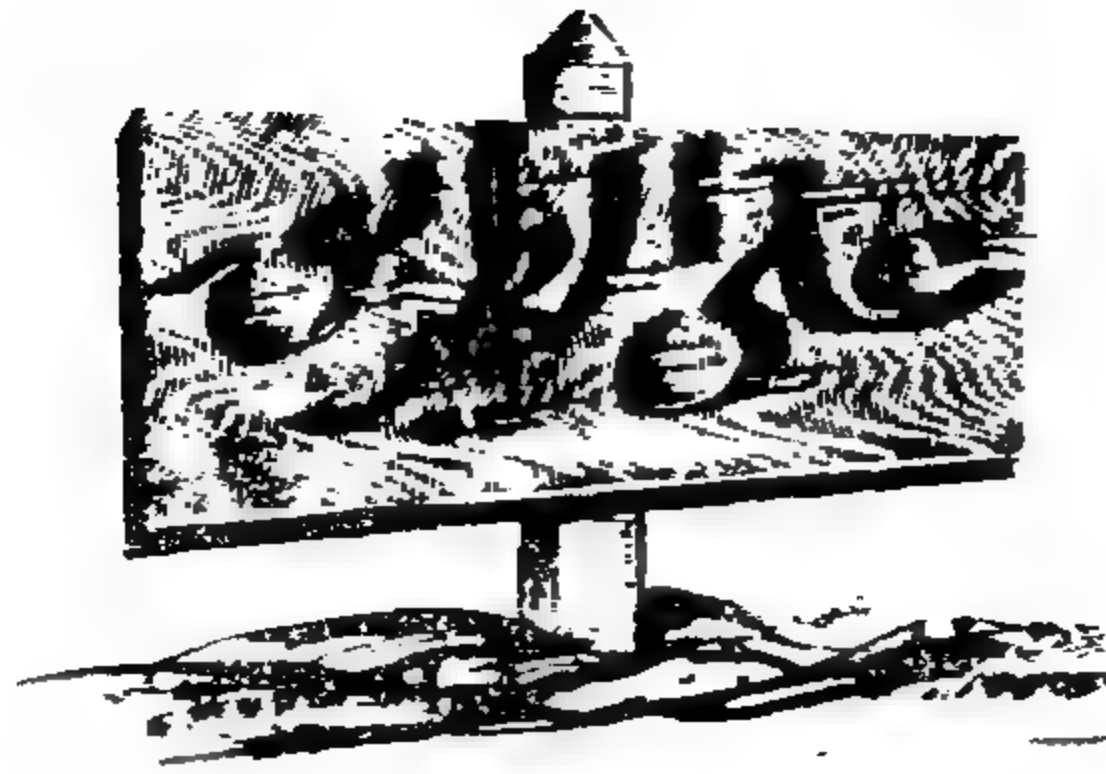
انقلاب زراعى . ودونه توفير المياه .

وانقلاب صناعى . ودونه توفير القوة المحركة .

وقد رسم لنا نهر النيل الحل الطبيعى للشككتين معاً ... فى مائه الرى اللازم للزراعة ، وفى تياره الطاقة اللازمة للصناعة .

وهكذا تبلورت المشاكل جميعاً عند نقطة واحدة ... التخزين المستمر لمياه النيل ... مشروعنا القومى الكبير : السد العالى .

وإذا كانت العناصر الطبيعية قد فرضت المشاكل ، فهى — أيضاً — قد فرضت الحلول ، وحددت الاتجاهات ، وعينت الطريق .



ويتردد اسم دافينوس وجاليلوي عند التنظير للسد العالي .
والحقيقة أن التخزين المستمر ليس فكرة أحد بالذات . . . النهر
نفسه هو الذى وضع المصريين أمام هذه الفكرة ، وأملأها عليهم ،
وظلت حلم الآباء والأجداد منذ ارتبطت حياتهم بمياه النيل إلى أن
حققها الشعب العربى فى مصر لما أصبح أمره فى يده
وقد تحركت الفكرة فى عام ١٩٤٧ ولكن حكومات هذه العهود
كانت فى مستوى دون مستوى السد العالي .
فى يوليو من عام ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على طرح عملية
كهربة خزان^(١) أسوان فى مناقصة عالمية . قالوا : وكان المهندس الزراعى

(١) وكهربة خزان أسوان مشروع صناعى لا يمكن أن يسمح
به الاستعمار ، ولا الحكومات التى تحكم فى ظل الاستعمار ولهذا نرى
أن هذا المشروع لم يتحرك حتى بعد قرار مجلس الوزراء .. إلى أن
حققته الثورة فى هذا العام .

أدريان دانيوس يتردد على وزارة الأشغال للحصول على بيانات للدخول
في هذه المناقصة .

وكان « تفتيش عام لضبط النيل » قد انتهى من إصدار الجزء السابع
من كتاب « النيل » ، واشتمل هذا الجزء على بحث مستفيض موضوعه
التخزين المستمر بالبحيرات الاستوائية .

وفي هذه الآونة كان مهندسو وزارة الأشغال ، والتفتيش العام
لضبط النيل يقومون بدراسات واسعة لاستغلال مياه النيل ، فجعل
المسيو دانيوس يناقش المختصين في هذه الدراسات وتداعت الأفكار
وأوحى بمشروع إنشاء سد هائل عند أسوان للتخزين المستمر والاستغناء
به عن مشروعات التخزين بالبحيرات الاستوائية .

كانت الفكرة في مبدأ أمرها خيالية .. تشوبها المثالية .. فمن أين
لنا بهذا الحوض الذي يتسع لحجز جميع مياه النيل ، فضلاً عن خطر
الاطماء على حوض هذا الخزان الخيالي .

ومع هذا فلم يقطع دانيوس اتصالاته برجال وزارة الأشغال ،
والتفتيش العام لضبط النيل ، وانتهوا إلى إمكان إدماج هذا المشروع
بمشروعات البحيرات الاستوائية .

وأسرع دانيوس فاتصل بالمهندس الإيطالي « جاليولي » ، وأسرع
هذا بالحضور إلى مصر .

وفي يوم ٨ أكتوبر عام ١٩٤٧ سجلاً عقداً بمحكمة مصر المختلطة
ثم أتبعه بملحق في ١٥ أكتوبر من العام نفسه واتفقا في هذا العقد

على أن يتعاوننا معا في تحضير المشروع وتقديمه إلى الجهات المختصة .

وما لبثا أن دب بينهما الخلاف ، وتنازعا ملكية فكرة المشروع ..
فالسيد دانيوس يرى أنها فكرته ، وأنه هو الذى أوحى بها ، وأنه
استدعى جاليولى للمعاونة في تحضيرها فقط .. والسيد جاليولى يرى
أنها فكرته هو ، لأنه المهندس المختص بينما دانيوس مهندس زراعى
وليس معنى أنه أوحى بالفكرة أنه اخترعها لأن فكرة التخزين
المستمر موجودة منذ أكثر من خمسة آلاف عام .. ولم يصل بهما النزاع
إلى حل ، فأنهى الأمر بهما إلى القضاء .

كانت الفكرة يومئذ بدائية يعترض تنفيذها عقبات تتعلق بصعوبة
تخزين مياه الفيضان ، فضلا عن الصعوبات الهندسية والفنية في بناء
مثل هذا السد .

وبينما كان دانيوس وجاليولى يتنازعا ملكية فكرة هذا المشروع كان
مهندسو وزارة الأشغال يدرسون محاولات التغلب على هذه العقبات .

ولما انعقد مؤتمر السدود والقناطر في بلجيكا عام ١٩٤٩ وضعت
وزارة الأشغال المصرية هذه العقبات أمام اللجنة التنفيذية لهذا المؤتمر
وكانت النتيجة بالنسبة للمشكلة الأولى إمكان التغلب عليها بعمل سعة
إضافية بالخزان لرسوب الأطماء . وهو ما يعرف بالتخزين المفقود
زيادة على سعة الخزان نفسها المعدة لاحتياجات الزراعة وهو ما يعرف
بالتخزين الحى .

وبالنسبة للمشكلة الثانية كانت النتيجة إمكانية التغلب عليها أيضا ،
بإنشاء السد المطلوب من ركام الصخور بدلا من المبانى وهو النوع
المعروف بالسد الركامى .

وكان الأمر يقتضى - اذن - أن تبادر الحكومات - التى كانت قائمة -
إلى تجنيد الكفايات للقيام بالدراسات والأبحاث الفنية حتى يأخذ
المشروع سبيله إلى الوجود .

ولكن كان هذا وهما من الأوهام . لأن سياسة البلد لا تتجزأ .
ولا يمكن أن تكون فاسدة فى قطاع ، وسليمة فى قطاع ما دامت تنبع
من مصدر واحد .. وكانت أقدار البلد - يومئذ - تتلاعب بها أوضاع
خلق الاستعمار أسباب وجودها ، ثم مد لها أسباب البقاء . وكان العهد
كله بناء يريد أن ينقض لتقوم على أنقاضه إرادة الملايين ..

ولهذا نجد أن الثورة قد احتضنت المشروع ولما يحضر على قيامها
شهران وبضعة أيام .

ففى يوم ٨ أكتوبر ١٩٥٢ قدمت إلى الحكومة فكرة المشروع ..
وكان طبيعيا أن تقبى الثورة ، وسرعان ما دبت فيه الحياة ، وتناولته
سلسلة متصلة الحلقات من الدراسات ، والأبحاث المختلفة ، وتعهدته
اللجان الفنية من أساتذة الجامعات والمهندسين العسكريين ومهندسى
وزارة الأشغال .

وفي أكتوبر من هذا العام تألف المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، وانتقل المشروع اليه بوصفه مشروعا إنتاجيا وامتنح أمام الخبراء المصريين مرة أخرى في مجلس الإنتاج ، وخرج من الامتحان وقد تأهل لمرحلة جديدة من الدراسات والأبحاث .

دراسات تتعلق باختيار الموقع .

وبعثات فنية تدرس المنطقة على الطبيعة .

وسلاح الطيران يقوم بعمل الصور الجوية .

ومصاحبة المساحة تضع الخرائط والمصورات المساحية ..

ومصلحة الري تقوم بعمل مساحة هيدرولوجرافية لقاع النهر .

وبعثات فنية كثيرة بعضها يقوم بعمل الأخرام لكشف الحالة الباطنية ومعرفة مناسيب ونوع الصخور التي ستركز عليها الأساسات وبعضها لإختبارات التسرب ، وبعضها لمسح المنطقة جيولوجيا . كما درست الأطماء ، وكميات الرواسب ، والنحر ، والعلاقة بين سدأسوان والسد العالي . وتقدير تعويضات حلفا وبلاد النوبة .

وقد استغرقت هذه الأبحاث والدراسات — في النطاق الاقليمي والعالمي — خمس سنوات ، وتكلفت مليوناً وثلاثمائة ألف جنيه . وهي أرقام قياسية بالنسبة لضخامة المشروع .

وتتضح هذه الحقيقة من مقارنة هذه الدراسات بأمثالها في السدود العالمية الكبرى كسد بكره بالهند ، وسدى بولدر ، وجراندي كولي

بـالولايات المتحدة ، فقد استغرقت مباحث الأول تـمـانـي سنوات
والأخـيرين خـمسة عـشـر عـامـا ، وتـكـلفت مـلايين الجـنـيـهـات .

وقـد تـداعـت خـطـوات الدـراسـة . فـما كـاد الخـبـراء العـرب يـضـعون
الـهـيـكل التـخـطـيـطـي حـتى تـم التـعاقد مـع شـركـة هـوخـتـيف الألمانـية لـتـقـديم
تـقـرير عـن المـشـروع مـن النـواحـي الفـنـيـة ، والاقتـصـاديـة ، وبرامج
الإنـشاء . ووضـع تـصـمـيـم تـخـطـيـطـي للمـشـروع .

وفـي مـارس عـام ٥٣ تـقـدمـت شـركـة هـوخـتـيف بالتـصـمـيـم المـبدئـي
للمـشـروع عـلى أـسـاس إمـكان بـنائه فـي تـسع سـنـوات ، وإمـكان الـاسـتـفـادـة
مـنـه فـي مـشـروعـات التـوسـع الزراعـي بـعد أربـع سـنـين .

ولـكـن المـهـنـدسـين المـصـريـين اكتـشفـوا أن هـذا التـصـمـيـم مـبـنى عـلى
أـسـاس خـاطـئ . لـأنـه يـعـتـمـد عـلى البـحـث الجـيـولـوجـي الـذـي قـام بـه الـدـكـتـور
هـنـكى خـبـير الشـركـة وـكان قـد ذـهـب فـي تـقـديره إـلى أن قـاع النـهر الصـخـري
يـقـع عـلى عـمـق أـمـتـار قـلـيـلة — الأـمـر الـذـي يـتـناقـض مـع نـتـيـجـة اخـتـبارـات
قـاع النـهر الـتى قـام بـها المـهـنـدسـون العـرب ، فـي هـذه المـنـطـقـة .

وبـنـاء عـلى ذـلـك قـامـت الشـركـة الألمانـية بتـعـديـل التـصـمـيـم .

ورأى المـجـلس الدائم لـتـنـمـية الإـتـاج عـرض التـصـمـيـم المـعـدل عـلى
الخـبـراء العـالمـيـين .

وفـي أـبرـيل عـام ٥٣ اجـتـمـع الخـبـراء العـالمـيـون فـي الأقالـيم المـصـرى ،
وبـعد أن قـامـوا بـفـحص التـصـمـيـم المـعـدل ودـراسـة المـوقـع ، ومـراجـعـة

الابحاث التي تمت - أوصوا بإجراء بعض الأبحاث التكميلية لتحديد مناسيب سطح الجرائنيت وبحث موقع الكلابشة على بعد ٤٨ كم . جنوب أسوان لأن المجرى يضيق في هذا الموقع كثيراً مما يسهل عملية البناء ، ولاحتمال الوصول إلى القاع الصخري على عمق بسيط ... واتفقوا على الاجتماع بالقاهرة في يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ لدراسة المشروع على ضوء نتائج هذه الأبحاث .

وفي الموعد المحدد اجتمع الخبراء الدوليون بإدارة السد العالي بمجلس الإنتاج وقاموا بدراسة المشروع من جميع نواحيه ، وزاروا المنطقة ، وقارنوا بين الموقعين المقترحين : الكيلو ٦,٥ وموقع الكلابشة وفي يوم ٤ ديسمبر عام ١٩٥٤ أصدروا تقريراً موحداً أجمعوا فيه على صلاحية المشروع وسلامته من جميع الوجوه ... كما انعقد اجتماعهم على تفضيل موقع الكيلو ٦,٥ لأسباب يطول شرحها ، وأوصوا في النهاية بالشروع فوراً في حفر الاتفاق الجانبية لتحويل مجرى النهر (استبدلت بها القناة في التصميم النهائي) . كما أوصوا بوضع مواصفات أجزاء المشروع المختلفة ، وأقرروا برنامجاً للتنفيذ يستغرق عشر سنوات .

وفي عام ١٩٥٥ تم التعاقد مع الخبراء العالميين الذين قاموا بهذه الدراسات للاستعانة بهم في مراحل التنفيذ مقابل ٣٥٠٠ جنيه سنوياً لكل خبير منهم ... وعلى أن يسرى العقد طول مدة البناء .

كما تم التعاقد مع بعض الشركات لدراسة مداخل ومخارج الاتفاق ...

أو لعمل التجارب لضمان ثبات السد الجزئي الأمامي واتزانة أثناء مرور مياه الفيضان فوقه في وقت الإنشاء ... أو لعمل تجارب حقن التربة بموقع السد لمعرفة مدى تأثير الحقن في إغلاق مسام التربة ، وتحديد كميات ونسب وأنواع مواد الخلط المناسبة التي ستحقن بها التربة ... أو لإجراء تجارب تكشف الرمال بقاع النهر .

وفي هذه الآونة ظهرت قصة عروض تمويل المشروع ، وظهرت أصابع الاستعمار في الجنوب ... وبدأت معركة السد العالي .



المعلمين بقرية بني ابي اسحاق النمر في موقع الشاطئ





عقبات تتصل بالنواحي الفنية فهي من صنع الطبيعة .

وعقبات أخرى تتصل بالنواحي السياسية فهي من صنع الانسان .
ولعل المعركة السياسية كانت أفسى من معركتنا مع الطبيعة . .
لأن الطبيعة لا تعرف الخداع والطمع ، وهي إذا ناصبتك العداء لا تضع
على وجهها قناع الصديق . . ثم هي تسمح لك بتكليف حياتك للانتفاع
بها ، وتطويع عناصرها الجبارة لخدمة أغراض الحياة .

فنحن في بناء السد لا نخوض معركة مع الطبيعة وحدها ، وإنما
نخوض معركة الاستعمار أيضا .

وقد هاجمنا الاستعمار في جبهتين . . وفي وقت واحد .

١ — في الجنوب حيث نجح لفترة طويلة في عزل الشقيقتين ،
واقطع الجفوة بين الاقليم المصري والسودان .

٢ — وكانت الجبهة الثانية عروض التمويل التي يسممها بشروطه
وقيوده .

المشكلة في الجنوب

ومن العجيب أن يكون السد العالي مشكلة مائية بينتاوين السودان وهو الذي يحل جميع المشاكل التي تتعلق بمياه النيل .

ولكنه الاستعمار صانع المشاكل .. فهو يتدخل من وراء الستار في أثيوبيا والسودان .. أو يتدخل مباشرة حين يتكلم باسم أوغنده ، أو حين يحاول فرض قيوده في عروض التمويل .

وقد مر بك أن مياه النيل لا تشكل مشكلة في أوغنده لأن السماء فوقها لا تكف عن المطر صيفاً ، وشتاءً .. ولا في أثيوبيا لتوافر نهيراتها ، ووديانها ، وأمطارها الصيفية الغزيرة فضلاً عن طبيعة أرضها ، وزراعتها في المرتفعات والمنخفضات .

أما السودان فلا تدري كيف يكون السد العالي مشكلة بينتا وبينه وهو الذي يتيح للسودان توسعاً زراعياً يزيد عن التوسع الزراعي الذي يتيح لمصر بنسبة ٧ إلى ٤ ، ويزيد المساحة المزروعة بالسودان بنحو ٢٠٠ ٪ .

فالسد العالي يتيح لمصر التوسع الزراعي في نحو مليوني فدان .. بينما يتيح للسودان التوسع الزراعي في ثلاثة ملايين وربع مليون فدان . ثم إن السد العالي يضمن احتياجات الري لأراضي السودان المزروعة حتى في أقل السنين إيراداً .

ويمنح السودان القدرة على التوسع في زراعة الأقطان طويلة التيلة

وهو يمكنه من الارتفاع الكامل بالسدود التي يقوم البلد الشقيق
بإنشائها .. واستغلال مساقطها المائية ، وضمان ملء خزاناتها من المياه
الرائقة نسبيا مما يبعد عن أحواضها خطر الانطار بالرواسب .

وهو بعد هذا يزيد الدخل القومى للسودان من الزراعة وحدها
بمقدار ٢٠٠٪ فكيف بعد هذا كله يكون السد العالى مشكلة بيننا وبين اخواتنا
السودانيين ؟

لقد كنا نفهم أن يشترك معنا السودان فى تكاليف المشروع مادام
يقتسم معنا فوائده . لا أن يكون السد العالى مشكلة بيننا وبين السودان
وإذا كان السد العالى سيغرق ١٥٠ كيلومتراً من أراضي السودان فسوف
يغرق ٣٥٠ كيلو متراً من الأراضي المصرية .. فضلاً عن التعويضات
التي قررنا مبدأها منذ أول لحظة . و انتهينا إليها فى اتفاقية نوفمبر ١٩٥٩
وهنا حقيقة ينبغي لنا أن نبرزها ، وأن نسترعى إليها
الأنظار .. وهى موقع مصر الذى تنفرد به دون جميع الأقاليم التي
تقع على النيل .. ذلك أن مصر تقع على أحباس النيل السفلى ، كما
أن حق ارتفاقها للنيل أمر مضى بتسجيله الأجيال والقرون .

وتبنى على هذه الحقيقة حقيقة أخرى وهى أن مصر تتأثر
بالمشروعات المائية التي تقام إلى جنوبها بينما لا يتأثر الجنوب
بالمشروعات التي تقام فى مصر .. لأن المشروعات التي تقوم فى الجنوب
تستغل المياه قبل وصولها إلى مصر .. بينما المشروعات التي تقام
فى الأراضي المصرية لا تستغل المياه إلا بعد أن تغادر الأقاليم الجنوبية
فى طريقها إلى المصب .. إلى البحر .

ومن هنا ترتب لمصر حق في قبول أو رفض أى مشروع يقام على النيل في غير أراضيها ، ويمكن أن يؤثر على هذه الحقوق .. كما أنها غير ملزمة بالدخول في مشاورات مع الأقاليم الجنوبية في مشروعات الماء التي تقوم بها في أراضيها .. اللهم إلا في صورة واحدة وهي تأثر بعض أراضي الأقاليم الجنوبية بطغيان المياه المخزونة .. وفي هذه الحالة يكون للأقليم الواقع في الجنوب التعويض الذي يتواضع عليه العرف الدولي أو ينتهي إليه الاتفاق .

ذلك هو الوضع الطبيعي بيننا وبين السودان ، وهي قضية تحلها جلسة واحدة في مفاوضات ودية بين الأخوين إذا توافر لها حسن النية ، وارتفعت عنها أصابع الاستعمار .. وبخاصة إذا لاحظنا أن المشروع لا يفيد مصر وحدها ، وإنما يفيد السودان فائدة تزيد في حجم الاقتصاد الزراعى عن الفائدة التي ستجنيها مصر .

وعندما وضعت مصر مشروع السد العالى ، وضعت حكومة السودان مشروع الروصيرص . وكان طبعياً أن تتصل مصر بالسودان في شأن خزان الروصيرص . فهو خزان يقام الى جنوب مصر ، وقد يؤثر على حقوق مصر المائية ، بل هو يؤثر عليها بالتأكيد .. وكان طبعياً أن تتصل حكومة السودان بمصر في شأن السد العالى لا من ناحية السياسة المائية ولكن من ناحية تعويضات أراضي حلفا التي سيغرقها السد العالى .

وللأسف تعثرت المفاوضات بين حكومتى مصر (الجمهورية العربية المتحدة) والسودان ، وتعرضت العلاقات المصرية السودانية

لقرارات الاستعمار الانجليزى ثم الأمريكى بعد أن طرق الدولار
— فى هذه الآونة — باب السودان .

وكان الاستعمار فى هذه الفترة يعلق تمويله لمشروع السبيل على
الاتفاق بيننا وبين السودان ، وفى الوقت نفسه يثير السودان ضد
السيد العالى ، ويطلق عليه كتابه وإذاعاته وتوزيع السفارة البريطانية
فى الخرطوم المطبوعات لإثارة السودان ضد مصر . . . ولم يستح رجل
كسلوين لويد أن يعرض على جمال عبد الناصر وساطته لحل المشاكل
بيننا وبين السودان . . . وهو فى الوقت ذاته يخلق المشاكل ويثيرها على
الحدود ، والمياه .

فى فبراير عام ١٩٥٨ أثبتت أزمة الحدود فى منطقة حلايب
التي تلاصق البحر الأحمر ، والمناطق الواقعة داخل الحدود المصرية . .
فقد أعلنت حكومة السودان فى ذلك العهد - تقسيم الدوائر الانتخابية .
السودانية ، وأدخلت فى تقسيمها الأراضى المصرية الواقعة شمال خط
العرض ٢٢° ، وأرسلت الحكومة المصرية مذكرة تلفت نظرها إلى أن
هذه المناطق أراض مصرية ، وليس لحكومة السودان أن تدخلها فى
دوائر الانتخابات السودانية . . ولم ترد حكومة السودان على مذكرة
مصر ، فقدمت مصر مذكرة أخرى فى ١٣ فبراير تستعجل رد السودان
لأن ظروف الاستفتاء على الوحدة بين مصر وسورية تقتضى إنهاء هذه
المسألة بسرعة حتى يدلى المصريون هناك بأصواتهم . . . ولم ترد حكومة السودان
— أيضا — وكنا قد وصلنا ليوم ١٦ فبراير ولم يبق على استفتاء
الوحدة غير خمسة أيام . فأرسلت مصر مذكرة ثالثة تحيط فيها علم

حكومة السودان بأنها سترسل الى هذه المناطق لجان الاستفتاء الذى سيجرى يوم ٢١ فبراير ومعها نقطة بوليس حدود للمحافظة على النظام أثناء إجراء الاستفتاء .

وثارت زوبعة ... وصوروا الأمر على أن عبد الناصر يغزو بجيوشه السودان ... ولم تكن جيوشاً ولم يكن السودان ... فهى نقطة بوليس ... وفى أرض مصرية .

وفى يوم ١٧ فبراير اتصل رئيس وزراء السودان بوزير الخارجية المصرى وطلب منه إرجاء أمر مشكلة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية ... وفى الوقت نفسه تحركت قوات سودانية إلى المنطقة — الأمر الذى يعد خرقاً لاتفاقية ١٨٩٩ ، واعتداء على السيادة المصرية ، وطلب السفير المصرى فى الخرطوم من حكومة السودان سحب قواتها إبقاء على ما بين الشعبين من روابط .

وظهرت أصابع الاستعمار ، وتبين أن وزارة الخارجية البريطانية كانت على اتصال بهذا النزاع ، وتطور الموقف ... وطلبت مصر تمكين المواطنين من مباشرة حقوقهم فى الاستفتاء على أن تحمل المسألة بعد ذلك ... وطلب السودان نفس الطلب ... وظهرت آراء تدعو إلى عدم إجراء استفتاء ولا انتخاب فى المنطقة .

وكان موقفاً عجيباً .

وحضر وزير الخارجية السودانى إلى القاهرة . وقبدم له وزير الداخلية فى مصر الخرائط الرسمية التى أصدرتها حكومة السودان نفسها

في هذا العام (١٩٥٧) وعليها الحدود الدولية ، والحدود الإدارية وهو ما تقول به مصر .

وكنا يومئذ يوم الخميس ٢٠ فبراير وكان لابد أن تنتهي المسألة في ساعات لأن الاستفتاء سيكون في اليوم التالي ... وبدأت المشكلة تتخذ لها طابعاً معيناً ، وجعلت تتحسس طريقها إلى مجلس الأمن حيث يستطيع الاستعمار أن يوسع الشقة بين الشقيقتين .

وهنا قطعت مصر الطريق على الاستعمار وأصدرت بياناً أعلنت فيه تأجيل تسوية الموضوع ... وقال البيان : إن مصر التي تضامنت مع السودان في سبيل الحرية والاستقلال إذ تتخذ هذا القرار فإنما تهدف إلى قطع خط الرجعة على المغرضين الذين استغلوا الفرصة لإفساد العلاقات الخالدة بين الشعبين ... كما أن مصر لن تستجيب للاستفزازات التي حاولت أن تصور الوضع بشكل تدخل مسلح لغزو الأراضي السودانية في الوقت الذي لا توجد لها فيه على الحدود الجنوبية إلا دوريات الحدود المعروفة .

وإن الحكومة المصرية لتعلن مرة أخرى أن القوات المصرية المسلحة لم تنشأ لغزو السودان ولكنها دائماً سند للسودان ضد العدو المشترك .

وفي يوليو سنة ١٩٥٨ أي بعد أربعة أشهر من أزمة الحدود ثارت أزمة جديدة .

ففي يوم ٢ يوليو ١٩٥٨ رفعت حكومة السودان منسوب المياه أمام

خزان سنار لرى المرحلة الأولى من مشروع المناقل ... وفى يوم ٩ يوليو قدمت الجمهورية العربية المتحدة إلى حكومة السودان مذكرة توضح فيها الأضرار التى تصيب المزروعات المصرية . فضلا عما فى ذلك الإجراء من خروج على أحكام اتفاقية مياه النيل (لسنة ١٩٢٩) .

وفى يوم ١٩ أغسطس ٥٨ بعثت الحكومة السودانية بردها على المذكرة المصرية . وقد جاء فى هذا الرد : « أن حكومة جمهورية السودان لم تعترف فى أى وقت من الأوقات بأن اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ ملزمة لها . فقد أبرمت تلك الاتفاقية بين بريطانيا ومصر كجزء من مساومة سياسية دون اعتبار لمصالح السودان ... وعندما أعلن استقلال السودان فإن حكومتى العهد الثانى طلبتا من حكومة جمهورية السودان أن تبين لهما ما إذا كانت تود أن تلتزم بالمعاهدات والوفقات التى أمضتها نيابة عنها ، أو طبقتهما قبل الاستقلال حتى تنظر فيها ، وتقرر ما إذا كانت تود الالتزام بها . »

غير أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة لم تقدم باتفاقية ١٩٢٩ لحكومة السودان كإحدى الاتفاقيات الملزمة لها . ولذلك فانه من الجلى الواضح أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة لم تكن تنتظر من حكومة جمهورية السودان أن تعطى أى اعتبار لتلك الاتفاقية . . . ولعل من الأسباب التى سبق ذكرها ما يكفى لأن يبين لماذا ترفض حكومة جمهورية السودان بنود اتفاقية ١٩٢٩ كأساس لما تقوم به أو تمتنع عنه من أعمال . . ولذا فإن أى اتهام بخرق اتفاقية دولية مرفوض من أساسه . .

ولاذن فقد ألغى السيد عبد الله خليل اتفاقية مياه النيل إلغاء . .
ومن جانب واحد ، واستناداً إلى :

أ — أن الجمهورية العربية المتحدة لم تتقدم بعد استقلال السودان
باتفاقية ١٩٢٩ كإحدى الاتفاقيات الملزمة لها .

ب — أن الاتفاقية أبرمت بين مصر وبريطانيا كجزء من
تسوية سياسية لم تلاحظ فيها مصالح السودان .

فأما عن النقطة الأولى فليس صحيحاً أن هذه الاتفاقية قد عقدت
أساساً بين مصر والسودان ، ولم تكن مصر طرفاً في اتفاقية ١٩٢٩
ولم يكن السودان فيها طرفاً آخر .. بل كانا طرفاً واحداً في اتفاق
لتنظيم الالتزامات الماثية بين دول عديدة ما زال الاستعمار يسيطر
على الكثير منها بصورة أو بأخرى .. فلو تحلل السودان من هذه
الاتفاقية لأنحلت القيود التي تلزم الاستعمار بنود الاتفاقية لصالح
السودان نفسه .

وأما أن الاتفاقية أبرمت كجزء من مساومة سياسية لم تلاحظ
فيها مصالح السودان .. فصحيح أنها أبرمت كجزء من تسوية سياسية
ولكن ليس صحيحاً أنه لم تراعى فيها مصالح السودان .. بل العكس هو
الصحيح .. والظروف السياسية التي تمت فيها الاتفاقية توضح أنها
عقدت أساساً لرفع القيود عن حدود المساحات الزراعية في السودان
بل ان هذه النقطة بالذات كانت بنداً من بنود الانذار الذي وجهته
بريطانيا إلى مصر في نوفمبر من عام ١٩٢٤ .

ففي يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . وبينما كان السير لى ستاك
باشا سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان خارجاً من مكتبه
بوزارة الحربية أطلق عليه الرصاص ومات متأثراً بجراحه في اليوم
التالى .

وفي يوم السبت ٢٢ نوفمبر أقفل جنود السوارى الإنجليز الطريق
من قصر السوباره إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وخرج اللورد اللنبى —
مندوب بريطانيا السامى فى مصر يومئذ — فى ملابسه الحربية ...
تخف به مظاهرة عسكرية ودخل على سعد زغلول فى مكتبه برئاسة
الوزراء وقرأ عليه بالانجليزية إنذاراً بريطانيا سله نسخة منه .

وأهم مطالب هذا الإنذار :

١ — أن تدفع الحكومة المصرية فى الحال غرامة قدرها نصف
مليون جنيه .

٢ — أن تنسحب جميع وحدات الجيش المصرى بالسودان
خلال ٢٤ ساعة

٣ — أن تزيد المساحة المنزرعة فى أرض الجزيرة بالسودان من
٣٠٠ ألف فدان إلى عدد غير محدود من الأفدة .

وحرر على الشمسى — وكان وزيراً للبالية — شيكا بمبلغ ٥٠٠
ألف جنيه ، وأرسله سعد زغلول فى كتاب يعترض فيه على بقية المطالب
التي تضمنها الإنذار

وكان رد المندوب السامى البريطانى هو احتلال جمر ك الاسكندرية

كهدير أولى — على حد تعبيره .

واستقال سعد ... واعتكف في فندق مينا هاوس حيث صرح
بأن : « الغلطة التي وقعنا فيها أننا صدقنا أننا مستقلون ، وألف
الوزارة أحد باشوات هذه العهود ... أحمد زيور

وزارة الإنقاذ ... أو وزارة إنقاذ ما يمكن إنقاذه كما كانوا يسمونها
في هذه الأيام

وبادر المندوب السامي البريطاني فأرسل إلى الوزارة الجديدة
بمطالب أخرى جديدة .

وأرسل إليه زيور باشا :

« أتشرف بأن أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضني لإبلاغ
فخامتكم أن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط دون قيد مذعنة إلى
حكم الضرورة ... »

ثم أرسل إليه مذكرة أخرى يطلب فيها إعادة النظر في مسألة
مياه النيل .

وأرسل المندوب السامي الانجليزي مذكرة يقول فيها إنه أمر
بتشكيل لجنة من الإخصائيين لوضع القواعد التي بمقتضاها يمكن تنظيم
حالة الري

وفعلا تألفت اللجنة .

وفي فبراير عام ١٩٢٥ بدأت عملها ، وقامت بزيارة المناطق المختلفة
على النيل في الاقليم المصري وفي السودان وظلت تجمع المعلومات .

وترتب الحقائق . واستأنست بتقرير لجنة أخرى كانت قد تألفت عام ١٩٢١ من ثلاثة أعضاء اختارتهم حكومة الهند ، وجامعة كيرديج ، والولايات المتحدة ، وعرفت باسم لجنة مشروعات النيل . وأخيراً قدمت اللجنة تقريراً مطولاً تناول ظروف الزراعة ، وتاريخ الري بالسودان .

ويقول هذا التقرير : إنه ليس بالسودان مساحات صالحة للري الصناعي غير أرض الجزيرة .. أما ما عدا ذلك من أراضي السودان فهو يروى بالأمطار ، ولا يقبل الري الصناعي .

وقد فكر في إمكان ري جزء من أرض الجزيرة في عام ١٩٠٥ يبلغ ١٠٠٠٠ فدان .

وفي عام ١٩١٢ أعد مشروع لري ١٠٠ ألف فدان بواسطة ترعة تستمد مياهها من التصريف الطبيعي للنيل الأزرق .

ولكن فيضان عام ١٩١٣ - ١٩١٤ - وكان شحيحاً جداً - أثبت أن هذا التوسع في ري أراضي الجزيرة يضر بمصر في بعض السنين ، وأن الأمر يستلزم مشروع خزان لري الجزيرة - وزيادة المساحة المزروعة بها لتغطية تفقات الخزان دون حاجة إلى أخذ مياه النهر في عبور انخفاضه .

* * *

وانتهت اللجنة من تقريرها المطول إلى النتائج الآتية :

١ - تختص مصر بالانتفاع بتصريف النيل الطبيعي في الفترة الواقعة

بين يومى ١٩ يناير و ١٥ يوليو من كل عام .

٢ — لا تبدأ ترعة الجزيرة فى استمداد ماؤها من التصرف الطبيعى للنهر إلا فى يوم ١٦ يولييه .

٣ — تحديد موعد ملء خزان سنارفى نوفمبر طبقا للبرنامج المقرر فى كتاب ضبط النيل .

٤ — كل توسع للرى بالطلبات يقوم به السودان أثناء فترة الفيضان يجب اعتباره مائه مستمداً من خزان سنار .. أى يطلق لمصر من ماء هذا الخزان على سبيل التعويض مقدار يساوى ما استعمله السودان فى زيادة الأراضى المنزرعة .

وكان المفروض أن تصبح هذه النتائج بنوداً لاتفاقية مياه النيل .. ولكن الظروف السياسية حالت دون تنفيذها .

ففى هذه الاثناء حل زيور باشا مجلس النواب ، وجاء مجلس نواب آخر لم يعمر غير يوم واحد ، وانشقت الوزارة على نفسها ، وخرج منها الأحرار الدستوريون ، وانفرد بالحكم حزب الاتحاد الذى كان يمثل القصر .

وثار الشعب ، وطلاب بالدستور ، وأجريت الانتخابات، وقامت أول وزارة ائتلافية ، ورأس الحكومة عدلى يكن ، ورأس البرلمان سعد زغلول .. والمعروف أن سعداً كان يعارض الانذار البريطانى وبنوده التى تشتمل على هضم الانجليز لحقوق مصر المائية لحسابهم فى زراعة القطن بالسودان .. ولهذا لم يكن منتظراً أن تمر اتفاقية النيل

في هذا العهد . . ومع هذا فلم تلبث الوزارة أن ارتطمت بصخرة
المفاوضات . وسقطت الوزارة .

وجاءت وزارة ثروت . . وفي هذه الفترة مات سعد زغلول . .
ولكن الوزارة لم تستطع أن تبرم اتفاقية النيل لأنها ارتطمت هي
الأخرى بصخرة المفاوضات .

واستقال ثروت وجاءت وزارة ائتلافية في عام ١٩٢٨
لتصادفها ازمات متواليه . . انتهت بالانشقاق ، وتصدع الائتلاف
وسقطت الوزارة .

وجاءت اليد الحديدية .

وزارة محمد محمود الأولى .

وفي عهد هذه الوزارة حل البرلمان ، وعطل الدستور ثلاث سنوات
قابلة للتجديد . . وفي عهدها امتدت موجة القيود الاستثنائية ، وفصل
الطلاب وسجن الأحرار .

وفي عهدها وقعت اتفاقية النيل . التي ظلت معلقة طوال هذه المدة
منذ انتهت لجنة مياه النيل من تقريرها عام ١٩٢٥ .

وقد تمت هذه الاتفاقية في صورة مذكرتين (١) متبادلتين بين محمد
محمود باشا واللورد جورج لويد مندوب بريطانيا السامي في مصر يومئذ
ولوحظ أن المذكرتين قد صدرتا في يوم واحد — ٧ مايو عام

١٩٢٩ . ١

(١) أنظر نص المذكرتين في ملاحق هذا الكتاب .

وتعتبر هذه الاتفاقية المنظم الوحيد لمياه النيل .. قبل اتفاقية
٨ نوفمبر ١٩٥٩ — وهي كما ترى مبنية على تقرير لجنة مياه النيل ١٩٢٥
.. وتقرير هذه اللجنة قام أساساً في جو من الاستجابة للضغط الانجليزى
إثر مصرع السردار .. فكيف يقول السيد عبد الله خليل إنها أبرمت
بجزء من تسوية لم تلاحظ فيها مصالح السودان .. مع أنها — كما
ترى — قد أبرمت بجزء من تسوية للضغط على مصر ورفع المساحة
المزروعة في أرض الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى غير حد كما مر
بك في نص الإنذار الانجليزى .. لما في ذلك من التوسع في زراعة
القطن بالسودان الذى كانت الشركات الانجليزية تضع أيديها على أقطانه .

ولقد أثار إلغاء هذه الاتفاقية ثائرة الرأى العام في مصر
والسودان على السواء . فالشعب العربى في مصر ، والشعب العربى في
السودان يعرفان أن مصالحهما لا يمكن أن تتناقض .. وأن أى تناقض
يظهر على السطح إنما هو شىء مفتعل يرجع إلى المستشارين الانجليز ،
وأصابع الاستعمار التى تتحرك في الظلام .

ولقد نجح الاستعمار — لفترة طويلة — في إساءة العلاقات بين
البلدين الشقيقين .. وكانت جفوة .. وكانت عزلة — في وقت كان
الاقتصاد السودانى يحتاج فيه بقيود المساعدات الأمريكية .
وضغط الشعب السودانى على حكومة عبد الله خليل .

وطالبت المعارضة بتحسين العلاقات بين مصر والسودان ، وتهيئة
الجو للمفاوضات .

وعندئذ فقط بدأت تصريحات رجال الحكومة السودانية تتوالى .
أن السد العالى لن يضر السودان ... بل على العكس ... سيزيد نصيبه
من الماء ، وكل ما فى الأمر أن ينال أصحاب الأرض التى ستغمرها المياه
فى حلفا التعويضات العادلة ...

وكان السيد عبد الله خليل فى هذه الأيام قد سافر إلى الحبشة فحرص
المستولون على تأكيد أن سفره لاعلاقه له بمياه النيل ... وانما هو
للاستشفاء ... الاستشفاء فى الحبشة . !!

وأراد جمال عبد الناصر أن يضرب الحديد وهو ساخن .

وكان السيد على عبد الرحمن وزير التجارة — يومئذ — ورئيس
حزب الشعب الديمقراطى يزور فى هذه الأيام الاقليم المصرى فعرض
عليه الرئيس جمال عبد الناصر حل المشاكل المعلقة بشرط أن تكون
هناك نية حقيقية للوصول إلى حل ... وخرج على عبد الرحمن ليصرح
أنه لمس لدى الرئيس شعوراً صادقا لحل المسائل المعلقة وتقوية الروابط
بين الشعبين الشقيقين .

ووصل أمين السيد رئيس مجلس الشيوخ السودانى — يومئذ —
ومن أقطاب حزب الشعب الديمقراطى أيضا ... وهو شخصية مقربة إلى
السيد على الميرغنى ... وقيل — فى هذه الأيام — إنه يحمل رسالة
خاصة إلى الرئيس جمال عبد الناصر .

واذيع أن السيد عبد الله خليل سيحضر إلى القاهرة لإجراء المحادثات
الرسمية لتصفية المسائل المعلقة .

ونجاة . قامت الثورة السودانية بقيادة الفريق ابراهيم عبود .
ووقف الرأى العام لحظة وقد فغرفاه ... وبدأت موجة من التشاؤم
تغزو أفكار الذين أسرعوا بتحليل الموقف قبل أن تكتمل في أيديهم
عناصره .

وكان منطق هؤلاء يدور حول حوادث الأيام السابقة ... فقد
كانت هناك جفوة ، وكانت هناك عزلة ... ثم بدأت الاتصالات ، ووضعت
الأسس لحل جميع المشاكل ... ثم بقيت الناحية الرسمية ، الخطوة
الآخيرة ... وعندئذ يقع الانقلاب ، . فما معنى هذا ؟

ثم يضيفون إلى ذلك أن هناك وزيرين من وزارة عبد الله خليل
يشارك في حكومة الثورة وهما السيد / زيادة ارباب وزير العدل ،
والسيد / ساتينونج وزير شئون الجنوب ... ويرتبون على ذلك أن
الثورة قامت لتحول دون تسوية المشاكل . وتحسين العلاقات ... أى
انها انقلاب رجعى ، وحركة يوجهها الاستعمار .

وخطأ هذا التحليل مبنى على مجرد الشروع في المفاوضات ... وهو
مقدمة لا تعطى هذه النتيجة التى انتهوا إليها ... لأن المفاوضات بين
مصر والسودان ليست شيئاً جديداً منذ قامت حكومة السودان ، وفى
كل مرة كان يسبقها مباحثات تمهيدية ... وكانت تدعو إلى التفاوض أيضاً
ولألا وقعت المفاوضات ، ومع هذا كله فقد فشلت جميعها لأسباب
يعرفها الشعب فى السودان — يضاف إلى ذلك أن جميع الأزمات التى
تعرضت لها العلاقات بين مصر والسودان وقعت فى عهد هذه

الحكومات...فهي التي خلقت أزمة الحدود في منطقة حلايب ، وأرسلت بالفعل القوات المسلحة السودانية إلى هذه المنطقة ... وهي التي فتحت المياه لترعة الجزيرة يوم ٢ يوليو ١٩٥٨ أى قبل الموعد الذي تحدده الاتفاقية بأسبوعين وهي التي ألغت اتفاقية ١٩٢٩ وخلقت أزمة المياه . والتحليل الصحيح هو الذي يرجع إلى حقيقة الوضع في السودان . نعمو الذي يحدد الموقف بالضبط .

فقد كانت الأوضاع الاقتصادية قد ساءت في السودان ، وانهزمتها أمريكا فرصة وعرضت إحدى معوناتها الأمريكية لإياها ، على حكومة السيد عبد الله خليل التي قررت قبولها بشروطها ، وانفجر الرأي العام في وجه السيد عبد الله خليل ، وواجهته معارضة عنيفة ، وخاصة بعد أن عرف أن هذه المعونة الأمريكية سيخصص جزء منها للاستيراد ... وعلى المستوردين في السودان أن يحصلوا من مكتب المعونة الأمريكية على تراخيص الاستيراد - الأمر الذي اعتبره الشعب السوداني فرض وصاية أمريكية على تجارة السودان الخارجية . ووجهت اتهامات إلى السفارة الأمريكية بأنها حاولت شراء بعض النواب حتى لا يعارضوا المعونة الأمريكية .. ووجه مبارك رزوق اتهاماً لإحدى السفارات الغربية الكبرى بتقديم عشرة آلاف جنيه رشوة لبعض النواب لتأييد أحد الأحزاب الحاكمة حتى تمر اتفاقية المعونة ... واحتجت السفارة الأمريكية ... وأعلن مبارك رزوق أنه على استعداد للوقوف أمام المحكمة لإثبات هذا الاتهام .

وتأزم الموقف ، واشتد سخط الرأى العام ... وعطل البرلمان إلى ٧ ديسمبر، واستقال بعض الوزراء حتى يتمكن السيد / عبد الله خليل من تشكيل وزارة جديدة على النحو الذى يريد .
ولكن الجيش السودانى أنهى ذلك الوضع . وقضى على جميع المحاولات .

فى الساعة الثالثة من صباح الاثنين ١٧ نوفمبر قامت الثورة بقيادة الفريق ابراهيم عبود القائد العام للقوات المسلحة ، وأعفى الوزراء من مناصبهم ، وعطل الدستور المؤقت ، وحل البرلمان ، وتألف المجلس الأعلى ليكون السلطة العليا فى السودان برئاسة الفريق عبود وإعضوية ١٢ من كبار الضباط ، وتألفت حكومة الثورة فى السودان من سبعة وزراء عسكريين وخمسة من المدنيين .

وأصدرت الثورة السودانية بياناً تحدثت فيه عن أسباب قيامها ، وأعلنت أن سياسة الحكومة الجديدة هى تأكيد علاقات المودة بين الدول بصفة عامة ... والدول العربية بصفة خاصة ، والجمهورية العربية المتحدة بصفة أخص .

وأعلن الفريق ابراهيم عبود أن الخلافات بين السودان والجمهورية العربية المتحدة هى خلافات مفتعلة .

وفى يوم الخميس ٢٧ نوفمبر ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً جامعاً فى المؤتمر الرابع للتعاونيين استغرق إلقاءه ثلاث ساعات ونصف ساعة . وشرح فيه الاشتراكية الديمقراطيةية التعاونية... وتكلم بالأرقام ، وتحدث

بالحقائق المجردة ، فتناول مشاكنا ، وقضايانا ... وتكلم عن زواجب
الماضى وماجم الترف، ودعا إلى الجء فى مواجبة معركة البناء... ثم تحدث
عن موقفنا من الثورات العربية ...

قال الرئيس : « إن دسائس الاستعمار لما فشلت فى الشمال اتخذت
لها طريقا من وسط إفريقيا .. فى السودان .. ومنذ عام ١٩٥٦
وصحف الانجليز تطالب بالتدخل فى مياه النيل .

وحينا قال عبوء : إن المشاكل يتنا وبين السودان مفتعلة كان يعلم
ويقول الحقيقة ، لأن الأزمة فعلا مفتعلة ، ونحن نلقى إلى البحر فى كل
عام ٣٠ ملياراً من مياه النيل .. فالماء يكفينا ويكفى السودان .

ونحن نساكن مصر منذ الأبد .. وهم يسكنون السودان منذ
الأبد .. ولن نخرج من مصر ، ولن يخرجوا من السودان . فنحن
أخوان متجاوران . ومهما حاول الاستعمار فسنظل جيرانا إلى الأبد .
وإذا اختلفنا اليوم فسنتفق غداً ، وإذا افرقنا شهراً فسنتقى بعده حتماً ،
لأن مصالحنا مشتركة ،

وتحدث الرئيس عن الضغط التجارى : « بدءوا يمنعون الاستيراد
من الجمهورية العربية المتحدة حتى تمتنع الجمهورية العربية المتحدة من
الاستيراد من السودان . ويكسب الاستعمار من وراء ذلك .

وكان الميزان التجارى السودانى مدينا للانجليز بنحو ١٧ مليون
جنيه .. فقد كان السودان يستورد منهم خمسة وعشرين مليوناً . وكانوا
يستوردون من السودان ثمانية ملايين من الجنيهات ثمناً للقطن .

ويقول الرئيس :

ثم جدت مشكلة المياه . وأثر كل ذلك علينا وعلى السودان .. وبدأ الشعب السوداني يثور نتيجة هذه السياسة ، وتلك الجفوة المفتعلة... وأخذت مصر المبادرة ، وتكلمتُ مع عضو السيادة أثناء زيارته لمصر عن حل هذه المشاكل .. بشرط أن تكون هناك نوايا صادقة لحلها ، وعند ذلك ترسل مصر الدعوة لحكومة عبد الله خليل.. فإذا لم يتوافر حسن النية فلا داعي لكل هذا .

وأرسلت مصر دعوة لعبد الله خليل .. فتحن نريد حل المشاكل ولم يتحدد موعد لوصوله .

وجأه قام جيش السودان الوطنى بالثورة .

وكنا أول من أيد هذه الثورة . لاتنا نعلم أن جيش السودان جيش وطنى .. وقد قالت وكالات الأنباء من أول يوم : إنه انقلاب غربى ، ومديره الغرب .. ولم أصدق .. لاتنا نعرف السودان ، ونعرف السودانيين ، ولا يمكن أن يكون جيش السودان أداة فى يد الغرب . وكلنا يعرف من هو قائد ثورة السودان .. ويعرف أنه رجل وطنى يثور من أجل السودان ، وحرية وبقائه خارج مناطق النفوذ الذى كان قد بدأ يتسرب إليه فى أشكال مختلفة .

ويقول الرئيس : « وعندما أذيعت أنباء ثورة السودان شعرت هنا بشيء من الوجوم .. ولكنى أنا لم يخالجنى أدنى شك لأنى أو من أن التاريخ لن يمضى إلى الخلف أبداً . وبهذا أعلننا أننا نؤيد ونساند الثورة الوطنية فى السودان ، وقادة الثورة السودانيين ، وشكرنا لهم

إشارتهم إلى أن الخلاف يبتنا مفتعل ، وإشارتهم إلى أنهم سيعملون بالتضامن مع الدول العربية ، والجمهورية العربية المتحدة .

ومع هذا بدأت دسائس الاستعمار ... ونحن نكشفها ، ولن يستطيعوا أن يوقعوا بين مصر والسودان .

وبالأمس أعلنت حكومة السودان أنها فتحت باب الاستيراد من مصر ... ونحن اليوم هنا في الاقليم المصرى تقرر فتح باب الاستيراد من السودان ... أعلنوا ذلك ولم يكونوا قد اتصلوا بنا ، ونحن نعلن ذلك ولم نتصل بهم بعد ... ولكن الخطوة بدأت من الخرطوم فأزالوا الوضع المفتعل ، وتحققت كلبة قائد الثورة السودانية : إن الجفوة المفتعلة تحل بكلمة سهلة إذا زالت أسباب الاقتعال .

الاستعمار هو الذى يخلق المشاكل ، وجو القلق ، وعدم الثقة ... بالفس ، والتفرقة حتى ييسط نفوذه ،

وهكذا سارت الأمور .

وأعلنت حكومة الثورة السودانية ترحيبها بالسد العالى ، وبأجراء مفاوضات بشأن مياه النيل بين مصر والسودان وحدهما ... كما بدأ مجلس الوزراء السودانى يبحث المسائل المرتبطة بالرى وشئون التجارة ، والإقامة ، والجنسية ، والجوازات ... وغيرها من المسائل المتعلقة بين البلدين تمهيداً لحلها فى مفاوضات سهلة سريعة .

وحاول الاستعمار أن يضع ألقه فى مباحثات مياه النيل بعد أن تبين له أن العقبات التى كانت تحول دون نجاح هذه المباحثات قد زالت

تلقائيا . وبعد أن رأى مسألة التبادل التجارى التى كانت معلقة بين البلدين
تحل دون مفاوضات أو مشاورات .

ولكن حكومة الثورة السودانية قطعت عليه الطريق ... وأعلن
ابراهيم عبود أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يسمح السودان
بتدخل بريطانيا فى موضوع مياه النيل ... أو أى أمر آخر يخص
السودان .

وأعلن وزير الرى السودانى أن مياه النيل ظلت منذ فجر التاريخ
مسألة تهم مصر والسودان وحدهما ... ولهذا لن يقبل السودان إشراك
الانجليز فى محادثات مياه النيل ... وقال : إن بريطانيا قد اشتركت فى
مثل هذه المحادثات باسم السودان فى الماضى ... أما فى الوقت الحاضر
فستدور المحادثات بين مصر والسودان وحدهما لأن صفة بريطانيا فى
تمثيل السودان قد زالت ولم يعد لها حق فى الاشتراك فى مؤتمر مياه النيل .
وأعلن وزير الاستعلامات السودانى أن السودان قد رفض طلب
بريطانيا الاشتراك فى مباحثات مياه النيل ... وهكذا بدأت تصريحات
الجانبين تمهد الطريق أمام مباحثات ناجحة تنهى الوضع المتجمد ،
وتزيل الجفوة المفتعلة ، وتعيد العلاقات الطبيعية بين الشقيقين .

* * *

وفى يوم الأربعاء ١٠ أكتوبر من هذا العام (١٩٥٩) وصل
إلى القاهرة الوفد السودانى للمباحثات برئاسة محمد طلعت فريد وزير
الاستعلامات ، وعضوية مقبول الأمين الحاج وزير الزراعة والرى ،
ومحمد احمد عروة وزير التجارة والصناعة ، وعبد الماجد أحمد وزير

المالية ، ووكيل وزارتي المالية ، والخارجية ، والسفير السوداني في القاهرة ، وخبراء الري السودانيين .

بينما كان الجانب العربي مكونا من زكريا محي الدين رئيسا ، وأحمد الشرباصي وزير الأشغال المركزي ، والدكتور عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد المركزي ، وحسن عباس زكي وزير الاقتصاد التنفيذي وحسين صبري ذو الفقار نائب وزير الخارجية ، ومحمود سيف الزل خليفة السفير العربي في السودان ، وفهمي احمد مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية — أعضاء .

وكان محمد طلعت فريد يحمل رسالة شخصية من الفريق ابراهيم عبود إلى الرئيس جمال عبد الناصر .

واستقبل الرئيس أعضاء المباحثات ليقول لهم : « إمتنى لا أرضى أن تتحقق لمصر مصلحة على حساب السودان ... وإمتنى أرجو أن تسيروا بهذه الروح في مفاوضاتكم . كما أتمنى على استعداد لأن أحسم بهذه الروح أى خلاف يقع بين وفدي المفاوضات ... وإن بابي مفتوح أمامكم دائما . فاذا بدا لكم في أية مرحلة من مراحل المفاوضات أن أى تدخل مني يؤدي إلى نتيجة فاني أرجو أن تبحثوا إلى .. »

وبدأت المباحثات في جو يدعو إلى التفاؤل ، وسارت الأمور في طريقها ...

وتألفت لجنة لمياه النيل ، وأخرى للتجارة والشئون المالية .
وفي يوم الأربعاء ٢١ أكتوبر طار وزير المالية السوداني إلى

الخرطوم ليعرض ما انتهت إليه المفاوضات ، واجتمع مجلس الوزراء
السوداني سبع ساعات كاملة ، وعاد وزير المالية إلى القاهرة يحمل
تعليمات حكومته .

واستؤنفت المباحثات ، وظهر أن هناك خلافاً في الرأي حول
تقدير تعويضات حلفا — الأمر الذي دعا محمد طلعت فريد ، والمقبول
الأمين إلى السفر إلى الخرطوم . وعاد الوزيران يحملان تفويضا نهائيا
بتحكيم الرئيس جمال عبد الناصر .

وشهد يوم الأحد أول نوفمبر ٥٩ اجتماعاً حاسماً في منزل الرئيس
جمال عبد الناصر ووضع الجانبان أمام الرئيس خلافتها على تقدير
تعويضات حلفا ، ووقف الرئيس بينهما ، وتوسط مسافات الخلاف
بين الأرقام . فكان حله وسطا بين طلبات الجانبين ، وكانت موافقة
بالإجماع ، وتصاصت الأيدي ... وقال الرئيس : مبروك .

ووقعت الاتفاقية ظهر يوم الأحد ٨ نوفمبر ١٩٥٩ . وقعها زكريا
محي الدين عن الجمهورية العربية المتحدة ، ومحمد طلعت فريد عن حكومة
السودان .

وتتظم هذه الاتفاقية ثلاثة اتفاقات (١) :

١ — اتفاق مياه النيل والتعويضات والسلفة المائية .

(١) أنظر نص اتفاقية المياه والتعويضات في ملاحق هذا الكتاب .

٢ — اتفاق التجارة والدفع .

٣ — اتفاق تنظيم الجمارك بين البلدين .

والذى يعنينا - هذا - هو اتفاقية مياه النيل ، وقد التقت وجهات النظر على تنظيم الاستفادة بمياه النيل بصفة دائمة تقسم بالشمول ، وملاحظة جميع الاحتمالات . إذ أن اتفاقية ١٩٢٩ لم تنظم الإفادة بمياه النيل إلا جزئيا ، وفي حدود الإمكانيات التى كانت .

واتفق الطرفان على الحقوق المكتسبة حاليا . وأن ما يستخدمه كل من الإقليم المصرى ، وجمهورية السودان من مياه النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب له قبل الحصول على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط مياه النيل ، وزيادة إيراديه . وهو ٤٨ ملياراً من الأمتار المكعبة من المياه للإقليم المصرى وأربعة مليارات للسودان مقدرة في الحالتين عند أسوان .

ولما كان متوسط إيراد النهر ٨٤ ملياراً فإن ما نخسره من مياه النيل يعادل ٣٢ ملياراً أى أكثر من ثلث الإيراد . ولكن السد العالى حين يحجز هذه الكميات الهائلة من المياه في بحيرته العظمى يفقد عشرة مليارات من المياه بسبب البخر في هذه المنطقة .. وعلى هذا يكون صافي الفائدة ٢٢ ملياراً . اتفق على أن يكون نصيب السودان منها ١٤,٥ من مليارات ، ونصيب الإقليم المصرى ٧,٥ مليار .. فيكون حق السودان الكلى بعد إنشاء السد ١٨,٥ مليار ، وحق الإقليم المصرى ٥٥,٥ مليار .

وعالجت الاتفاقية نهضة الإيراد السنوى للنهر . ذلك أن ال ٨٤ ملياراً من المياه ليست إيراداً سنوياً ثابتاً، وإنما هى متوسط إيراد النهر فى نصف قرن من الزمان . ويندر جداً أن يكون إيراد النهر فى سنة مساوياً لمتوسط إيراد النهر المقدر بالإيراد الكلى لنصف قرن مقسوماً على عدد السنوات . وقد رأينا إيراد النيل يرتفع عام ١٨٧٨ — ١٨٧٩ م إلى ١٥١ ملياراً كما رأيناه ينخفض عام ١٩١٣ إلى ٤٢ ملياراً .

راعت الاتفاقية جميع هذه الظروف فاتفق الطرفان على تحديد فترات من بدء تشغيل السد العالى ليكون تقدير متوسط الصرف السنوى محل مراجعة الطرفين . فإذا زاد عن المتوسط فإن صافى هذه الزيادة يقسم مناصفة بين الجمهوريتين وإذا نقص عن المتوسط فعلى الهيئة الفنية المشتركة الدائمة أن تضع النظام الذى تتبعه الجمهوريتان لمواجهة هذه الحالة بما لا يوقع ضرراً بأى طرف منهما .

وتضمنت الاتفاقية برنامج مشروعات أعالى النيل للارتفاع بمياه بحر الجبل التى تضيع فى مستنقعات منطقة السدود بسبب البخر والتسرب وتقدر بنصف إيراد النهر من تلك المنطقة . وترمى هذه المشروعات إلى توفير نحو ١٦ مليار متر مكعب من المياه تقسمها الجمهوريتان كما تتحملان تكاليفها مناصفة ..

ولوحظ فى الاتفاقية سيادة الروح التعاونى فى النواحي الفنية ، والاقتصادية المائية أيضاً . فحيث أصبح نصيب السودان بعد الاتفاقية ١٨,٥ (٤ + ١٤,٥) . ولما كانت هذه الكميات تروى أكثر من مليونى فدان جديدة تتطلب المال ، والجهد والأيدى العاملة ،

ويستغرق ذلك سنوات لا يكون السودان فيها بحاجة إلى كل هذه المياه لذلك نص الاتفاق على إمكان تنازل السودان عن مليار ونصف مليار للإقليم المصرى على سبيل السلفة . ولفترة تنهى عام ١٩٧٧ .

ووضعت الاتفاقية احتمالات تطلع البلاد الواقعة على النيل إلى نصيب من مياهه .. ونص الاتفاق على أنه فى هذه الحالة يدور بحث مشترك ، ويتخذ البلدان موقفاً موحداً . فاذا انتهى الرأى إلى تخصيص جزء من المياه لهذه المطالب فانه يخضع مناصفة من نصيب كل منهما .

وانتهى الأمر فى تعويضات حلفا إلى الاتفاق على مبلغ ١٥ مليون جنيه تدفع على أربعة أقساط فى أول يناير من كل عام ابتداء من يناير عام ١٩٦٠ .

ووافق السودان على إنشاء السد العالى ، ووافقت الجمهورية العربية المتحدة على إنشاء خزان الروصيرص .

ولقيت الاتفاقية تأييداً جارفاً فى الجمهوريتين الشقيقتين .

وأسدل الستار على هذه النهاية الموفقة .

وانحلت المشكلة التى ظلت عشرات السنين صخرة تحطم عليها المفاوضات ، وترطم بها حكومات الأحزاب ، وحقت سياستنا الثورية المعنى الذى أشار إليه الرئيس فى أكتوبر من هذا العام : « لا أرى أن تحقق لمصر مصلحة على حساب السودان ، فهى حقوق وجوار ، وقرابات وعلاقات أزلية ، ومصالح مشتركة .

وبهذا الفهم ساندت مصر الثورة - السودان في طريقه إلى الحرية
فوقعت اتفاقية الحكم الذاتي للسودان ولما يمض على الثورة ستة شهور..
ثم كانت هذه الاتفاقية فأجهزت على جميع المناورات الاستعمارية ،
وأغلقت الباب نهائيا في وجه الاستعمار ، واستخلصت للنيل طبيعته
الأزلية في توثيق الروابط الأزلية بين الشقيقين .



٢. وعروض التمويل:

المعونة الإنجلو أمريكية .

وقرض البنك الدولي .

ولسنا نفهم أن تدور مفاوضات حصول المعونات . لأن المعونة منحة ، والمنحة شيء يقبل أو يرفض ولا كلام ... فلا معنى لأن تدور حولها المفاوضات ، وإذا دارت فلن تستغرق سبعة أشهر على أى حال إلا أن تكون هناك مسائل قد اختلف عليها .

وقد كانت هناك مسائل . وكان هناك خلاف .

ففي الوقت الذى كانت تجرى فيه أبحاث المهندسين المصريين والخبراء العالميين حول المسائل الفنية ... كانت هناك أبحاث أخرى ، ومن نوع آخر تدور بين الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنجلترا ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

ونشرت الصحف في هذه الأيام أن الحكومتين قد اتخذتا موقفاً موحداً من تمويل مشروع السد العالى على أساس أنه يتكلف ١٢٠٠ مليون دولار تقوم مصر بها فيما عدا ٤٠٠ مليون من العملة الصعبة يقدم البنك الدولي منها ٢٠٠ مليون بصفة قرض ، والباقي وقدره مائتا مليون تشترك في تقديمه الولايات المتحدة وبريطانيا بنسبة ٧٠ إلى ٣٠٪ . قالوا : ووضعت الحكومتان خطة لتنجيم المبلغ على سنوات الإنشاء .

وفي منتصف ديسمبر عام ١٩٥٥ عرضت أمريكا وانجلترا على مصر (الإقليم المصرى) مساعدتهما فى تمويل المشروع .
والمفهوم أن العروض الغربية كانت :

- أ — منحة من أمريكا وانجلترا تقدر بسبعين مليون دولار للبدء فى المشروع تدفع منها أمريكا ٥٦ مليوناً ، وتدفع انجلترا ١٤ مليوناً .
- ب — قرضاً من البنك الدولى — ومصر عضو فيه — بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار .

وفي يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٥٥ استقبل الرئيس جمال عبد الناصر سفير أمريكا فى مصر — وكان يومئذ المستر هنرى بايرود — وصرح السفير عقب الاجتماع أنه تبادل مع الرئيس حديثاً جدياً حول مشروع السد العالى ... وأضاف السفير : أن الحكومة المصرية لاتزال تدرس العرض الأمريكى البريطانى ، وأن الأمر من الأهمية بحيث يتوقع إجابة عليه اليوم أو غدا .

وقيل للسفير يومئذ أن المبلغ الذى ستدفعه أمريكا (٧٠ — ١٤) قليل . فقال : إنها مرحلة أولى من عدة مراحل ستدفع بعد ذلك ، وعلل تجزئة العرض بأنه نتيجة لما يقتضيه روتين الحكومة فى المسائل المالية .

* * *

ومنذ أول يوم بدأت مصر تشم رائحة الأغراض الاستعمارية فى هذه العروض ، فى وقت تضاربت فيه الأنباء عن العرض السوفيتى ، فقد أعلنت روسيا فى هذه الأيام استعدادها للاشتراك فى تمويل

السد العالي ، وعندما زار شيلوف مصر في أوائل عام ١٩٥٦ عرض على الحكومة المصرية قروضا طويلة الأجل غير مشروطة بأى شرط لمساعدة مصر في جميع الميادين .

ولما كان العرض الروسى قد جاء متأخرا عن العروض الغربية، وكانت المحادثات فعلا تدور حولها كان طبيعيا أن يتأجل النظر فى العرض الروسى حتى تنتهى هذه المحادثات عند قرار .. يضاف إلى ذلك أنه كان من المقرر أن يزور الرئيس جمال عبد الناصر روسيا فى أغسطس من هذا العام (١٩٥٦) فاستصوب أن يؤجل الكلام فى العرض الروسى إلى أن تتم هذه الزيارة ويكون الكلام فيها على مستوى عال فى موسكو أثناء اجتماعه بالزعماء الروس .

وعلى أى حال . فقد كان المفهوم أن العرض الروسى ما زال قائما وكان المفروض — أيضا — أن مصر خليفة أن تنظر فيه إذا تعثرت المباحثات وانقطعت المفاوضات الخاصة بمساعدة الغرب فى تمويل المشروع .

وبدأت أصابع الصهيونية تتحرك . وكانت انتخابات الرئاسة فى أمريكا على الأبواب ، ووقف رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى يعارض اشتراك الولايات المتحدة فى تمويل المشروع بحجة أنه ليس من الحكمة مساعدة أحد الطرفين المتحاربين (مصر وإسرائيل) فى منطقة نزاع لا يوجد فيها ضمان لإقرار السلام .

وقال : إنه لو تم بناء السد العالى فان مصر ستتمكن من زراعة ملايين الأفدنة قطنا يكفى لإغراق الأسواق العالمية .. ولقيت هذه الدعوة آذانا صاغية من أعضاء الكونجرس الجنوبيين الذين بدا لهم أن هذا المشروع سيمكن مصر من زيادة إنتاجها للقطن المصرى المشهور وبالتالي يزيد من منافسة القطن المصرى للقطن الأمريكى الذى تنتجه الولايات الجنوبية .

ولكن السيد دالاس ... دالاس بلحمه وعظمه وقف يدافع عن السد العالى بمنطقه المعروف أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ... قال : إن مصر ستحمل الجزء الأكبر من نفقات المشروع بالتعاون مع البنك الدولى ... وقال : إن المساحات التى سيساعد السد العالى على ربيها لا تصلح من الناحية المناخية لزراعة القطن ، وأنها ستستخدم — غالبا — فى زراعة الحضر والفاكهة . ١١

وهو دفاع تافه كما ترى ، ولكنه موقف على أى حال ، فما الذى جعل السيد دالاس يغير موقفه ؟

وننتقل إلى مجلس العموم فتجد النواب الصهيونيين يحملون على المشروع ، ويطالبون الحكومة البريطانية بعدم الاشتراك فى تمويله ، وسحب تأييدها له ، وأوعزوا بالحل الاستعمارى ولحقوا إليه حين زعموا أنه من المنتظر أن تحدث منازعات عنيفة بين سكان وادى النيل على مياه النهر ، ولأنه من المتوقع أن يكون النيل فى نهاية هذا القرن مسئولا عن تغذية ٧٠ مليوناً من أبناء البلاد التى يمر بها .

وسقطت الأقنعة عن الوجوه ... وظهرت دعوة إلى إنشاء هيئة عليا للإشراف على توزيع مياه النيل في البلاد التي يمر بها لحماية مصالح هذه الشعوب التي تقع على عاتق الحكومة البريطانية ، وفتحوا جميع النوافذ للرياح ، وقالوا : إنه يتعارض مع مصلحة الشعوب في إفريقيا الشرقية (البريطانية) وأنه يشرد خمسين ألفا من أبناء السودان (منطقة حلفا)

وفي النهاية قالوا : إن المشروع لا يحقق مصلحة بريطانيا ، وإنما يحقق مصلحة لدولة — يقصدون مصر — يبدو أنها تقف موقفا عدائيا من إنجلترا .

ومن الغريب أن ريتشارد ستوكس الوزير العالى السابق وقف يؤيد الاتجاه الاستعماري الصهيوني الذي يطالب بإنشاء هيئة عليا للإشراف على توزيع مياه النيل على الرغم من ادعائه أنه يتكلم كصديق لمصر وكمؤيد للرئيس عبد الناصر في الجهود التي يبذلها لرفع مستوى معيشة الشعب المصري . ١

وقيل في مجلس العموم انه من الأفضل إنشاء جملة خزانات على النيل بدلا من خزان السد الذي سيصبح بعد استخدام الذرة من الطراز القديم .

ولم يقل أحسد لهؤلاء السادة إن الخزانات الجملة التي يقترحونها ستصبح هي الأخرى — بعد استخدام الذرة — من الطراز القديم ١٩. أما جوليان إمري ... فقد طالب الحكومة باستخدام نفوذها لدى أمريكا لتسحب هي الأخرى عروض التمويل

وكما وقف أدا لاس بلحمه وعظمه يدافع عن المشروع في لجنة
الشئون الخارجية وقف ممثل الحكومة البريطانية يدافع عنه في مجلس
العموم ... ففي هذه الجلسة نفسها وقف ممثل وزارة الخارجية البريطانية
يشيد بمشروع السد العالي ، ويعترف بسلامته ، وبقيمته الاقتصادية ،
وأنه مفيد للبلاد بغض النظر عن الحكومة التي تتولاه .

وقال وكيل وزارة الخارجية الانجليزية إن الخبراء العالميين ،
ومنهم خبراء البنك الدولي قد اتهموا إلى تقرير سلامة المشروع
وصلاحيته ... وقال : إن إفريقيا الشرقية لن تتأثر به ، وإن المشروع
لا يضر بمصلحة السودان . بل إنه يؤكد مصلحة مصر والسودان على
السواء .

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية تعلن هذه التصريحات —
كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعلن أنها لا تزال مستعدة للاسهام
في تمويل المشروع ، وأن المبالغ التي كانت مخصصة للمعونة في ميزانية
١٩٥٦ وحولت إلى مشروعات أخرى بسبب انتهاء السنة المالية يمكن
اعتمادها في ميزانية عام ١٩٥٧ ، وأنه ليس هناك أي اتجاه لتغيير
سياسة أمريكا من هذا المشروع .

كانوا يقدمون لنا السم في العسل ...
كانوا يريدون أن يضعوا أيديهم على سياستنا ويدخلونا في مناطق
النفوذ ، ومراكز القوة .

كانوا يريدون أن يضعوا أيديهم على اقتصادنا لتوجيهه فيما

لا يتعارض مع الاحتكارات .

ثم تبين لهم أنهم يعاملون طرازا آخر من الرجال . وظهر لهم أن (مصر) مصرة على رفض كل ما يمس سيادتها . كنعها من الحصول على قرض من غير الدول الغربية — مثلا — ، وكإلزامنا بعرض أى اتفاق لآى مشروع على البنك الدولى قبل عقده وكخضوع إدارة المشروع للاتفاق بين الحكومة المصرية وبين البنك الدولى ... إلى آخره . . . ثم بعد هذا كله فالاتفاق بيننا وبين البنك خاضع لإعادة النظر إذا حدث ما يستدعى ذلك .. فتأمل . !

وتعتقد الموقف . . . فلا مصر تقبل هذه الشروط ، ولا الغرب يتزحزح عنها وانهارت محاولاته ودبلوماسيته أمام صلابة مصر وكان الاستعمار منطقيا مع نفسه حين سحب عروضه ، وابتلع تأييده للشروع .

ولم نفاجأ نحن بسحب الغرب لعروضه ، ولكننا فوجئنا بالأسباب المختلفة التى حاول أن يبرر بها تراجعها عن تمويل المشروع .

فقد اكتشفت أمريكا فجأة أن الدول الأخرى التى تقع فى حوض النيل لا توافق على المشروع واكتشفت أمريكا فجأة أن مصر — وقد اشترت صفقة الأسلحة التشيكية بالقطن المصرى — أصبحت مقدرتها على الوفاء بالتزامات المشروع أمرا مشكوكا فيه . . . !

وليس بنا أن تناقش منطق الاستعمار ولكننا نكشف نواياه ، ونفضح أغراضه .

فالشعوب لا يمكن أن تتناقض مصالحها ، والشعوب ليست لها
مطامع . . . وبالتالي لا يمكن أن يقوم بينها خلاف ، والخلاف
المفتعل الذي كان يحاول الاستعمار توسيع شقته بين مصر والسودان
لا يمكن أن يكون ممثلاً لإرادة الشعبين الشقيقتين اللذين يشتركان معاً في
الإفادة من السد العالي .

والحقيقة أنها شبكة من المؤامرات كانت تمدها انجلترا من السودان إلى
أوغنده ، وكانت تمدها أمريكا إلى إثيوبيا . . . فالاستعمار يخلق العقبات ،
ويخلق أسباب الخلاف بين الشعوب الشقيقة ليجعل من ذلك حجة
يبرر بها تراجعها المسرحي المهين .

أما حكاية صفقة الأسلحة والقطن المصري فهي دليل على غباء
المنطق الاستعماري ، لأن صفقة الأسلحة كانت قد تمت ، وانتهى
أمرها ، وعرفت أمريكا قبل أن تقدم عروض التمويل ، ولو كانت
صفقة الأسلحة قد وقعت بعد تقديم عروض التمويل لأمكن القول
بأنها ظروف جدت واقتضت هذا التراجع .

ولم تلبث المصادر الغربية نفسها أن كشفت عن السر الحقيقي .
وقال المسئولون الفرنسيون : إنها أسباب سياسية ، وليست أسباباً
اقتصادية كما تدعى أمريكا .

وكشف الاستعمار نفسه مرة أخرى ، وعرف العالم أن هناك أسباباً
أخرى حقيقية وفي مقدمة هذه الأسباب ضغط الصهيونيين ، واستغلالهم

ظروف انتخابات الرئاسة في أمريكا (التي كانت تجرى في هذه الأيام) .
مضافا إلى ذلك خط السياسة الاستعماري الأساسي الذي يقف في وجه
تطور البلاد الصاعد لتبقى حقلًا مباحًا لحاماته ، وسوقًا مغلقة لمنتجاته .

ولهذا كان من المتوقع أن يسحب الغرب عروض التمويل ... بل
إن السيد دالاس قرر التراجع بعد أسابيع من تقديمها ، وكان الجديد في
الامر هو الأسباب الملتفة ، وإعلان ذلك رسميا يوم ١٩ يوليو ١٩٥٦
بعد سبعة أشهر من تقديم العروض .

وكانت قد ظهرت بوادر ذلك في نقل السفير الأمريكي « مستر
بايرود » من القاهرة ... وكان بايرود يخالف دالاس في سياسته تجاه
الشرق الأوسط ، ومصر بالذات ... وكانت وجهة نظر السفير التي
أبداها لحكومته أن مصر تعارض الشيوعية كذهب ، وأنه ليس من
الحكمة أن تدير أمريكا ظهرها لمصر حتى لا ترتطم في أحضان الشيوعية ...
بينما كان خط السياسة الأمريكية يتجه إلى سحب عروض التمويل كوسيلة
للضغط على مصر وإبعادها عن جبهة الحياد الإيجابي ، والتعايش السلي
بعد أن فشلت جهود الاستعمار في ضمها إلى أحلاف العدوانية ... فانسحاب
أمريكا هو في الواقع مظاهرة ضد سياسة الحياد التي يعتنقها ، ويدعو
إليها جمال عبد الناصر .

ومن المسلم به أن أمريكا لو أيدت مصر في بناء السد لكسبت صداقة
مصر وصداقة العرب ، واحترامهم ... ولكن هل ترضى إسرائيل أن
تقوم هذه الصداقة ؟ وهل من مصلحة إسرائيل أن تتقدم العلاقات الطيبة

حيثنا وبين أمريكا . ؟ بل . هل من طبيعة السياسة الأمريكية التي تصرفها
الاحتكارية أن تقوم بهذه المعوثة خالصة لوجه الله ؟

ولقد كان المسئولون الأمريكيون يؤكّدون طوال الأسابيع التي
سبقت إقرار سحب المعوثة — أن أمريكا لن تسحب عرضها اعتماداً
على تأكيدات وزارة الخارجية ، فلما سحبت أمريكا عرضها اعتبروا
هذا القرار أحد أخطاء السيد دالاس ، ووصفوا هذا العمل بالبعد عن
الحكمة لأن أمريكا هي التي تقدمت بالعرض ... ولم تعلن مصر رفضها
المطلق للعرض في أى وقت من الأوقات — الأمر الذي يسم أمريكا بسوء
النية والخداع ، وأنها تهج سياسة التهديد والاستفزاز ، وقالوا : إنها
ستكون لها نتائج خطيرة في الشرق الأوسط .

وانقسم الرأي في أمريكا بين معارض ، ومؤيد ... واعتبره المؤيدون
أرأ حاسماً برهنت به أمريكا على أنها لا تنوى شراء صداقة المحايدين
الذين يتسمون لروسيا ، وأخذ المعارضون على قرار دالاس أنه
لا اعتبارات سياسية داخلية أذعن لمعارضة الجناح اليميني المتطرف من
نواب الحزب الجمهوري ، ولمعارضة الولايات الجنوبية ، ولم يشيروا
إلى أصابع الصهيونية بطبيعة الحال .

وقررت المعارضة في بريطانيا إثارة الموضوع في مجلس العموم
لمعرفة الأسباب الحقيقية التي جعلت إنجلترا تعدل عن تقديم مساهمتها
المتواضعة ، ولم تقنعهم الأسباب الاقتصادية الملفقة التي تدعيها
الحكومتان لأن تقرير البنك الدولي عن المشروع — وهو الوجهة

الفنية — يؤكد سلامته من الناحية الاقتصادية ، والمالية ، كما بين
أهميته العظمى للاقتصاد المصرى ، وأفضليته المطلقة على المشروعات
الأخرى المقترحة لتنظيم الانتفاع بمياه النيل .

* * *

وهنا وقعت مفارقات ، ومتناقضات كانت أساسا قاطعة في
تكذيب ادعاء أمريكا ، وأنه لا علاقة للاقتصاد المصرى بسحب
تمويل المشروع .

ففى يوم ٩ يوليو ١٩٥٦ ورد إلى وزارة المالية كتاب من السيد
ديوجين بلاك مدير البنك الدولى أشار فيه إلى المحادثات التى دارت
بمصر أثناء زيارته لها فى يونيو ١٩٥٦ وهو تاريخ قريب كما ترى —
وقد أكد السيد بلاك فى كتابه هذا عزم البنك الدولى الأكيد على
تمويل المشروع واتخاذ الخطوات النهائية لتنفيذه .

أكد مدير البنك الدولى فى هذا الكتاب ما سبق أن قرره فى
أكثر من مناسبة من سلامة الاقتصاد المصرى ، وقدرته على الوفاء
بالتزاماته نحو القروض التى قد تحتاج إليها مصر للتمويل الخارجى
للمشروع السد العالى ، وقدرتها على تدبير التمويل الداخلى اللازم
للمشروع .

قرر ذلك فى محادثات ديسمبر ١٩٥٥ التى دارت فى واشنطن ... ثم
عاد فأكد فى محادثات فبراير التى دارت بالقاهرة ... ثم عاد فعزز
هذا التقرير أثناء زيارته للقاهرة فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ ... ثم أكد ذلك

مرة أخرى في هذا الكتاب الذي حرره لوزير مالية مصر في ٩ يوليو ٥٦ . بينما اذيع القرار الأمريكي بسحب العرض في الشهر ذاته من العام ذاته وبعد عشرة أيام فقط من تاريخ هذا الكتاب ... أى أن البنك الدولي أعلن موافقته يوم ٩ / ٧ / ٥٦ ثم كان التراجع يوم ١٩ / ٧ / ٥٦ .

والبنك الدولي حين يعترف بسلامة مركز مصر الاقتصادي ، ومقدرتها على تنفيذ هذا المشروع الضخم ، ووفائها بالتزاماتها — فهو يبنى حكمه على أساس الدراسات الفنية التي قام بها خبراءه المختصون .

ولنا أن نقسام : إذا كان ذلك هو رأى الهيئة الدولية التي تستطيع أن تحكم على مقدرة الاقتصاد المصرى ... فما معنى قرار وزارة الخارجية الأمريكية وهى هيئة سياسية صرفة . ؟ ولكنهم تجاهلوا كل هذه الحقائق ، وبدلاً من اعترافهم بأن التراجع كان لأسباب سياسية لجئوا إلى التشكيك فى اقتصادنا .

وكان كتاب البنك الدولي فضيحة أمريكية كشفت ألعيب السيد دالاس ، كما كشفت عن سيطرة وزارة الخارجية الأمريكية على البنك الدولي ، وانقلابه من مؤسسه دولية تعامل جميع الأعضاء على قدم المساواة وتقرض المشروعات النافعة بعد الدراسات الفنية — إلى مكتب سياسى ملحق بوزارة الخارجية الأمريكية يمنع القروض ويمنعها وفقاً لمشيئته هذه الوزارة .

وتحولت الأنظار إلى مصر في انتظار ردها على سحب العروض ،
والمظاهرات السياسية التي يدفعها الغرب ضد مصر ،

وفي يوم الثلاثاء ٢٤ يوليو ١٩٥٦ ألقى الرئيس خطاباً في حفلة
افتتاح خط أنابيب البترول بين السويس والقاهرة : أعلن فيه أن مصر
ماضية في تحقيق أهدافها معتمدة على قوتها ، ومواردها وسواعدها
لتحقيق استقلالها الاقتصادي الذي هو جوهر الاستقلال السياسي ...
ووصف ضجة أمريكا المفتعلة ، وغمزها للاقتصاد المصري بأنها ضجة
تجردت من الحياء كما تجردت من المبادئ ، ورد على مقترحات أمريكا
بالأرقام ... فقد ارتفع الدخل القومي في مصر خلال الفترة الواقعة بين
عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٤ بمقدار ١٦ ٪ ، وزاد الإنتاج عمومًا بمقدار
٢٠ ٪.

وإذن فليست المسألة هي الاقتصاد المصري الذي لا يتحمل التمويل
الداخلي للمشروع ، والوفاء بالتزاماته -- ولكنها أعصاب المستعمرين
هي التي لم تتحمل سياسة السلام ... سياسة الحياد الإيجابي ، والتعايش
السلي ، ونتائج قرارات باندونج ، ومن ورائها قرارات بريوني ،
وقسح النواقد في مصر لدخول الأضواء ، والثقافات والمعركة من كل
مكان بعد أن كانت نواقد البيت مغلفة علينا فيما عدا النواقد التي تطل
على الغرب .

وقال الرئيس في هذا الخطاب -- والكلام موجه إلى غلاة
الاستعمار ، وعناة الاحتكار : موتوا بغيظكم ... لن تحكموا فينا.

بعد اليوم ، ولن يسيطر علينا مستعبد لا سياسيا ، ولا عسكريا ،
ولا اقتصاديا ، ولن نمكن للقوة منا ... ولا للدولار .

ثم تواعد مع المواطنين على يوم الخميس ٢٦ يوليو : « وسأشرح
لكم في يوم الخميس المقبل كيف وقعت مصر . وكيف صممت أن
تكون مشروعاتها عزة وكرامة . لا ذلة ومهانة ، »

وبات العالم كله يترقب يوم الخميس ٢٦ يوليو ١٩٥٦

وكانت عواصم العالم تتساءل عن الخطوة التالية . أو الضربة
التالية — على حد تعبيرهم —

ماذا في جعبة عبد الناصر ؟

وما هي الضربة التي سيوجهها ؟

هكذا كانوا يتساءلون .. وكثرت التكهنات ، وراجت الشائعات
قيل : إن جمالا سيعلن الاتفاق مع روسيا على بناء السد .. وقيل : إنه
سيرفض اعتماد أوراق السفير الأمريكي الجديد ... وقيل : إنه سيقطع
العلاقات مع أمريكا .. وقيل : إنه سيلغى النقطة الرابعة ... وقيل :
إنه سيؤمم شركات البترول ، وشركات الامتياز ... وقيل : إنه سيعقد
معاهدة صداقة مع روسيا ... ونشرت صحف العالم كثيرا من التنبؤات
والتكهنات ، ولكن واحدة منها لم تصب الحقيقة ، وظلت الحقيقة
سراً مطويا ، ولم تشر إليه صحيفة مصرية واحدة ، وبقي الخبر سرا
حتى استوفى جميع عناصر المبادأة ، وقابجا به جمال عبد الناصر العالم في
مساء ذلك اليوم المشهود ..

مدينة الاسكندرية ... العاصمة الثالثة ... ويوم ذكرى طرد الملك
السابق .

وسافر الرئيس الى الاسكندرية . وسلطت الاضواء على المدينة ،
وتطلعت اليها الانظار ، وشخصت إليها السياسة ، والصحافة ،
والإذاعات ، ووكالات الأنباء . . . وأزدحمت العاصمة الثالثة بمئات
الآلاف من المواطنين الذين حضروا هذا المؤتمر من جميع أنحاء
الجمهورية . . وفود الهيئات المهنية والعالية ، وفود الدول العربية
المشاركة في مؤتمر المعلمين العرب — الذي كان منعقدًا في هذه
الآونة — وأعضاء مؤتمر الكشافة ، وفود اتحاد الرياضيين ،
وأعضاء وفد الصين الشعبية الذين كانوا يهتفون مع الجماهير باللغة
العربية . . وآلاف السيدات :

ومساحة ميدان المنشيه تبلغ ١٠٠٠ متر × ١٠٠ متر . . وقد
ضاق الميدان على رحابته بمئات الآلاف الذين ضاقت بهم قنادق
المدينة ففتحت مراقبة الأوقاف بالإسكندرية المساجد للناس
يبيتون فيها .

وفي تمام الساعة السابعة والثلاث من مساء ذلك اليوم افتتح
المؤتمر . . ووقف الرئيس وألقى خطابه التاريجي الذي استغرق
القاؤه ثلاث ساعات كاملة .

استقبل الرئيس في خطابه عيد ميلاد الثورة الرابع ، وحيًا نضال
الشعوب . . ورحب بالاتحاد مع سورية . وأعلن أن المعركة التي نخوضها
خند الاستعمار لم تنته . . وتكلم عن مؤتمر باندونج ومبادئه العشرة ،

ومؤتمر بريوني ، وقراراته .. وشرح الحياض الإيجابي ، والتعائش
السلي ، وتكلم عن صداقات الشعوب ، ... وحكى الرئيس فى هذا
الخطاب التاريخى قصة الأحلاف ، وروى قصة الأسلحة .. ثم قال :
« وبدأت قصة السد العالى ، »

* * *

وأرشف العالم سمعه ، واستمع المواطنون إلى تفاصيل القصة
لأول مرة .

قال الرئيس :

« فى سنة ٥٣ قمنا بعمل خطة للتنمية الانتاجية ، وزيادة الدخل القومى
بسرعة مضاعفة .. وكان أمامنا عمليتان : أن نرفع مستوى المعيشة ،
وان نحافظ على الدخل . فزيادة مستوى المعيشة تحتاج إلى زيادة
الدخل .. لذلك اتجهنا إلى مياه النيل .

وكان قد قدم لنا مشروع السد العالى ، ووضعناه موضع الدراسة
وتبين أن المشروع سليم ، وأنه ينتهى بعد عشر سنوات ، وواجهتنا
عقبة التمويل ، واتصلنا بالبنك الدولى ، وطلبنا منه — ونحن من
المشاركين فيه — المساهمة فى تمويل المشروع .

ولسكنهم قالوا : ان هناك عقبات : الانجليز ، واسرائيل ، فعندما
تهون خلافاتكم معهما نستطيع أن نمول المشروع .. وقالوا : ليس
عندكم نظام برلمانى فنطلب منكم عمل استفتاء على المشروع .

وفهمنا من هذا الكلام أننا لن ننال مساعدة من البنك .. فقررنا
الاعتماد على أنفسنا ، وعلى شركات الصناعات ... واتصلنا بالشركات

الألمانية فقالوا : أنهم على استعداد لإعطائنا خمسة ملايين ، وقالت الشركات الألمانية ، والإنجليزية والفرنسية أن كل شركة مستعدة لإعطائنا خمسة ملايين على أساس قرض قصير الأجل .

وسافر وزير المالية إلى لندن ، وقابل وزير مالية إنجلترا . . . وقيل له : أن الشركات الثلاث مستعدة لرغـع القرض إلى ٤٥ مليون جنيه ونكمله نحن من العملة المصرية .

وعلى هذا الأساس سافر وزير المالية إلى واشنطن فقال الأميركان إنهم قرروا لمصر ٤٠ مليون دولار . . معونة .

ولكنه كان كلاما على ورق . فقد رجع الإنجليز في كلامهم وقالوا خذوا من البنك الدولي ، ونحن نعطيكم مليون جنيه ، والأمريكان يعطونكم ٢٠ مليوناً . . وقال البنك الدولي أنه مستعد لإقراضنا ٢٠٠ مليون على خمس سنوات ، ونحن نصرف خلالها ٣٠٠ مليون دولار وعلى هذا الأساس بدأوا يشترطون الشروط .

ودارت المحادثات في سبتمبر (١٩٥٥) ووضعوا الشروط التي يجب أن تتبعها مصر لكي تنال هذا القرض . . على أن نتفاوض في شروط القرض من وقت لآخر كلما جد ما يستدعي ذلك . وقال البنك الدولي إن هذا القرض يتوقف على الشروط الآتية :

- ١ — أن يطمئن البنك إلى أن العملات الأجنبية المطلوبة التي ستتناها مصر من المنح الأمريكية الإنجليزية لا تنقطع .
- ٢ — أن يتفاهم البنك مع الحكومة المصرية ويتفق معها من

وقت إلى آخر حول برنامج الاستثمار ..

٣ — التفاهم حول الحاجة إلى ضبط المصروفات العامة للدولة .

٤ — لا تتحمل الحكومة المصرية أى دين خارجى ، ولا توقع اتفاقات دفع إلا بعد التفاهم مع البنك الدولى أولاً وقبل الاتفاق على أى مشروع .

وطلب البنك أن تكون إدارة المشروع خاضعة للاتفاق معه ..
وأخيراً .. وبعد هذا كله فاتفاقات البنك خاضعة لإعادة النظر فيها
إذا حدث ما يستدعى ذلك .
وأصبحت العملية معقدة ، وظهر أن هناك نفا ينصب للسيطرة على
استقلالنا الإقتصادى ،

وقد رفضنا هذا الكلام رفضاً باتاً .. وقلت : لا يمكن أن نبيع
أنفسنا بسبعين مليون دولار ، وتكلمنا مع الأمريكان .. وسألناهم
هل مثل هذه القيود تشترط فى الإمانات التى تمنح لإسرائيل ؟
وقارنا بين موقف العرب ، وموقف إسرائيل .. والمساعدات التى
تمنحها أمريكا للطرفين

وتكلمنا مع ممثلى أمريكا .. وقلنا لهم : إنه فى فترة سنوات
مبصرف على السب ٣٧٠ مليون دولار تدفع منها مصر ٣٠٠ مليون
وبدءون ٧٠ ، والمشروع يتكلف نحو ألف مليون دولار سندفع منها
٧٣٠ مليوناً أولاً .. فكيف يمكن لى أن أنفذ الشروط التى يملها على
البنك الدولى ١٤ .. وقلنا لهم : إن لنا تجربة فى ذلك ، وسبق أن وقعنا

في هذا الاستغلال ، وحضر « كرومر » ، وبقى في مصر .

وفي هذه الأيام جاء السفير الروسي ، وقال : ان روسيا مستعدة للاشتراك في تمويل السد العالي ، وكان ذلك بعد شهر ديسمبر (١٩٥٥) فقلت له : اتنا نتكلم مع البنك للدولى .. وتأجل الكلام في التفاصيل . وعرف الأمريكان أن هناك عرضاً روسياً ، فأرسل مدير البنك الدولى كتاباً يطلب فيه دعوته للحضور الى مصر .

ووصل مدير البنك ، وبدأت المفاوضات معه في شهر فبراير (١٩٥٦) وحينما قابلته قلت له : بصراحة نحن عندنا عقدة من ناحية القروض ، والفوائد ، لأننا رحنا ضحية الاحتلال بسبب القروض . فلن نقبل أى مال يمس سيادتنا .. وقلت له : إن إشرافكم على ميزانيتنا لن يصلحها ، وأمامنا دولة في شمالنا .. أقوى مثل ، فأتم تشرفون على اقتصادها ومع ذلك فاقصادها منهار .

وكان مفروضاً أن نبدأ المشروع في يونيو الماضى (١٩٥٦) .. وعلى ذلك أبلغت مدير البنك أننا لن نبدأ في المشروع إلا بعد أن نصل إلى اتفاق مع البنك .. وقال مدير البنك : إنه يجب علينا أن نحل مشكلة الماء بيننا وبين السودان ثم يوقع البنك الاتفاق معنا .. ولكنه لم يضمن أن تدفع أمريكا وانجلترا أكثر من ٧٠ مليون دولار .

وظهر الفخ : تأخذ ٧٠ مليون دولار ، ونبدأ في المشروع ، وفصرف المال . فتطلب من البنك مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار فيعرض

البنك علينا شروطه . ويبقى علينا أن نقبل شروط البنك أو يتوقف المشروع ويضيع ما أنفقناه هباء .

ومعنى هذا أن يرسل البنك من يجلس مكان وزير المالية ، وآخر يجلس مكان وزير التجارة ، وآخر يجلس مكانى أنا .
هذا هو الفخ الذى انكشف...

كانت هناك خدعة لنقع فى براثنهم ... يتحكمون فىنا عندما نستنزف أموالنا دون أن نصل إلى أية نتيجة ... فقررنا أن لا نبدأ السد إلا بعد أن نعرف كيف يمول السد... ونعرف كيف ينتهى . ولذلك وقفنا كل العمل فى فبراير (١٩٥٦) . وأرسل إلينا مدير البنك كتابا يعلق فيه دفع المائتى مليون دولار على حل مشكلة الماء .

ولم يكن فى هذا الخطاب ما يمس سيادتنا فقبلناه . . ولكن كانت هناك مذكرة الحكومة الأمريكية والبريطانية وفيها ما يمس سيادتنا فأبلغنا السفيرين : الأمريكى والبريطانى عدم موافقتنا على هذه المذكرة وراحت بهذا مذكرتان إلى الحكومتين : الأمريكية والبريطانية ... وطبعاً . لم يجىء أى رد !...

وفى ٢٩ فبراير ... كان الموقف أن بريطانيا تريد التوسط بيننا وبين السودان .. وجاء سلوين لويد (وزير الخارجية البريطانى) وقابلنى فى منزلى، وعرض معاوخته لحل مشاكل المياه بيننا وبين السودان فقلت له : إن تصرفاتكم تدل على أنكم تعقدون المسائل : جرائدكم، وإذاعاتكم تثير السودان ضد السد العالى... ومحطة الإذاعة البريطانية ،

وإذاعة الشرق الأدنى تذيع تعليقات للرقعة بيننا وبين السودان...
ثم تقوم سفارتكم في الخرطوم بجمع ذلك في كتاب، وطبعه وتوزيعه
على السودانيين، ومعنى هذا محاولة خلق العداء بيننا وبين السودان..
فكيف يستقيم هذا مع عرضك أن تكون وسيطا بين مصر والسودان
وكان من الواضح أن الانجليز يحاولون بث روح الكراهية في إخواننا
السودانيين، وكان يهمهم أن ينفذوا بدعوى حماية أحدنا ضد الآخر...
وفي نفس الوقت كان اللورد كيلرن يهاجم مصر، ويستنكر معاوماتها وهي
تنادى بالتحرك.

وفي ١٤ مارس قابلت السفير البريطاني في منزلي وقلت له : إتنا
شعب عاطفي... ولن تقبل الشتم بخمسة عشر مليون دولار... ولن
نقبل كلام كيلرن... وإسنا أمة غنية، ولكننا نستطيع أن نوفر خمسة
ملايين من الجنيهات، ولو دققنا الزلث، أو كسرنا الطوب.. ونحن
قبلنا المعوثة حتى لا يقال إن مصر ترفض علاقة حسنة معكم، ولكن
إذا تكرر هذا الكلام فسنرفض المعوثة.

وطرد جلوب من الأردن، وضرب سلوين لويد بالطوب في
البحرين... وقيل إن هذا نتيجة لسياسة مصر، وبدأت حملة شنيعة من أول
مارس ضد مصر في الصحف البريطانية لدرجة أن رجلا اسمه «فريزر»،
قال : لا بد من بناء سد في كينيا يمنع الماء عن مصر... وهذا يدل على
جنونية هؤلاء الناس.

وقالوا : إتنا نهدهم في البترول... ولكنني قلت : إنه ليس لنا

أى دخل فى المصالح المشروعة لأحد ، ولكننا تقاوم ما يسمونه بالنفوذ ... لا يمكن أن نكون منطقة نفوذ لأحد ، أما مصالحهم الاقتصادية المشروعة فليس لنا عليها اعتراض .

وفى شهر يونيه تقررّت زيارة وزير خارجية روسيا لمصر ... وفى نفس الوقت بعث مدير البنك الدولى يطلب المجيء ... فقلنا له : تفضل ... ودارت محادثات بيننا وبين شيلوف (وزير خارجية روسيا يومئذ) الذى عرض مساعدة روسيا لمصر فى جميع الميادين لدرجة إعطاء قروض طويلة الأجل ، وقال : إن ذلك سيكون دون قيد أو شرط ... وقال : إنهم لا يريدون مواد خاماً ، ولا يريدون أن يوقعوا بيننا وبين الدول الغربية ، وأن روسيا يهمها أن يسود السلام بيننا وبين هذه الدول ، فالروس يعملون على كسر حدة التوتر فى العالم ، ويهتمهم أن تكون السياسة بين مصر والغرب طيبة ... فشكرت له ، وأجلت الكلام فى التفاصيل إلى حين زيارتي روسيا فى أغسطس (١٩٥٦)

وفى اليوم التالى حضر مدير البنك الدولى ، وأكد أن البنك عند وعده الذى ارتبط به فى شهر فبراير ، وأنه مصمم على تمويل المشروع ، وإن الحكومتين البريطانية والأمريكية عند هذا الوعد ، وقلت له : ونحن أيضاً عند كليتنا .

هذا ما حدث حتى حوالى ٢٠ يونيو الماضى (١٩٥٦)
وقابل سفيرنا فى أمريكا دالاس فقال له (دالاس) ان الأمريكان

يعتقدون أننا لا نريد أن يمولوا المشروع ... فقلت له : إننا نريد أن نتكلم ونتفاوض لتمويل المشروع ... وعاد أحمد حسين (السفير المصري في الولايات المتحدة يومئذ) على أن يقابل دالاس ، ويطلب إرسال الرد على المذكرة التي كنا قد بعثنا بها ... وبعد يومين اثنين أعلنت الحكومة بيانها ، وقد قلت رأيي فيه أول أمس (١)

وفي بيان أمريكا حاولوا إثارة أثيوبيا ، وأوغنده لأنه يهمهم أن تختلف دول المنطقة قتلجاً إلى مساعدة أمريكا فيحدث التحكم في المنطقة ... ولقد أبلغتهم أننا لا نريد وساطتهم لأننا متفاهمون مع إخواننا السودانيين .

ولكن وزارة الخارجية الأمريكية تقول مصالح السودان ، ومصالح مصر ، ولا أدري ما دخل أمريكا في مصالح البلدين .. فمصر والسودان مرتبطان ببعضهما ببعض منذ بدء الخليقة ، ولا يمكن أن تعزى دولة منهما لأمريكا ولكن حب الوصاية ، والتحكم ، والسيطرة ، وخلق المنازعات هي التي فرضت عليهم ذلك ..

وناقش الرئيس البيان الذي تراجع فيه الغرب عن عروضه تمويل المشروع :

« .. ويقولون : إن التطورات التي شهدتها الشهور السبعة (التي مضت منذ تقديم عروض التمويل في ديسمبر ١٩٥٥ إلى سحبها في يولية

(١) قال الرئيس في وصف هذا البيان : إنه ضجة تجردت من الحياء كما تجردت من المبادئ.

١٩٥٦) غير ملائمة لتنفيذ المشروع .. فما هي هذه التطورات ؟ ... هل هي اقتصادية أو سياسية . ؟ ...

إنهم يشككون في الاقتصاد المصرى فى وقت زاد فيه وتدعم الانتاج .

ويقول كتاب الاحصاء السنوى للأمم المتحدة أن مجموع الدخل القومى المصرى قد زاد من ٧٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٧٨٠ مليوناً عام ١٩٥٣ ثم قفز إلى ٨٦٨ مليوناً عام ١٩٥٤ . أى أننا نعمل ونتج ، وثروتنا تزيد ، ووضعنا الاقتصادى فى تحسن مستمر .

وزاد مجموع الدخل الزراعى فى عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بمقدار ٣٨ مليون جنيه أى بنسبة ١٥ ٪ فقد وصل إلى ٤٢٠ مليوناً بعد أن كان ٣٨٢ .. وهذه الأرقام من نفس الكتاب الإحصائى الذى أصدرته الأمم المتحدة .

وفى عام ١٩٥٥ سجل الانتاج الصناعى تقدماً كبيراً إذ تراوحت الزيادة فى فروع المختلفة بين ١٥ ٪ و ٢٥ ٪ ، وانتعشت حركة المبادلات الخارجية فبلغت الصادرات المصرية فى المدة من أول يناير إلى آخر يونيو عام ١٩٥٦ - ٩١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣١ مليوناً .

إذن . فما هي التطورات التى حدثت فى الشهور السبعة الماضية . ؟

التطورات التى حدثت فى الشهور السبعة الماضية أننا بنينا سداً من العزة والكرامة .

سدا للحرية والاستقلال ضد الاطماع .

التطورات التي حدثت أتنا صممنا أن تقوى جيشنا ونسلحه .

ما الغرض من هذا الإجراء الذي اعلن يوم ٢٠ يوليو (سحب عروض التمويل) ؟ ...

لأنهم يعاقبون مصر لأنها رفضت أن تقف بجسوار التكتلات العسكرية .

مصر نادت بالسلام ، وحقوق الانسان .

مصر نادت بالمبادئ التي كتبوها في ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ونسوها ، وهي المبادئ التي تنادى بها اليوم : الحرية ، وحق تقرير المصير ، والقضاء على الاستعمار ، وعدم الانحياز والتعايش السلمي الإيجابي ، والتعاون مع جميع الدول .. هذه هي المبادئ التي تنادى بها مصر .

ومنذ شهر ونصف وقف أحد أعضاء الكونجرس ليقول : كيف تتبع مصر هذه المبادئ ، ولا تقطعوا عنها المعونة التي تؤخذ منا .. وهذا هو الغرور والتحكم في الشعوب .

ونحن قد رفضنا قبول هذا التحكم ، وهذه السيطرة ، وهم يعاقبوننا على هذا بالسبعين مليون دولار التي كانوا سيعطونها لنا على خمس سنوات .

وحينما وصل مدير البنك الدولي ، وتكلم معي في تمويل السد العالي ، وقال إتنا بنك دولي ولسنا بنكا سياسيا . وليس لي شأن



ولان در مصر قاطعاً و ما سنا .. واستعدادت مصر قناتها .

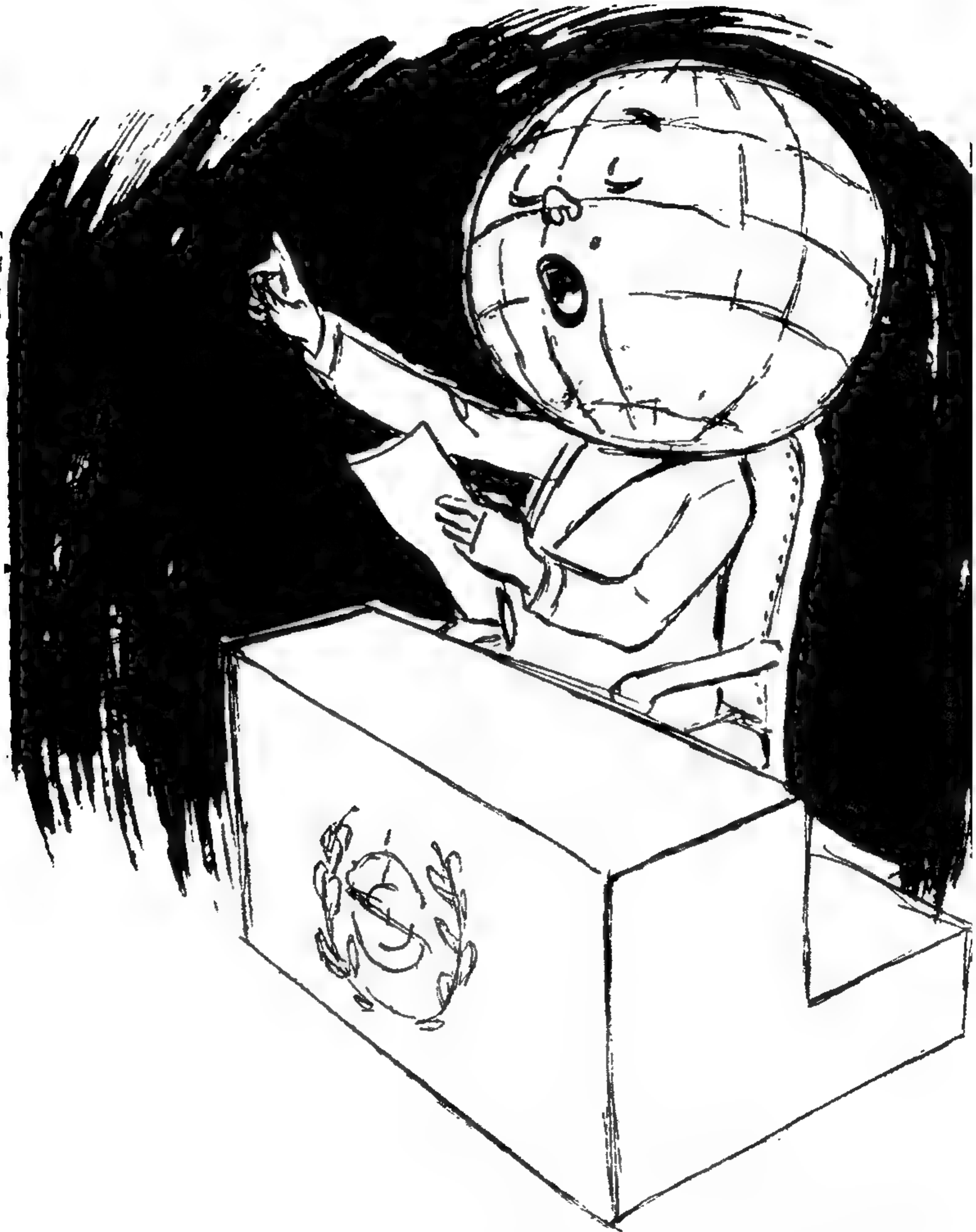
بأمريكا مطلقا، فأنا مستقل أقول الرأى الذى أؤمن به — قلت له :
كيف يكون مجلس إدارة البنك مثلا لدول أغلبها من الدول الغربية
الدائرة فى فلك أمريكا — ثم لا يكون بنكا سياسيا ؟ ! ...

وابتدأت أنظر إلى مستر بلاك وهو جالس أمامى . وتخيلت أتى
أجلس أمام فرديناند ديلسبس .

واستطرد الرئيس إلى وصول ديلسبس عام ١٨٥٤ ، وحصوله من
الحديو محمد سعيد على امتياز حفر القناة ، وصدور فرمان تكوين
الشركة ، وشراء مصر ٤٤٪ من الأسهم ، وتعهدها بتوريد العمال
سخرة ، وموت ١٢٠ ألف عامل منهم .. والديون ، وبيع نصيب
مصر من الأسهم ل إنجلترا بأربعة ملايين جنيه .

وقال : « إن دخل القناة بلغ فى عام ١٩٥٥ — ٣٥ مليون جنيه ،
أى مائة مليون دولار نأخذ منها — نحن الذين حفرناها ، ومات منا
١٢٠ ألفا أثناء حفرها — مليون جنيه فقط أى ثلاثة ملايين دولار .
» .. لقد كانت قناة السويس دولة داخل الدولة .. شركة مساهمة
مصرية ولكنها تعتمد على المؤامرات الأجنبية ، وتعتمد على الاستعمار
وأعوانه .

واليوم حينما نستعيد حقنا أقول باسم الشعب : إتنا سنحافظ على
حقوقنا ، وسنعرض عليها بالتواجد ، لآتنا نعوض ما فات ، ولن نبني
صرح العزة ، والحرية ، والكرامة إلا اذا قضينا على صروح الاستعباد
وقد كانت قناة السويس صرحا من صروح الاستعباد ، والاعتصاب ..
والذل .



وانتقلت القضية إلى لجنة الأمم . وانتقلت إلى المفوضية في صيف
يوم ٢٩ أكتوبر ٥٦ على أساس الجبارة السنة .

واليوم أيها المواطنون - أمت قناة السويس .. ونشر هذا القرار
في الجريدة الرسمية ، وأصبح هذا القرار أمراً واقعاً .



وفي الساعة العاشرة والرابع من مساء ذلك اليوم أذاع وزير
التجارة قرار رئيس الجمهورية بتأميم شركة القناة ، وقرار تكوين هيئة
إدارتها المصرية .

وهز قرار التأميم الغرب هزاً عنيفاً ، وأصابت العواصم الغربية
بما يشبه الذهول ، وقطعت محطات الإذاعة والتليفزيون أذاعاتها لإعلان
النبا ، ونشر في الميادين العامة في العواصم بحروف ضخمة مضبوطة تقول
إن الرئيس العربي أمم القناة لبنى السد العالي .

وركب الاستعمار رأسه ، وتوالت الأحداث بسرعة مذهلة : الضغط
الاقتصادي ... تجريد الأرصدة ... المؤتمر الثلاثي ... مؤتمر لندن ...
لجنة منزيس ... هيئة المتفعين ، ومؤامرة سحب المرشدين ، ثم انتقال
القضية إلى هيئة الأمم المتحدة ، وقرار المفاوضة على أساس المبادئ
الستة المعروفة ... وهجوم إسرائيل على سيناء ، وتحرك الجيش المصري
لتأديب إسرائيل ، والانتقام لعام ١٩٤٨ ... ولجأة تقدم إنجلترا
وفرنسا لإنذارهما المشترك ، وترفضه مصر ، وتعتدى الطائرات على
المطارات والمدن المصرية ... وينطح الاستعمار رأسه في بورسعيد ...

ويتعلم الضمير العالمي ، فتنفجر الشعوب العربية ، وينطلق الإنذار
الروسي ، ويشور الرأي العام العالمي ، ويصرخ العالم في كل مكان :



« إرفعوا أيديكم عن مصر ، .

ورفع الاستعمار يده ، ووضع ذيله بين نخديه وانسحب ذليلاً وقد
تبدلت أذناه ، وكسر ألقه وتمرغت كبرياؤه في تراب بورسعيد .
وخرجنا من المعركة كما يخرج الحديد من النار ... ووجدنا أنفسنا ،
وازدادت الأرض صلابة تحت أقدامنا .

وأنت ترى في تسلسل هذه الحوادث العلاقة الواضحة بين مشروع
السد العالي وبين تلك الأحداث : مشروع السد ... عروض التمويل ...
سحب العروض ... التأميم ... الخ .

وكانت الأعمال التحضيرية للسد العالي قد توقفت في فبراير عام ١٩٥٦
منذ شمت مصر رائحة المطامع والأغراض في عروض التمويل ... فلما
أسدل الستار على حرب السويس بدأت البلاد تنطلق بكل قوتها إلى
معركتها الأصلية ... معركة البناء ... فاستؤنفت الأبحاث في بناء
السد ، وبدأت الأعمال التحضيرية تتحرك من جديد ، ، وقد جددت
لنا موارد لم تكن ... من إيراد القناة .

وبدأنا مشروع السنوات الخمس للتصنيع ،

ففي يوم الجمعة أول نوفمبر ١٩٥٧ طار المشير عبد الحكيم عامر إلى
روسيا بدعوة من الحكومة السوفيتية لحضور احتفالات الجيش والشعب
السوفيتي بمناسبة مرور أربعين عاماً على قيام الثورة الاشتراكية .

وعاد عبد الحكيم عامر بعد عشرين يوماً وهو يحمل في جيبه اتفاقية
أكبر قرض تعقده روسيا مع دولة خارج نطاق الدول الاشتراكية .



رفقاء .. ومهنا بجلنا وفرنا اننا لهما الشوك . ورفض الشعب الإنذار .

٧٠٠ مليون روبل أى ٢٠٠ مليون دولار. أو ما يعادل ٦٢ مليوناً من الجنيهات .

ودون قيد أو شرط ، وبفائدة لا تزيد عن ٢,٥ ٪ ولآجال طويلة ... ثم نحن لا نبدأ السداد إلا بعد خمس سنوات ... أى بعد أن تمر فترة البناء والإنشاء ، وتدور المصانع ، ويظهر إنتاجها ... ومن هذا الانتاج نقوم بتسديد الأقساط فى غير عنت أو إرهاق .

فنحن لا نسدد القرض نقداً . ويجب أن نضع خطاً عريضاً تحت هذا الكلام ... لأن ذلك معناه إعطاء فرصة لتسويق منتجاتنا . بل إننا بهذا القرض نجد سوقاً مضمونة مأمونة فى صفقة تجارية بحجم ٦٢ مليوناً من الجنيهات تصل إلى جيوبنا مقدماً فى هيئة مصانع وآلات . فليس القرض مساعدة فى إنشاء المصانع وحسب ، وإنما هو — مع هذا — تأمين لرواج مشروعات السنوات الخمس للتصنيع .

ومن المعروف أن هذا المشروع يرفع الدخل القومى بمقدار ١٣٠ مليوناً من الجنيهات فى كل عام ... إلى أنه يوفر لنا العملة الصعبة التى كنا نشترى بها ما سوف تنتجه هذه المشروعات .

وبدأنا نسير فى مشروعنا القومى الكبير ، السد العالى ، وقد اعتدل فى يدنا ميزان التمويل . فنحن اليوم أقدر على مواجهة المشاكل المالية التى تتعلق بالسد العالى .. وقد أصبح لنا دخل جديد ثابت من إيراد القناة ، ومن انتاج مشروعات التصنيع التى تناولها بعض التعديل



وانفجر الشعب العربي في مصر

لتنسجم مع مشروع السد العالى ، وتخدم بإنتاجها الإصلاح والعمران الذى سترتب على الانتهاء من المرحلة الأولى من مراحل بنائه .

وفى يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٨ طار المشير عبد الحكيم عامر إلى براغ لزيارة الجمهورية التشيكية بدعوة رسمية من حكومتها ، ولإجراء مباحثات ودية حول المشاكل العالمية ، وبخاصة ما يتعلق بالأوضاع فى الشرقين : الأقصى والأدنى . ولتوطيد علاقات الود والاحترام المتبادل بين الجمهوريتين .

وفى يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٨ وصل عبد الحكيم عامر إلى موسكو ... وكان خروشوف يقضى أجازة طويلة فى جنوب روسيا فقطع أجازته وطار إلى موسكو للاجتماع بالقائد العربى .

وفى يوم الخميس ٢٣ أكتوبر أذاع خروشوف فى الاحتفال الذى أقيم بالكرملين تكريماً للمشير عبد الحكيم عامر — أن الاتحاد السوفيتى قرر تقديم ٤٠٠ مليون روبل قرضاً للمساهمة فى تمويل مشروع السد العالى .

وبرز السد العالى إلى الصفحات الأولى من صحف العالم كله .. وكان تنفيذ المشروع بهذه الطريقة الحاسمة ، مفاجأة سببت هستريا فى عواصم الغرب .. وبخاصة أن مفاوضات القرض الروسى لم تستغرق غير بضعة أيام بينما امتدت مفاوضات التمويل الغربية سبعة أشهر .. كانت نتيجتها تراجع الغرب ، وما ترتب على ذلك من أحداث عام ١٩٥٦ .

وفى هذه الآونة أصدر الرئيس قراراً جمهورياً بإنشاء اللجنة العليا



١ وبسالة المقادمة الشعبية ..

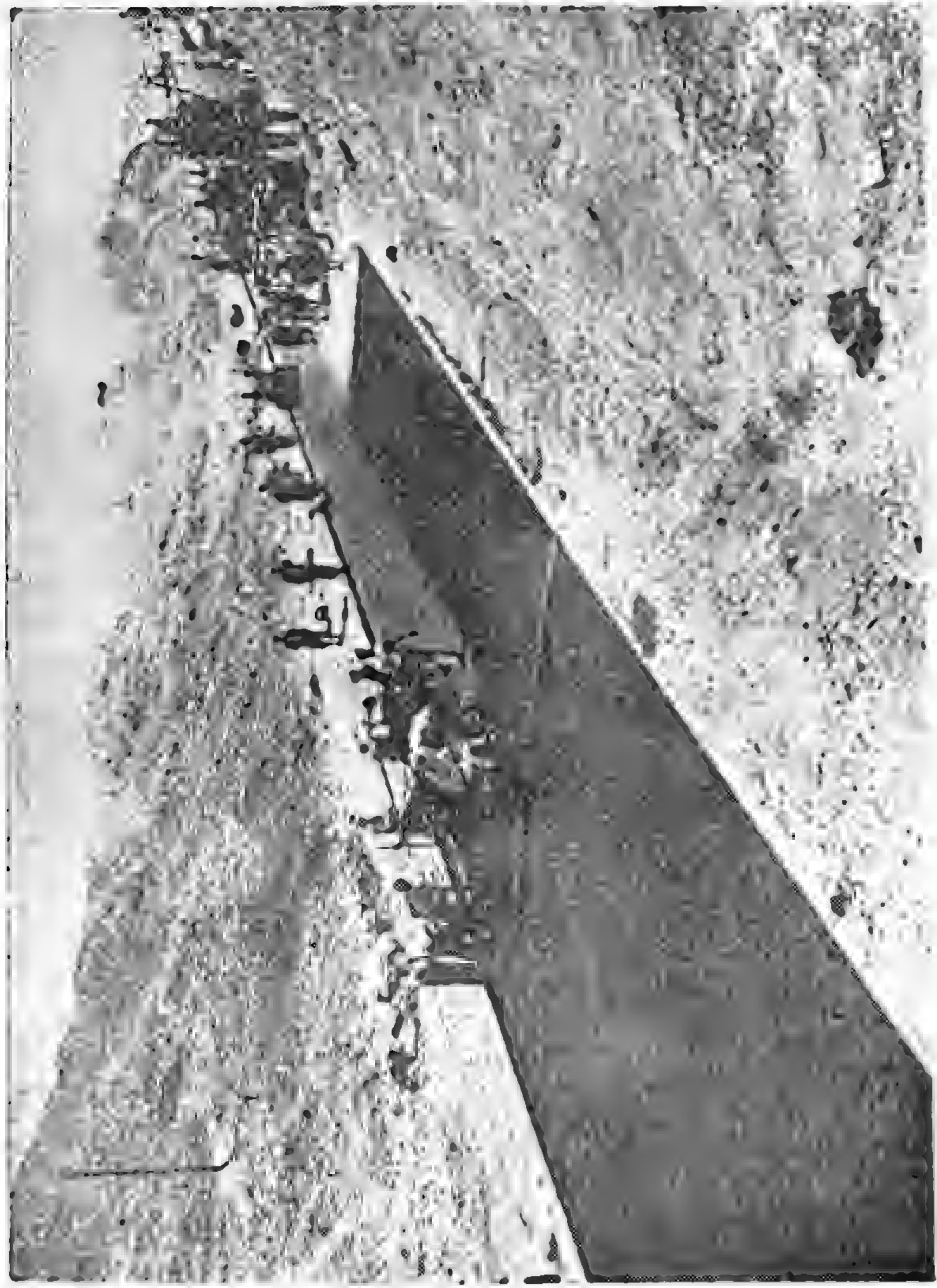
السيد العالي برئاسة عبد الحكيم عامر ، وعضوية زكريا محيي الدين ،
وحسن جباره (المرحوم) وأحمد عبده الشرباصي ، وعبد المنعم القيسوني ،
وعزيز صدقي ، وسيد مرعي ، وحسن عباس زكي ، وحسين ذوالفقار
صبري ، وحسن زكي وحلي محمد السعيد - على أن تحدد اختصاصات
هذه اللجنة بقرار من رئيس الجمهورية .

ثم تقرر تشكيل لجان فرعية . تتناول كل واحدة منها جانباً من
جوانب المشروع : فليجئة تختص بعمليات البناء ، ولجنة لشئون الري
والصرف .. ولجنة لاستصلاح الأراضي البور والتعمير ، ولجنة
للإشراف على النواحي المالية للمشروع .. وقامت هذه اللجان
بفحص الجوانب المختلفة وتقديم كل وزير بتقرير عن أعمال اللجنة
التي تدخل في اختصاصاته .

وأعلن جمال عبد الناصر البدء في مشروع السد العالي .

وصدر قرار جمهوري بالترخيص لهيئة السد بصرف مليوني جنيه
للأعمال التحضيرية ، وتشمل إنشاء السكك الحديدية ، واستكمال الطرق ،
وإنشاء مكاتب الموظفين ، والمستعمرة السكنية للموظفين والعاملين في
منطقة السد ... واجتمعت اللجنة العليا للسد العالي وصدقت على صرف
٧٠٠ ألف جنيه للأعمال التحضيرية الخاصة بالمرحلة الأولى .

وأذيع أن بعثة روسية خاصة ستحضر إلى مصر برئاسة « نيكيتين » ،
الخبير الروسي الاقتصادي المعروف ونائب رئيس لجنة العلاقات
الاقتصادية الخارجية للاتحاد السوفيتي لتوقيع العقد النهائي للقرض
السوفيتي .



(الاعمال التحضيرية) - انشاء الطرق

وبدأ كل فرد يتسائل عن دور كل فرد في بناء السد .
وأحس هذا الجيل بمسئوليته — كما لم يحس بها — أمام الأجيال
القادمة .

معركة حاسمة .

معركة كل فرد ... ضد الفقر ، والجهل ، والمرض ، والاستعمار
أيضاً ... وإلى التطور الصناعي ... ونحو العدالة والرخاء ... فليست
آثار السد العالي احتكاراً لطبقة من الناس ... إنه مشروع الفلاح ،
والعامل ، والتاجر ، والموظف ... وستمتد آثاره إلى كل قرية ، وتدخل
كل بيت .

وانعكس هذا كله على الأجهزة الحكومية ... الأشغال ،
والزراعة ، والإصلاح الزراعي ، ووزارة التربية والتعليم ، والشئون
الاجتماعية ، والمواصلات ، والشئون البلدية والقروية .

إن مجتمعاً جديداً مكوثاً من حوالي خمسة ملايين فرد سوف ينشأ
نتيجة لإنشاء السد العالي ...

إن السد العالي سيمنحنا مساحة تعادل ثلث المساحة المزروعة حالياً ،
وهذه الأراضي الجديدة الشاسعة سيغزوها العمران مع مياه السد
العالي ... ستنشأ المدن والقرى الجديدة ... ولا بد أن تتصل هذه
المدن وتلك القرى .. الطرق البرية ، والمائية ، والسكك الحديدية ،
والتليفون ، والبرق ، والمواصلات اللاسلكية ... ولا بد أن تتوافر
للك المدن وهذه القرى أسباب الحياة من مرافق عمرانية ، ومؤسسات



(الأعمال التحضيرية) إنشاء خزان المياه لتقوين المستعمرة السكنية

اجتماعية ... كالمستشفيات ، والمدارس ، والمصانع ، والمتاجر ...
والملاهي الخ ...

وليست إقامة مجتمع جديد من البسائط الهيئية ... فهنا تخطط
المدن تخطيطاً يلائم روح العصر ، ويختار أحسن الأماكن ، وأنسبها
لإقامة المدن ... ثم يتبع ذلك سلسلة طويلة من الأعمال تدخل فيها كل
وزارة ، وكل مصلحة ... ثم يجب أن يطرد سير العمل فيها مع
خطوات المرحلة الأولى من مراحل السد العالي حتى ينتقل إليها السكان
الجدد وقد أعدت فيها جميع وسائل الحياة العمرانية ، والاجتماعية ،
والزراعية والصناعية ...

إن الدولة تعي جميع الإمكانيات التي تتطلبها حاجة المجتمع
الجديد ... حصر الأجهزة والمعامل ، والمعدات الحكومية ، والأهلية ،
حصر الطاقة البشرية ، وإعدادها من الآن عن طريق التدريب ،
والبعثات ، والتعليم ، وتغيير المناهج أيضاً .

إن الدولة تجند العلماء في بناء المجتمع الجديد .

إن مؤتمر التعبئة العلمية الذي انعقد في نوفمبر ١٩٥٨ وضع جميع
هذه المشاكل أمامه ...

مائة وخمسون عالماً وخبيراً عربياً في مختلف فروع العلوم والفنون :
— الزراعة ، والحياة ، والهندسة ، والطبيعة ، والجيولوجيا ، والتعدين ،
والكيمياء — يبحثون هذه المشاكل في لجان تخصص كل واحدة منها في
فرع من الفروع العلمية ، أو العملية .



(الأعمال التحضيرية)

وفي الوقت الذي كانت البلاد تستعد فيه لمواجهة نتائج انشاء السد العالي.. كانت تعي كل شيء لمواجهة حاجة السد العالي نفسه من الدراسات والأبحاث ، إلى الآلات ، والمعدات ، إلى القوة ، البشرية الضخمة التي سيقوم على زئودها هذا البناء العالمى : بناء السد ، وبناء الآثار التي ستترتب على بنائه .

وفي إدارة التعبئة سهرت آلات الإحصاء الالكترونية الحديثة ومئات من الفنيين والموظفين دون انقطاع يغوصون وراء أعماق المشاكل ليتوقعوها قبل وقوعها : أبحاث عن الأسرة والعمال ، والقوة الشرائية لكل من سيعمل فى المشروع ، والكفايات اللازمة ، والقوى البشرية التي يحتاج إليها ، والمواد الخام التي ستستعمل .. ومصادرها ، ووسائل الحياة فى المنطقة ولوازم الأفراد ، المياه النقية ، واللحوم ، والخضروات ، والخبز ، والملبس ، والمسكن .. وقد حصرت جميع هذه اللوازم ، وعمل لكل شيء حسابه . حتى الثلج ومواد الترفيه .

* * *

وفي يوم الجمعة ١٤ نوفمبر وصل إلى القاهرة ييتريكتين مستشار لجنة الشؤون الاقتصادية للاتحاد السوفيتى على رأس وفد من عشرة خبراء من السوفيت المتخصصين فى شؤون السدود ، والاقتصاد ، واثنين من المترجمين ... ثم أضيف إلى الوفد الروسى اثنان من خبراء الاقتصاد بالسفارة الروسية بالقاهرة — لمناقشة الخبراء المصريين ، ودراسة جميع التفاصيل المتعلقة بالسد على الطبيعة ...

وبدأت المباحثات مع الخبراء الروس ، وتعددت الاجتماعات ، واستعرضت الآراء ، ودرست الملاحظات ... ثم طاروا إلى أسوان وشاهدوا الأعمال التحضيرية ، ومواقع الاتفاق التي ستحفر على الجانبين لتصريف المياه ، ولتوليد الكهرباء ، كما درسوا موقع السد الجزئي الأمامي ، والسد الجزئي الخلفي ، واستمعوا إلى شرح أبحاث التربة ، وزاروا معمل أبحاث التربة المقام هناك ، وشاهدوا شق الطرق ، والأعمال التحضيرية الأخرى ...

وفي يوم الخميس ٢٠ نوفمبر عقد نيكتين مؤتمرا صحفيا بأسوان وفي هذا المؤتمر أعلن اطمئنان الخبراء السوفيت إلى جميع الأبحاث والأعمال التي تمت ... ونوه بكفاية المهندسين العرب ، وأبدى إعجابه بمشروع كهربية خزان أسوان ، ومصنع السماد الكيماوى ...

ورجع الخبراء إلى القاهرة ، ودارت المباحثات من جديد ، لاستيضاح بعض ما شاهدوه ، وتبادلوا وجهات النظر في تنفيذ المرحلة الأولى ، وما تحتاج إليه من آلات ومواد تمهيداً لوضع مشروع الاتفاق التفصيلي للقرض الروسى بعد بحث المشروع على الورق وعلى الطبيعة .

وقيل يومئذ إن الخبراء الروس كانت لهم وجهة نظر خاصة في الاتفاق الجانبية السبعة التي ستحفر تحت الصخر في الضفة الشرقية لتحويل مجرى النهر ، فقد كان من رأيهم الاستغناء عنها وحفر قناة مفتوحة بدلا من هذه الاتفاق ... وبهذا يمكن اختصار مدة المرحلة الأولى ... مع ما في هذا من الفوائد الأخرى كخفض تكاليف انشاء هذه المرحلة

كما أشاروا برفع معدل الإنتاج وزيادة ساعات العمل، والأيدي العاملة
وانقطع الخبراء من الجانبين إلى الدراسة ، وعكفوا على فحص
الآراء ، وامتحان المقترحات .

وفي يوم الأربعاء ١٨ ديسمبر عقد الجانبان اجتماعهما الختامى ..
وتم الاتفاق على جميع المسائل الفنية ، والاقتصادية ، والمالية ...
واستعرضوا مشروع الاتفاقية ، وناقشوا بنودها وعرض المشير
عبد الحكيم عامر النتائج النهائية على رئيس الجمهورية .

وفي يوم السبت ٢٧ ديسمبر تم توقيع الاتفاق في احتفال رسمي
بقاعة الاجتماعات بالقصر الجمهورى بالقبة : وقعه عن الجمهورية
العربية المتحدة عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ، ورئيس
اللجنة العليا للسد العالى ووقعه بالنيابة عن حكومة الاتحاد السوفيتى ...
كيسيليف ؛ السفير الروسى فى القاهرة ، ونيكيتين نائب رئيس
لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية بالاتحاد السوفيتى .

وصدر بلاغ رسمى مشترك جاء فيه أنه :

« طبقا للاتفاق الذى تم بين حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية
الاشتراكية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة حضرت الى القاهرة
خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من العام الحالى بعثة الخبراء السوفيت
برئاسة السيد نيكيتين نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الخارجية
الاقتصادية لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى .

وضمنت البعثة كبار الخبراء السوفيت المتخصصين في إقامة المشروعات الكهربائية المائية ومشروعات الري .

وقد قابل الخبراء السوفيت أثناء وجودهم بالجمهورية العربية المتحدة السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية

كما قاموا بإجراء المباحثات مع اللجنة العليا للسد العالي برئاسة السيد المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية .

وقد اشترك في المباحثات من الناحية الاقتصادية السادة : حسن جبارة (المرحوم) وزير الخزانة المركزي والدكتور عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد المركزي وحسن عباس زكي وزير الاقتصاد التنفيذي .

ومن الناحية الفنية كل من السادة المهندسين . أحمد عبده الشرباصي وزير الأشغال المركزي وموسى عرفة وزير الأشغال التنفيذي وبعض خبراء الجمهورية العربية المتحدة .

وقد جرت المباحثات في جو من الصداقة الخالصة والود والتفاهم والتعاون التام . واطلع الخبراء السوفيت على كافة المستندات والتصميمات المتعلقة ببناء السد كما زاروا المكان المقترح لإقامته في اسوان . وتم تبادل وجهات النظر بين مندوبي الجانبين في المسائل الاقتصادية والفنية والتنظيمية الخاصة بتنفيذ المرحلة الأولى للسد العالي وقد انتهت المباحثات بنجاح وتم توقيع الاتفاق الذي بموجبه يقوم الاتحاد السوفيتي بتقديم المساعدة الاقتصادية والفنية الى الجمهورية العربية المتحدة في تنفيذ المرحلة الأولى لبناء السد العالي .

وينص الاتفاق على أن حكومة الاتحاد السوفيتي — تلبية منها
لرغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة في تنمية اقتصادها — فإنها
تعاون معها في تنفيذ المرحلة الأولى لبناء السد العالي .

وتحقيقا للتعاون المشار اليه ، تقوم حكومة الاتحاد السوفيتي
بتوريد ما يلزم لهذا المشروع من آلات ومعدات وماكينات ، وكذلك
المواد التي لا تتوافر بالجمهورية العربية المتحدة . كما أنها ستوفد العدد
اللازم من الاختصاصيين والفنيين اللازمين للقيام بالإدارة الفنية لتنفيذ
بناء السد .

ولتغطية النفقات التي تكبدها الهيئات السوفيتية فيما يتعلق بتنفيذ
التعهدات المشار إليها فإن حكومة الاتحاد السوفيتي تقدم إلى حكومة
الجمهورية العربية المتحدة قرضا طويلا الأجل في حدود ٤٠٠ مليون روبل
بتسهيلات كبيرة ، على أن تؤدي قيمة هذا القرض عن طريق توريد
السلع المحلية إلى الاتحاد السوفيتي .

كما ينص الاتفاق على أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تقوم
بتكوين هيئة خاصة تتولى الشؤون الإدارية والفنية والمالية للمشروع .
وأن تحقيق المرحلة الأولى لبناء السد العالي سيكون له أهمية
اقتصادية بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة .

وان عقد هذا الاتفاق هو خطوة ناجحة جديدة في سبيل تدعيم
أواصر الصداقة والتعاون بين شعبي اتحاد الجمهوريات السوفيتية
والجمهورية العربية المتحدة .

ولقد وقع الاتفاق في يوم ١٩٥٨/١٢/٢٧ بالنيابة عن حكومة

اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السيد كيسيليف السفير الروسى
والسيد نيكتين نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية
لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى ، وبالنسبة عن حكومة الجمهورية
العربية المتحدة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ورئيس
اللجنة العليا للسد العالى ،

وأذيعت نصوص الاتفاقية فى ١٢ مادة تتناول (١):

- القيام بالأبحاث والدراسات وإدخال أية تعديلات ضرورية على التصميم .
- تقديم الآلات والبوابات والمعدات وقطع الغيار .
- عمليات البناء .
- تنفيذ مشروعات تحويل الحياض .
- تنفيذ مشروعات الرى واستصلاح الأراضى البور لاستغلال المياه الإضافية .
- تقديم المعونة الفنية اللازمة .
- مقدار القرض ٤٠٠ مليون روبل (نحو ٣٧ مليون جنيه)
- لا تتجاوز الفائدة ٢,٥ ٪ .
- يسدد القرض على ١٢ قسطا سنويا .
- لا يبدأ التسديد إلا بعد عام من إتمام المرحلة الأولى من بناء السد .

(١) أنظر نص الاتفاقية فى ملاحق هذا الكتاب .

○ ويستخدم الاتحاد السوفيتي جميع المبالغ التي ستدفع أقساطا في شراء
سلع من الجمهورية العربية المتحدة .

وتبادل الرئيس جمال عبد الناصر ، والسيد نيكيتا خروشوف
رسالتين بمناسبة توقيع اتفاقية السد العالي :

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

« بمناسبة التوقيع في القاهرة على اتفاقية المساعدة الاقتصادية الفنية
التي يقدمها الاتحاد السوفيتي للجمهورية العربية المتحدة في بناء المرحلة
الأولى للسد العالي بأسوان ، اسمحو الى أن أعرب لكم ، ولشعب
الجمهورية العربية المتحدة ، عن تمنيات الحكومة السوفيتية القلبية ،
تمنيا لكم التوفيق في تحقيق هذا المشروع العظيم في أقرب وقت .
وإننا لعل ثقة من أن بناء الخزان في أسوان سوف يكون ذا أهمية
كبيرة في دعم الاقتصاد القومي للجمهورية العربية المتحدة ، كما يكون
أساسا متينا لزيادة تنمية الصناعة والزراعة في بلادكم ، ولرفع مستوى
المعيشة للشعب .

ان قيام الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة بالمشاركة في
هذا البناء العظيم ، ليشكل مثلاً رائعا في تنفيذ مبادئ التعايش السلمي ،
وتعاون الدول ذات السيادة تعاونا يتسم بالمساواة ونكران الذات .
ولقد تلقت شعوب الاتحاد السوفيتي نبأ توقيع الاتفاقية بفيض

من الرضا ، اذ أنهم يعدونها ضمناً لزيادة توثيق العلاقات الودية بين
بلدينا .

ونحن نأمل أن يكون خزان أسوان رمزاً للصدقة الوطنية بين
الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة، التي يتمنى الشعب السوفيتي
لشعبها الخير والرفاهية .،
نيكيتا خروشوف

رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي

السيد نيكيتا خروشوف
رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي

« تلقيت بمزيد التقدير وخالص الامتنان ، برقيتكم التي حملت
إلى ، باسم الحكومة السوفيتية أصدق التهاني، وأنبل المشاعر
بمناسبة توقيع اتفاقية السد العالي بين وفدي الاتحاد السوفيتي والجمهورية
العربية المتحدة . وأن ما قدمه الاتحاد السوفيتي لنا من معونة صادقة
وجهد مشكور في هذا السبيل ، ليقابل منا بكل تقدير وإعزاز .

وأن العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت
دائماً مبنية على تنفيذ مبادئ التعايش السلي والتعاون الذي يتسم
بالمساواة والأمانة وكان لتوقيع اتفاقية المساعدة الاقتصادية الفنية ،
التي يقدمها الاتحاد السوفيتي للجمهورية العربية المتحدة ، لبناء المرحلة
الأولى للسد العالي بأسوان ، أبلغ الأثر في دعم الصداقة الوطنية بين
بلدينا .

ويسرني أن أعرب لكم ، باسم الجمهورية العربية المتحدة حكومة
وشعبا ، وباسمى أنا شخصيا ، عن صادق الشكر ، راجيا أن تزداد علاقات
الصداقة القائمة بين شعبينا توثقا وازدهارا على مدى الأيام ، كما أنى
أبعث إلى شعوب الاتحاد السوفيتى الصديقة بأجمل تمنيات العزة
والسؤدد .
جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

وانتهت مهمة بعثة الخبراء السوفيت في الاقليم المصرى . وطار
نيكيتين إلى الاقليم السورى حيث دارت مباحثات بين الخبراء العرب
والخبراء السوفيت حول مشروع التنمية الاقتصادية بالإقليم السورى .
وعادت البعثة السوفيتية إلى موسكو مزودة بكل ماطلبت من بيانات
ومصورات ، ورسوم لإكمال مراجعتها في روسيا طبقا لنصوص اتفاقية
المعونة الفنية والاقتصادية لبناء المرحلة الأولى من السد .

وكان الخبراء الروس قد أشاروا إلى بعض التعقيدات الفنية ، واقترحوا
للتغلب عليها بعض الحلول ، وقد عهد بهذه المقترحات إلى معهد التصميمات
التابع لوزارة إنشاء محطات القوى ، وبعد زهاء ثلاثة أشهر انتهى
معهد التصميمات السوفيتى من وضع التصميم المعدل . وأقره الخبراء
السوفيت وأكدوا سلامته من جميع الوجوه .

وتلقى الجانب العربى إفادة من موسكو بأن جميع الدراسات قد
تمت .

وفي يوم ٦ مايو طارت بعثة من الخبراء العرب إلى موسكو على رأسها موسى عرفه وزير الأشغال التنفيذى لمناقشة التعديلات التي اشترك فيها أكثر من خمسين خبيراً من كبار العلماء السوفيت . وخص الخبراء العرب التصميمات المعدلة، وزاروا معهد التصميمات، وشاهدوا التجارب العملية على النماذج ، وزاروا محطات توليد القوى المائية المشهورة في روسيا .

وفي يوم السبت ٢٣ مايو عادت بعثة خبراء الجمهورية العربية المتحدة من روسيا وقدم موسى عرفه تقريراً مبدئياً لعبد الحكيم عامر — إلى أن تصل التصميمات التي وضعها الخبراء السوفيت .

وبعد يومين اثنين تلقت السفارة الروسية بالقاهرة التصميمات ، والرسومات مشتملة على التعديلات التي أدخلت على التصميم المعدل ، وسلمتها السفارة فوراً إلى وزارة الأشغال التنفيذية ، واستدعى الخبراء الدوليون ، كما حضرت بعثة روسية برئاسة البروفسور ، كومزين ... والتقى الخبراء العرب ، والسوفيت ، والأمريكيون ، والانجليز ، والفرنسيون والألمان لمناقشة التعديلات التي أدخلها الخبراء الروس ، والتي تركز حول :

○ استبدال قناة واحدة مفتوحة بالاتفاق السبعة التي كانت بالتصميم قبل تعديله لتحويل مجرى النهر .

○ تغيير وضع البوابات لخفض الضغط عليها ، وضمان صيانتها .

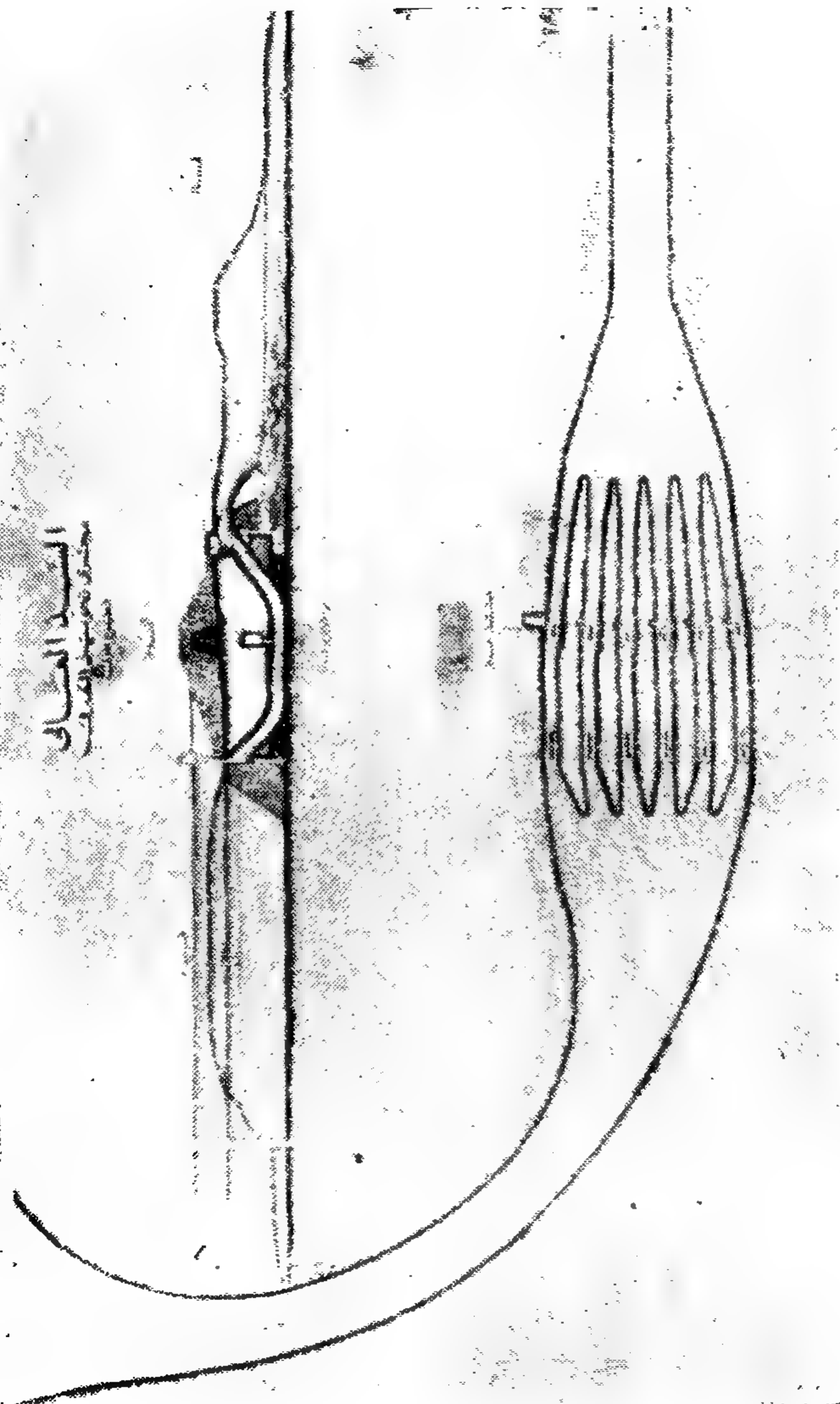
○ تبسيط تصميم المرحلة الأولى، وسد الفجوات في الجدار الصخري

بالرمال . وتقصير قطاع السد .

والذى استرعى اهتمام الرأى العام فى هذه التعديلات الاستغناء عن أنفاق تحويل المياه السبعة بهذه القناة المفتوحة ... ذلك أن عملية السد كلها تتوقف أساساً على تحويل مجرى النهر . إذ قبل أن نضع فى وجهه السدود والحواجز يتعين أن نفتح للمياه طريقاً آخر . وإلا اكتسحت كل ما وضعناه أمامها ، ودمرته تدميراً .

وكان التصميم المعدل يضع لتحويل مجرى النهر سبعة أنفاق فى البر الشرقى تبدأ من خور كوندى جنوب السد وتنتهى عند خور أجورما ، وكان هذا يقتضى إقامة سد مؤقت عند خور كوندى ثم تفرغ مياه الخور ، فنحصل على مدخل جاف لحفر الأنفاق التى ستقوم بتحويل المياه من مجرى النيل جنوب السد إلى خور أجورما شماله ... وهى سبعة أنفاق تحفر داخل الجرانيت الأصم فى جوف الجبل ، وارتفاع الواحد من هذه الأنفاق ستة عشر متراً ونصف متر ، وعرضه خمسة عشر متراً ونصف متر ، أما مجموع أطوالها فيبلغ أربعة عشر كيلو متراً ، ويبلغ متوسط ارتفاع الصخر فوقها ستين متراً ، كما تبلغ مكعبات الأنفاق السبعة ثمانية ملايين متر مكعب تحفر بالمتفجرات داخل صخور الجرانيت .

وكان التصميم على أن يكون لهذه الأنفاق مخارج وبوابات تسمح بمرور الأيراد الطبيعى للنهر أثناء الفيضانات المرتفعة ، كما تسمح بمرور احتياجت الرى على مدار السنة عبر الأنفاق من جنوب السد إلى شماله .



المستند العربي
مكتبة محمد بن عبد الله
الرياض

القناة المفتوحة . وتلاحظ الانفاق الستة القصيرة في وسطها

فهي تأخذ المياه من أمام السد في خور كوندى وتصبها ورائه في خور أجورما .

وبعد أن تم هذه العمليات وتصبح الأنفاق مهيأة للقيام بوظيفتها — يزال السد المؤقت المقام عند خور كوندى — وعندئذ تبدأ عملية بناء السد الجزئى الأمامى .

وقد رأى الخبراء السوفيت أن تستبدل بهذه الأنفاق السبعة قناة واحدة مفتوحة ، طولها نحو ١٢٠٠ متر وعرضها عند القاع ستون متراً . بينما كان طول النفق الواحد من هذه الأنفاق نحو ٢٠٠٠ متر ، وهذه قناة واحدة وتلك سبعة أنفاق ، والقناة مكشوفة والأنفاق تحت ستين متراً فى جوف الصخر .

على أنه سيكون فى وسط القناة المفتوحة ، وبطول ٢٤٠ متراً ستة أنفاق قطاع كل منها ١٤ × ١٣,٥ متر لتقام عليها بوابات التحكم فى تصرفات المياه .

وقد انتهى الخبراء إلى أن هذه القناة المفتوحة المقترحة لا تودى الغرض الذى كانت توديه الأنفاق السبعة وحسب ، ولكنها تحقق مزايا أخرى فنية كحل مشكلة تصميم البوابات ، وتخفيف ضغط الماء الثابت عليها ، وضمان صيانتها إلى غير ذلك من القضايا الفنية المعقدة التى لا يتحمل تفاصيل دقائقها هذا السرد التاريخى ... فضلاً عما فى ذلك من تبسيط العملية ، وتوفير الجهد . والمال والوقت . ويقول ما ليشيف (أحد خبراء السوفيت المهتركون فى المشروع) : إن نسبة التخفيض الذى



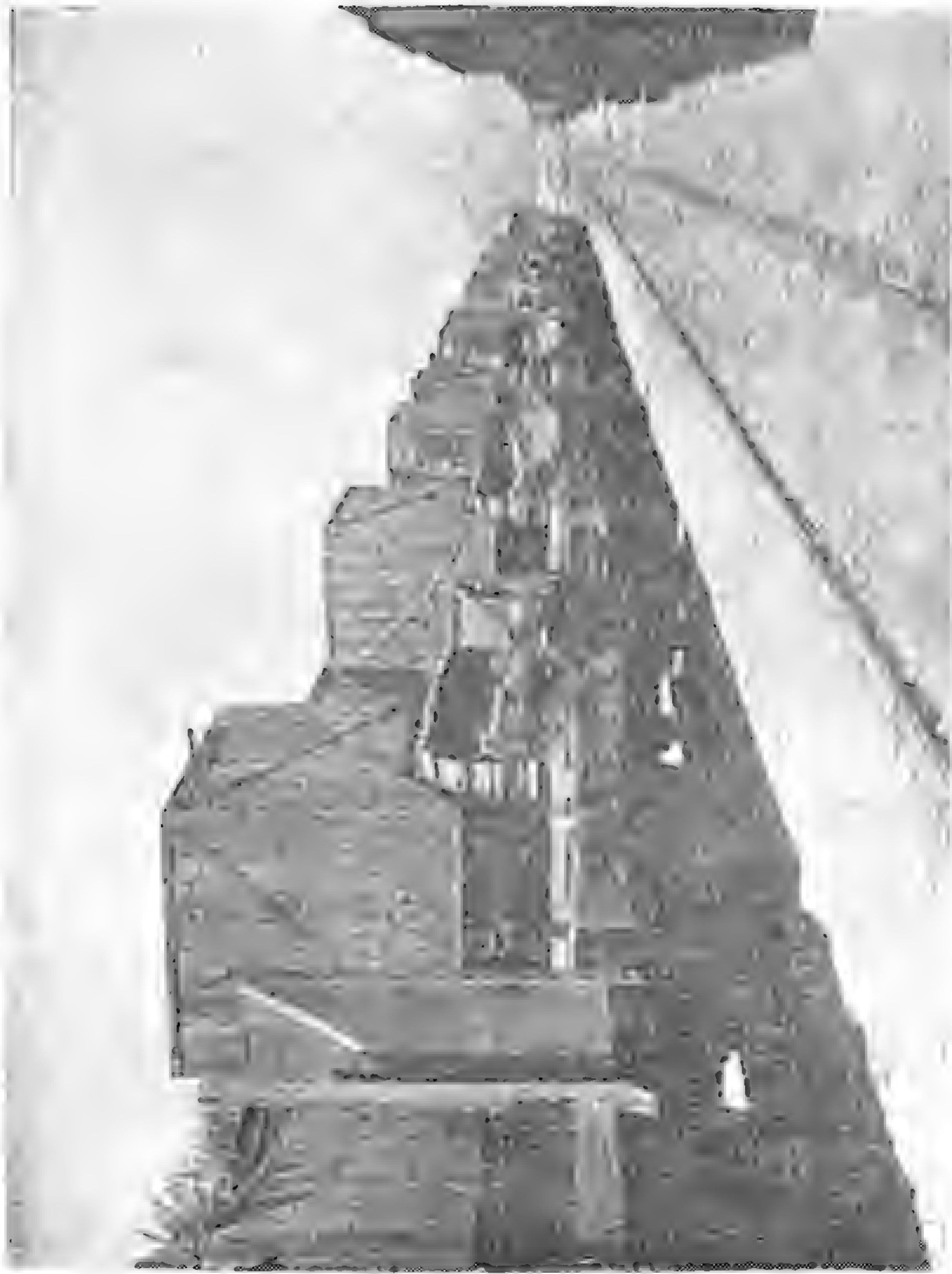
المشروع قبل التعديلات الاخيرة

تحققه هذه التعديلات يقدر بنحو ١٥ ٪ من تكاليف المرحلة الأولى
أى نحو ستة ملايين من الجنيهات ، كما أنه يجعل من الممكن الانتهاء من
المرحلة الأولى قبل موعدها بسنة كاملة .

وكانت وجهة نظر الخبراء العرب فى حفر أنفاق تحويل المياه
السبعة حمايتها من الأضرار التى تنشأ فى حالات الطوارئ ، والتعرض
للغارات الجوية . ولكن وجد أن التصميم المعدل يفي بهذا الغرض ،
إلى مزاياه الأخرى ... ولهذا أقر الخبراء العرب وجهة النظر
السوفيتية .

وفى يوم الاثنين ٢٩ يونيه عرض التصميم النهائى على رئيس
الجمهورية ، فاعتمده ، وبهذا أصبح الاتفاق نهائيا ، ودخل المشروع فى
مرحلة التنفيذ ، ورصدت المبالغ اللازمة لتنفقات أعمال السد فى السنة
المالية التى بدأت من يوليو الماضى ، ووضعت لائحة جديدة لتحديد
الاختصاصات ، وتنظيم الأعمال . وتم التعاقد على توريد المعدات
والآلات ، وتم تحديد عدد الخبراء والفنيين السوفيت ... ثلاثة وثمانون
خبيرا يصلون على دفعات حسب حاجة العمل ، وسارت الأعمال
التحضيرية فى طريقها سيرا حثيثا ... وصدر قرار وزارى بإنشاء الجهاز
التنفيذى للسد العالى من المهندسين والخبراء العرب والسوفيت ،
وسافرت إلى أسوان قوات من الخبراء ، والفنيين ، والموظفين ،
والمهندسين ، ورجال الرى ، والميكانيكا ، والرسمين ، والإداريين .
والكتايين ، وبدأت عمليات استقبال الآلات والمعدات . وتصنيفها

وصول المهمات الروسية



وتشوينها في مناطق العمل .

ووقف التاريخ ويده على الزناد في انتظار اللحظة التي يطلق فيها الرئيس شارة الابتداء .

وبما تجدر الإشارة إليه أن الاتفاقية المعقودة بيننا ، وبين الاتحاد السوفييتي بشأن المعونة الفنية والاقتصادية لبناء المرحلة الأولى من السد تقع في حجم ٤٠٠ مليون روبل أى نحو ٣٧ مليون جنيه وذلك يمثل ١٧ ٪ من تكاليف هذه المرحلة ...

فتحن إذن بنينه بأموالنا . وعرق جباهنا ...

ولا بد لنا أن نلقى نظرة على ميزانية المشروع ... التكاليف ، والتمويل .

ويتكلف بناء المرحلة الأولى ، وما يترتب عليها نحو ٢٢٠ مليون جنيه موزعة على قطاعات العمل ومراحله كما يلي :

التكاليف بالمليون	العمليات
٣١	البناء والأعمال المدنية
٥	الأعمال التحضيرية
١٥	تعويضات حلفاء
٢٥	تحويل الحياض إلى الري المستديم
٣٣	التوسع الزراعي
.	أعمال الاستصلاح اللازمة للمساحات
٧٠	الجديدة في مليون فدان .
١٠	مرافق وطرق للأراضي الجديدة
٢٥	المساكن الجديدة

أما تكاليف المرحلة الثانية والأعمال المتعلقة بها فتبلغ نحو ١٩٨ مليوناً من الجنيهات موزعة على مراحل العمل كما يلي :

التكاليف بالمليون	العمليات
٦٢	السد والأعمال المدنية
٢	الأعمال التحضيرية
١٦	التريينات « للرحلة الأولى »
٢٤,٥	الخط الكهربى الموصل للقاهرة
١٧	الخطوط الكهربائية الفرعية
	التوسع الزراعى فى ٣٠٠ ألف فدان جديدة
٢٧	استصلاح المساحات الجديدة
٢٧	الطرق والمرافق اللازمة لها
٩	انشاء مساكن للمساحة الجديدة
٧,٥	

وبهذا تكون التكاليف الكلية للمرحلتين نحو ٤٠٠ مليون جنيه. وأربعمائة مليون جنيه ليست مبلغاً هيناً ، والقروض الروسى فى حدود ٣٧ مليوناً ويبقى بعد ذلك نحو ٣٦٠ مليوناً .

ولا بد لنا من الاطلاع بدراسة تمويل المشروع حتى نقطع الطريق على الدعايات المسمومة التى يطلقها الاستعمار وأبواقه حول القروض التى نعقدتها للتصنيع ، والمشروعات التى تصل بتنمية الإنتاج .

فليس صحيحاً أن القروض الروسية تغرق الجمهورية العربية المتحدة

في المديونية لفرض النفوذ والسيطرة . لأن جميع القروض التي نعقدتها هي صفقات تجارية اقتصادية بحيث ليست لها آثار سياسية إلا ما يترتب عليها من دعم استقلالنا ، وحماية سياستنا الحيادية .

وجميع القروض التي نعقدتها ليست للاستهلاك ... فنحن لم نقترض نقودا لنستهلكها ، وإنما فتحنا عقوداً نستورد بها مصانع وآلات . فهي — في واقع الأمر — ليست قروضا بمعناها الحرفي ، وإنما هي — على حد تعبير الدكتور عبد المنعم القيسوني — تسهيلات ائتمانية في دفع قيمة الآلات والمصانع التي نشتريها من الخارج في حدود اتفاقيات مفتوحة . ثم نربط بعد ذلك في حدود المبالغ التي وردت في الاتفاقيات . المبالغ كلها ، أو بعضها ، أو لا نربط أصلاً فهي اتفاقيات مفتوحة كما نقول .

وفي التزاماتنا مع الدول الغربية فإن مصانعنا الجديدة تنتج لنا ما كنا نشتره بالعملة الأجنبية فتوفر لنا هذه العملة ومنها نستطيع أن نسد التزاماتنا تجاه الغرب .

أما التزاماتنا مع الاتحاد السوفيتي — ودول الكتلة الشرقية وهي الجانب الأكبر — فنحن لا نقوم بتسديد هذه الالتزامات نقداً وإنما نسدها من منتجات هذه المشروعات ... ولهذا ربطنا كل قرض اقتصادي بالمشروع الذي عقد من أجله بحيث نسدد القرض من إنتاج المشروع نفسه ... فنحن لا نبدأ في التسديد إلا بعد أن تقوم المصانع وتتم المشروعات .

ومن هذا ترى أن هذا القرض لا يمثل عبئا على اقتصادنا القومى بل هو صفقة رابحة للشروعات ، وبخاصة فى فترات إنتاجها الأولى حيث تكون فى حاجة إلى التشجيع .

ونحن اليوم أقدر منا بالأمس على تمويل مشروعاتنا ، وقد جددت لنا موارد جديدة تتمثل فى :

١ — دخلنا من القناة : وقد كان ملحوظا فى تأميمها توفير الجزء الأكبر من إيراداتها لمواجهة تمويل السد العالى . وقد بلغ إيراد القناة عام ١٩٥٨ م ٤٠ مليون جنيه ... وتقول نشرة البنك الأهلى : أن إيراد القناة فى الفترة الممتدة من يناير إلى يونية من هذا العام (١٩٥٩) بلغ ٢٢,٢ مليون جنيه . أى أن جملة إيراد القناة متصل هذا العام ٤٥ مليوناً . أى ٤٥٠ مليوناً فى السنوات العشر القادمة التى قدرت فترة لبناء السد العالى بمرحلتيه الأولى والثانية .

ولا تنس أن دخلنا من القناة سيرتفع فى خلال هذه السنوات بسبب نمو حركة النقل ، وبسبب مشروعات توسيع القناة التى تقوم بها الإدارة العربية — الأمر الذى سيزيد عليه رفع الإيراد إلى أكثر من ٥٠ مليوناً .

٢ — مشروعات السنوات الخمس للتصنيع ... وقد تم الكثير منها الآن ، وبدأ إنتاجه بالفعل ، وقد وضع مشروع السنوات الخمس الثانى وسيتمشى وستغل مشروعاته وتعطينا مقدرة أخرى على التمويل أثناء تنفيذ مراحل السد .

وأنت تعرف أن مشروع السنوات الخمس الأول يرفع الدخل القومي بمقدار ١٣٠ مليون جنيه... ولكنه من ناحية أخرى سيخفف من حاجتنا إلى العملة الصعبة . ويوفر لنا المبالغ التي كنا تنفقها في شراء ما سوف تنتجه مصانع المشروع .

٣ — الوفر الذي سيتحقق لنا من الزيادة المطردة في إنتاج البترول... ويقول الفنيون : إننا سَنتمكن في خلال عامين من الاكتفاء الذاتي في البترول ... بل وتصديره أيضا .

٤ — وهناك مشروعات التعدين التي تجري الآن على نطاق واسع لاستخراج الفوسفات والمنجنيز و ...

٥ — وهناك وفورات منظورة سوف تحققها مشروعات الري ، والصرف ... والسياحة .

ولم نذكر أربعة وسبعين مليوناً من أموالنا التي جمعتها بريطانيا في أعقاب تأميم القناة ... أرصدتنا الأسترلينية التي وقع بشأنها الاتفاق المالي بين الجمهورية العربية المتحدة وبريطانيا في يناير ١٩٥٩ ، وبمقتضى هذه الاتفاقية رفعت الجمهورية العربية المتحدة الحراسة عن المؤسسات والممتلكات البريطانية التي وضعت تحت الحراسة ، وأفرجت بريطانيا عن صافي أرصدتنا ، ويبلغ — بعد خصم تعويضات الشركات والمؤسسات العربية ، وبعد خصم الدفعة الأولى من تعويضات حملة الأسهم — ٤٣ مليوناً و ٢٠٠ ألف جنيه .

ولم تذكر القروض الخارجية أو الأهلية ... ولقد حاول السيد دلاس عام ١٩٥٦ أن يجعل من التشكيك في سلامة اقتصادنا مبرراً يغطي به تراجع الغرب عن تمويل المشروع . وهانحن أولاء ، قبل أن نبدأ المرحلة الأولى تطرق أبو ابنا عروض لتمويل المرحلة الثانية ... عروض رسمية من ألمانيا الشرقية والغربية وإيطاليا واليابان ... ولاشك أن الأمر إذا احتاج إلى قرض أهلى فان جميع المواطنين سيقطعون من لحمهم ويننون السد العالى .

وبعد . فإذا كان الخبراء العالميون ، وخبراء البنك الدولى قد قرروا سلامة المشروع اقتصاديا ، ومقدرة الاقتصاد العربى على الوفاء بالتزاماته ، ولم يكن لنا — يومئذ — مواردنا الجديدة التى بنيناها بسياستنا وكفاحنا فى هذه السنوات — فكيف بنا وقد استعدنا القناة وبنينا المصانع ، وأطلقنا جميع القوى لتنمية الإنتاج .

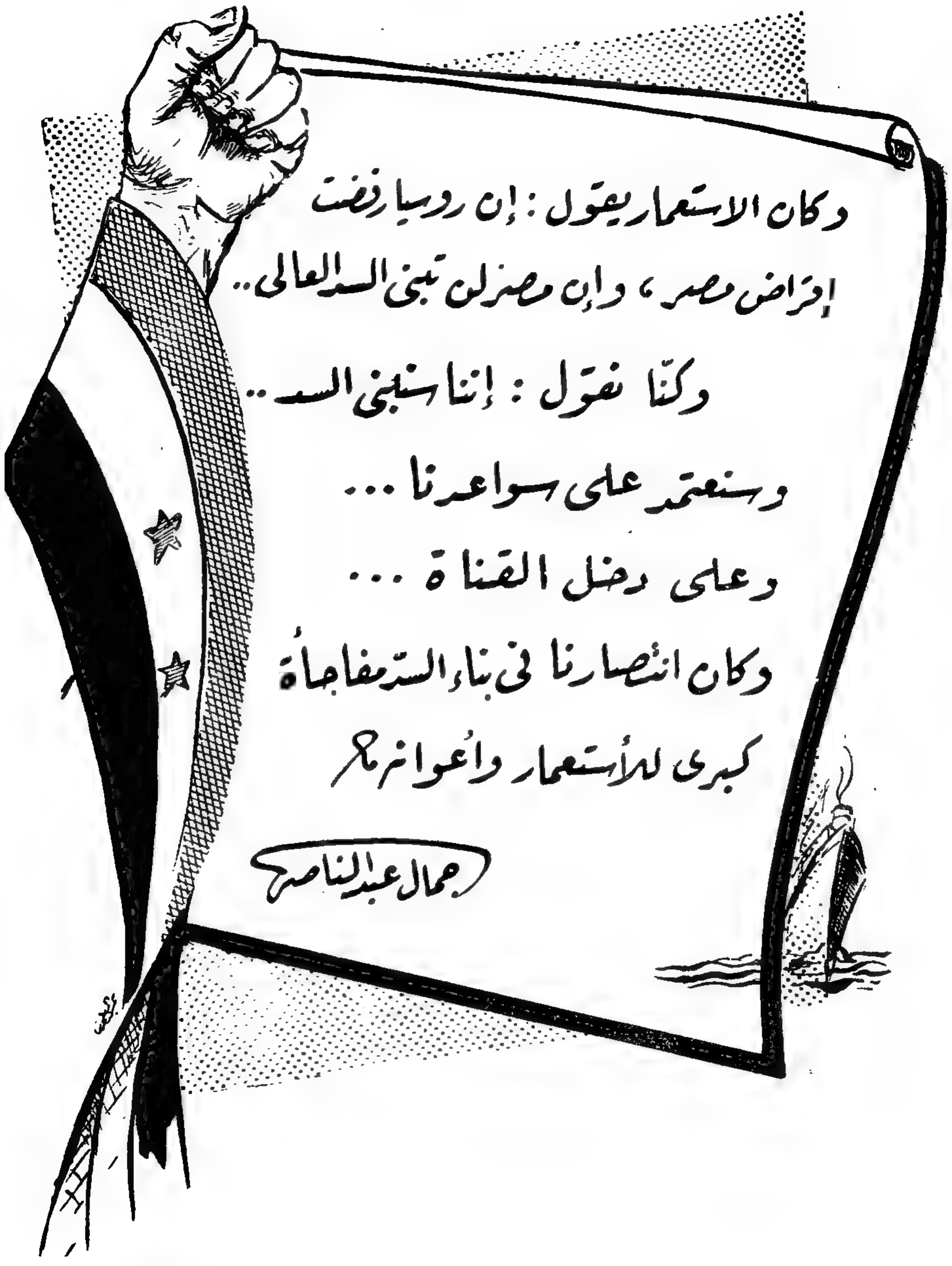
هذه هى المعركة التى نخوضها اليوم .

وهذا هو هرم العصر الذى نبنىهِ .

أمل الآباء ، وحلم الأجداد .

بنك الماء ...





وكان الاستعمار يقول : إن روسيا رفضت
إفراض مصر ، وإن مصر لن تبني السد العالي ..

وكنّا نقول : إننا سنبنى السد ..

وسنعمد على سواعدها ...

وعلى رطل القناة ...

وكان انحصارنا في بناء السد مفاجأة

كبرى للاستعمار وأعدائهم

جمال عبد الناصر

بنك الماء

والسد العالي — في كلمة واحدة — هو بنك الماء الذي نحول إليه جميع أرصدتنا المائية ، ونخزنها في بحيرته العظمى لنحصل منها على فيضان صناعي ثابت مضمون الإيراد يستجيب لمطالب الزراعة في جميع المواسم ... مع الاستفادة من مساقط المياه في توليد أكبر قوة رخيصة من أكبر محطة كهربية في العالم تنشأ تحت الأرض .

ففي هذه البحيرة نحتجز مياه الفيضانات لتصرف فيها إرادة الإنسان بعد أن ظل آلاف السنين وهو يتطلع إلى هذه الثروة الضائعة ويعتبر ذلك قدراً لا سبيل إلى دفعه .

إن السد العالي ينهي مشكلتي النيل الخالدتين : الغريق ، والحريق ... ويسدل الستار على مآسيهما التاريخية إلى الأبد .

وقد يكون للسد العالي مشابه في أمريكا ، أو روسيا ، أو فرنسا ، أو اليابان ، ولكنها جميعاً تتخلف عنه من حيث ضخامة الخزان ، وعبقرية الهندسة ، وجدة التصميم .

وإذا كان السد العالي من أضخم الأعمال الانشائية في العالم ، فنحن — مع هذا — لا نعتبر ضخامة البناء ميزة في السدود ، لأنها عقد

تستنفد الجهود ، وتستنزف الأموال ، ولكننا نعتبر ضخامة السد بما يحجزه من الماء وما يعطيه من الكهرباء .

ويقول الدكتور حسن زكي : إن في العالم — الآن — خمسة وعشرين ألف سد . ولكن أعظمها شأنا هو السد العالي ، ولو جمعنا محتويات خزانات السدود العالمية الأربعة الكبرى (جراند ديكنس بسويسرا . وجراند كولي بأمريكا ، وستالينجراد ، وكويديشيف بروسيا) لبلغت محتوياتها مجتمعة ٦٠ ٪ من محتويات خزان السد العالي ...

ومن حيث توليد القوة الكهربائية فإن قوة محطة السد العالي تبلغ ضعف قوة أكبر محطة كهربائية من المحطات التي تنشأ تحت الأرض في العالم ، بل إن قوتها تزيد عن قوة محطة كويديشيف المقامة فوق سطح الأرض ، والتي تعتبر — إلى الآن أكبر محطة لتوليد الكهرباء .

* * *

والسدود — في أبسط صورها — تبنى على الأرض الجافة ... فإذا كان هناك منحني من الأرض يلتوى عنده المجرى فتلك هي الفرصة النادرة لبناء السدود . وفي هذه الحالة يبنى السد على استقامة المجرى في الأرض الجفاف بين طرفي المنحنى ، وبعد أن يتم البناء يوصل إليه النهر من طرفي المنحنى ، ويردم المجرى القديم الذي كان يلتوى فيه النهر ، ويصبح السد معترضاً للمجرى الجديد .

ولكن مجرى النيل في موقع السد لم يعطنا هذه الفرصة . فضلا عن

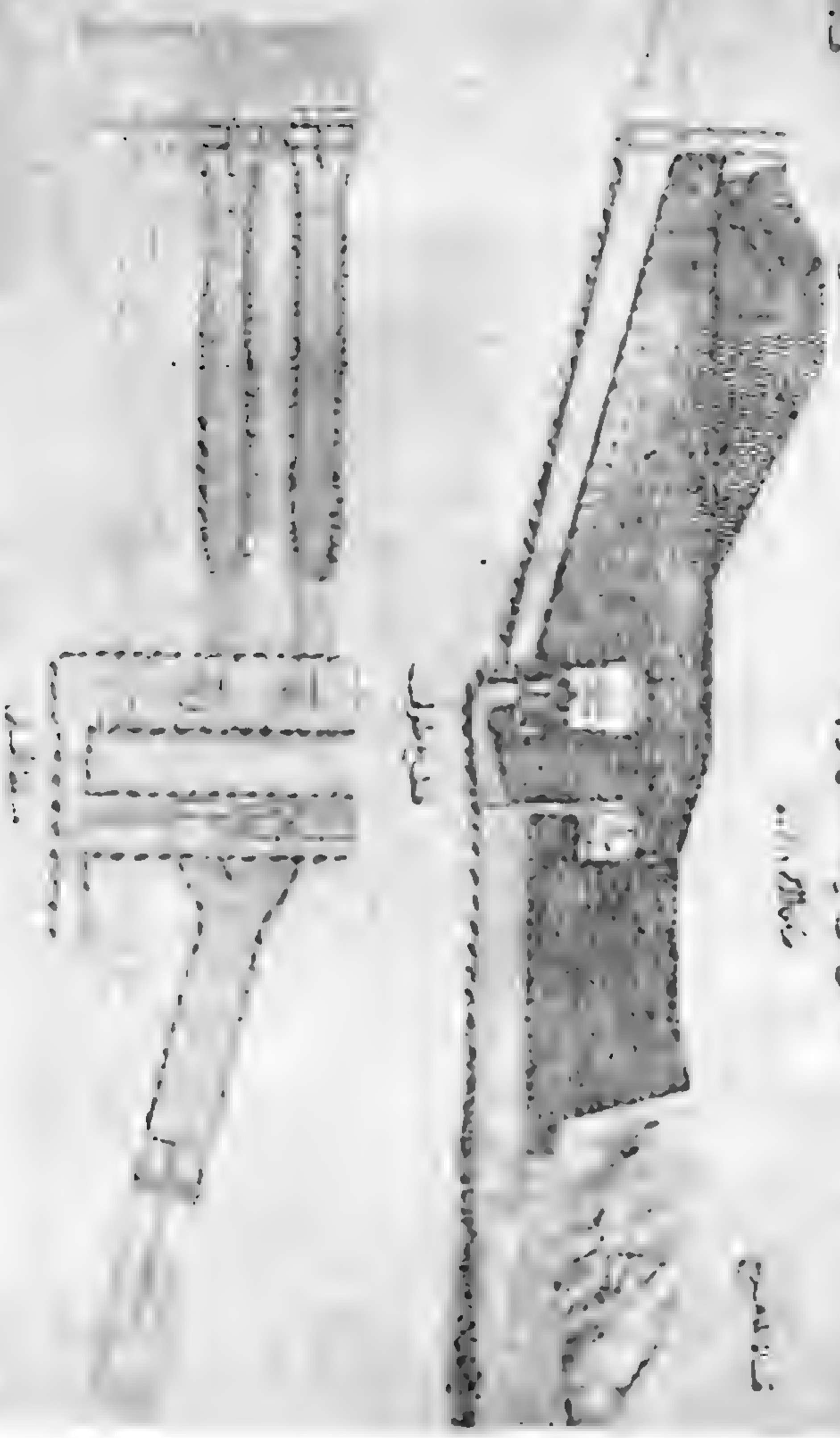
مكتبة

الكتاب

انتفاخ توريد الكهرباء

منذ ١٩١٠

في القاهرة



منذ ١٩١٠

في القاهرة

أن هذه الطريقة تستعمل — عادة — في الترع والقناطر الصغيرة .
وهناك طريقة أخرى وهي البناء على فصول . وقد أتبعنا هذه
الطريقة في بناء سد أسوان . وذلك بأن يبنى سد جزئي مؤقت يقطع
جزءاً من عرض المجرى قرب أحد الشاطئين ، ويكون على شكل قوس
طرفاه يرتكزان على الشاطئ . ويترك الجزء الآخر من عرض المجرى
تتمر منه المياه أثناء وجود هذا الحاجز الجانبي . ثم يحفف الجزء الذي
أنشئ حوله هذا السد المؤقت ويبنى فيه جزء من السد الرئيسي . ثم
تكرر العملية على الشاطئ الآخر بعد إزالة الحاجز المؤقت تمر المياه
من عيون الجزء الذي بنى من السد الرئيسي .. وهكذا يتم بناء السد على
فصلين أو أكثر . وهو — كما ترى — بناء على الناشف أيضاً .
ولكن هذه الطرق لا يمكن اتباعها في إقامة السد العالي .

فليس هناك منحني حتى يبنى السد أمامه على الأرض .

ولا يمكن بناؤه على طريقة الفصول مثل سد أسوان ، لأن ذلك
يقتضي أن يكون قاع المجرى صخرياً بينما هو — في الموقع المختار —
من المواد الرسوبية .

ولا يمكن إنشاءه من الرمال مثل سدود نهر الفولجا ، ونهر الميزوري
نظراً لسرعة مياه النيل ... فلم يبق — إذن — إلا البناء في الماء ...
بطريقة الركام الصخري الملبس بالرمال .

وحتى هذه الطريقة اعترضتنا فيها عقبات . ذلك أن السدود تبنى
على قيعان صخرية ، أو تقام على قيعان رسوبية لا ترتفع عن الصخور

كثيراً ... بينما يتكون قاع النهر في موقع السد من مواد رسوبية يبلغ ارتفاعها في وسط المجرى مائتي متر فوق الجرائنت .

وأسقط في يد المفكرين ...

فمن ناحية لا يمكن استبدال أى مكان على النيل بهذا الموقع ... لأنه الوحيد الذى يتيح لنا التحكم الكامل في مياه النهر ... ومن ناحية أخرى لا يمكن كشف هذه الرواسب . بل لا يمكن التفكير في ذلك ... كما أنه لا يمكن إقامة السد فوق هذه المواد الرسوبية .

وانتصر العلم على الطبيعة مرة أخرى ، وتقرر تحويل القاع بما فيه إلى حالة تناسب البناء ، وذلك بحقن التربة : حقنها بالأسمنت ، والطين ، وبعض المواد الكيماوية حتى تتحول إلى طبقة قليلة المسامية يستطع أن يقف عليها السد العالى .

وتبدأ عملية البناء بإنشاء القناة المفتوحة على الضفة الشرقية لتحويل مياه النهر وقد مر بك حديث هذه القناة .

ثم تبدأ عملية بناء السد الجزئى الأمامى وطوله ٥٠٠ متر وارتفاعه ٥٠ متراً . وسينشأ من ركام الصخر الناتج من حفر القناة ، والرمل الغراريد ، والطين .

والسد الجزئى الأمامى جزء من السد الرئيسى . ولكنه يعتبر سداً مائياً قائماً بذاته على نظام التخزين السنوى إلى أن يتم السد الكلى —

فهو يعترض مياه النهر فتندفع إلى خور كوندى لتمر من القناة إلى شمال السد ، وبهذا يمكن الانتفاع بهذا السد الجزئى فى فترة الإنشاء إلى أن يتم السد الكلى إذ أنه يرفع منسوب التخزين إلى ١٣٣ مترا ، وبهذا نستطيع أن نتحكم فى ثمانية مليارات جديدة يستفاد بها فى التوسع الزراعى إلى مساحة مليون فدان جديدة ، وفى تحويل حياض الوجه القبلى إلى الرى المستديم... وفى أثناء هذه المرحلة يبنى السد الجزئى الخلفى من الركام الصخرى بارتفاع ٣٥ مترا .

وبهذا نحصل على سدين . فإذا ردمنا ما بينهما حصلنا على السد العالى فى صورته النهائية ... وتتم هذه العملية فى المرحلة الثانية . وفيها أيضا تمحفر أنفاق الكهرباء الأربعة فى البر الغربى ... ويبدو أننا سنفيد من فكرة قناة تحويل المجرى ذات الأنفاق القصيرة — فى أنفاق الكهرباء بالبر الغربى التى يبلغ متوسط طول الواحد منها ١٥٠٠ متر بحيث تدخل المياه إلى المحطة عن طريق قناة مكشوفة من الأمام والخلف .

وتغذى هذه المياه محطة توليد الكهرباء فى بطن الجبل الغربى ، وتشتمل المحطة على ١٦ وحدة ، وتتكون الوحدة من ترينة ومولد ، وتقوم الترينة بتحويل طاقة المياه الناتجة من سقوطها من المستوى العالى أمام السد إلى المستوى المنخفض وراءه — إلى طاقة ميكانيكية تدير المولد الذى يعطينا الطاقة الكهربائية .

ومن المقرر أن تتم هذه الوحدات على مراحل تبعاً لحاجة البلاد ، وطاقة واستهلاكها ، ونمو صناعاتها على أن تعطينا فى النهاية ١٠ مليارات

كيلوات ساعة بسعر نصف مليم للكيلووات ساعة في منطقة الانتاج ،
فإذا صدرنا الكهرباء إلى العاصمة وصل ثمن الكيلووات ساعة إلى مليمين
وهذا هو الفرق بين المولدات المائية والمولدات الحرارية فبينما يتكلف
الكيلووات ساعة في الأولى نصف مليم نراه يرتفع إلى نحو عشرة
أضعاف ذلك في الثانية ، ولهذا كانت الكهرباء المائية عصب الصناعة ،
وسبيلها إلى النمو والازدهار .

فأنت ترى أن بناء السد العالي يتم على مرحلتين ... تشمل المرحلة
الأولى منهما .

١ — إنشاء القناة المفتوحة بالبر الشرقى لتحويل مجرى المياه .

٢ — السد الجزئى الأمامى .

٣ — السد الجزئى الخلفى .

٤ — تعويضات حلقا وبلاد النوبة .

وقد قسمت كل عملية من العمليات الثلاث الأولى إلى خطوات
محدودة ، فى مراحل موقوته بما يسبقها من عمليات التحضير ،
وما يصاحبها ، ويترتب عليها من العمليات الأخرى فى القطاع الزراعى
والاجتماعى . إذ بمجرد الانتهاء من إقامة السد الجزئى الأمامى — وهذا
يتوقف على إنشاء القناة — يمكن جنى بواكير ثمرات المشروع فى القطاع
الزراعى فى مليون وسبعمئة ألف فدان .

وسيترب على هذا عملية بناء أخرى فى القطاع الاجتماعى ، لأن
مدناً جديدة ، وقرى كثيرة ، ستنشأ فوق الأراضى البكر ، وسيصحب

هذا عملية هجرة أو تهجير إلى المناطق الزراعية الجديدة ، ولا بد أن ترتبط هذه البلاد الجديدة ببقية الأقاليم بطرق المواصلات المختلفة ، ولا بد أن تنال حظها من الارتفاق بجميع مرافق الدولة وأجهزتها في التعليم ، والثقافة ، والصحة ، والأمن ، وشئون الاقتصاد وال عمران .. أما عن التعويضات . فبقيا يختص بتعويضات حلفاء فقد انتهى الأمر في اتفاقية ٨ نوفمبر عام ١٩٥٩ إلى خمسة عشر مليوناً من الجنيهات .

وأما في محافظة أسوان (بلاد النوبة) فقد أثبتت التعويضات المالية التي صرفت لأهل النوبة تعويضاً لهم عن أراضيهم التي غرقت بعد التعليقين الأولى والثانية لخزان أسوان — عدم سلامتها من وجوه كثيرة ، وقد أفدنا من دروس الماضي ، وتعلمنا الاتجاه إلى التعويضات العينية ، وقد انتهت هيئة التعويضات التابعة لإدارة السد العالي بأسوان من فحص حالات المواطنين في بلاد النوبة الذين سينطبق عليهم قانون التعويضات بحيث توزع عليهم أراض أخرى جديدة في المناطق الزراعية المستصلحة . هذا عن المرحلة الأولى . أما المرحلة الثانية فتشمل :

١ — إنشاء باقى قطاع السد .

٢ — محطة الكهرباء . وتركيب ثمانى وحدات كهربية من مجموع الوحدات الست عشرة كمرحلة أولى من مرحلتى استغلال قوة السد المائية الكاملة ...

وبانتهاء هذه الأعمال تنتهى أضخم عملية فى بناء هذا الجيل .

وقد كان مقرراً أن تتم المرحلة الأولى في خمس سنوات ، والثانية في ست سنوات ... أى أن السد العالى يستغرق بناؤه إحدى عشرة سنة ... ولكن فكرة القناة المفتوحة لتحويل المجرى بدلاً من اتفاق المياه السبعة ستوفر لنا نحو ٢٠٪ من توقيتات المرحلة الأولى . . . وإذا تداخلت المرحلتان بمعنى أن يبدأ العمل في المرحلة الثانية أثناء ومع العمل في المرحلة الأولى — وهو اقتراح منظور — فإن السد العالى ينتهى في تسع سنوات أو ثمانى سنوات . تبعاً لتوقيتات المبادرة بالمرحلة الثانية .

وأنت تلاحظ أن طبيعة آثار المرحلة الأولى زراعية . بينما طبيعة آثار المرحلة الثانية صناعية تقدمية لارتباط وحدات الكهرباء بالمرحلة الثانية .

هذا هو السد العالى فى أبسط صورته .

وقد يكون من الممكن تبسيطه على الورق ، وعلى هذا النحو لتكوين فكرة جلية عن ماهية السد العالى . أما على خريطة الواقع فدون ذلك المشاكل الهندسية ، والعقد الفنية ، والمعركة العنيفة القاسية التى خضناها ونخوضها ضد الاستعمار ، ورواسب الماضى ، وضد الطبيعة أيضا ... وبحسبك أن تقف على هذه الحقائق .

- يبلغ حجم المواد التى ستستعمل فى إنشاء السد العالى . ٤ مليون متر مكعب
- ويبلغ حجم الهرم الأكبر ٢,٥ مليون متر مكعب . أى أن السد العالى يبلغ ١٦ حجماً من حجوم الهرم الأكبر .

- ويبلغ ارتفاع السد العالى ١١٠ أمتار .
- وعرض قاعدته عند القاع ١٠٠٠ متر
- وعرض الطريق فوقه ٣٢ متراً .
- ويبلغ طوله عند القمة ٣٥٠٠ متر
- ومنسوب سطح الطريق (ارتفاعه عن سطح البحر) ١٩٦ متراً .
- ومنسوب المياه التى يحجزها ١٨٢ متراً .
- فإذا عرف أن منسوب قاع النهر فى موقع السد ٨٥ متراً فإن ارتفاع المياه المحبوزة خلف السد يكون ٩٧ متراً (١٨٢ - ٨٥)
- ويحجز السد العالى ١٣٠ مليار متر مكعب من الماء أى قدر خزان أسوان ٢٦ مرة .
- ويبلغ التخزين الحى (اللازم لاحتياجات الري) ٧٠ ملياراً .
- والتخزين المفقود (لاستيعاب رواسب الطمي فى حوض الخزان) ٣٠ ملياراً .
- وتقدر رواسب الطمي بـ ٦٠ مليون متر مكعب فى العام ، وهذا يعنى أن السعة الميتة تكفى لاستيعاب رواسب النهر فى مدى ٥٠٠ عام قبل أن يتأثر التخزين الحى .
- وباقى سعة الخزان وقدرها ٣٠ ملياراً هى التخزين الاحتياطى للوقاية من الفيضانات .
- ويخلق السد العالى أكبر بحيرة عذبة صناعية فى العالم .

- تبلغ مساحتها ٤٠٠٠ كم م وتمتد إلى مسافة ٥٠٠ كم ، ومتوسط عرضها ٨ كم .
- ويبلغ طول قناة تحويل المياه ١٢٠٠ متر ، وعرضها عند القاع نحو ٦٠ مترا
- وفي وسط القناة بطول ٢٤٠ مترا فقط ستة أنفاق .
- وقطاع كل نفق منها $١٤ \times ١٣,٥$ متر .
- وعلى كل واحد منها بوابة للتحكم في تصرفات المياه .
- ويحمل السد العالي عبء تخزين المياه عن خزان أسوان ، ويقصر وظيفته على توليد الكهرباء .
- وتبلغ كميات الحديد اللازمة للسد نحو ٩٠ ألف طن .
- وتقع في بطن الجبل بالضفة الغربية محطة توليد الكهرباء .
- وعدد أنفاق توليد الكهرباء أربعة .
- ومتوسط ارتفاع الصخور فوقها ٥٠ مترا .
- ويبلغ سعر الإنشاء للكيلو وات ساعة الواحد ٢٥ جنيها .
- ويبلغ سعر الكيلو وات في منطقة الانتاج نصف مليم .
- ويبلغ ثمن المتر المكعب من الماء ١٧ و . من الملليم .
- ولما كان الفدان يحتاج في المتوسط إلى ٨٠٠٠ متر مكعب فان ثمن المياه التي يحتاجها الفدان يبلغ ١٣٦ قرشا (٨٠٠٠×١٧) .
- ويصل عمق الأساس إلى ٢١٠ أمتار تحت قاع النهر .
- والسد العالي يحمل جميع الأوليات بالنسبة للسدود العالمية . ومقياس الأولية في السدود هي سعة التخزين وكمية القوى الكهربائية .

هذا عن بناء السد . ومراحل تنفيذه ، وتكاليف كل مرحلة
فماذا عن آثاره ؟

قيل إن السد العالى يغطى تققاته فى عام واحد ... وهى قولة لم
تعد الحقيقة كثيراً ... ويقول الخبراء العرب : إن نسبة عائد المشروع
إلى جملة تكاليفه تبلغ نحو ٦٠ ٪

وتقول الأرقام إن السد العالى سيرفع الدخل القومى بمقدار ٢٥٥
مليون جنيه فى العام موزعة على قطاعات الانتفاع كما يلى :

٨٤ مليون جنيه : من التوسع الزراعى فى المساحات الجديدة
وتحويل الحياض إلى الرى الدائم .

٥٦ : من توفير احتياجات الرى فى جميع الأحوال
وضمن زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرزاً سنوياً .

١٠ : مقابل وقاية البلاد والمزروعات من الفيضانات
العالية ، ومنع الرشخ ، وتلافى غرق السواحل
والجسور . والانهيار الموسمى للبنى أثناء
الفيضان .

٥ : نتيجة لتحسين الملاحة خلف النهر بسبب التحكم
فى التصرفات خلف السد .

١٠٠ : من كهربة المشروع ، ومن تحسين اقتصاديات
مشروع كهربة خزان أسوان وتوفير الطاقة
الحرارية بعد استخدام الطاقة المائية .

٢٥٥ : جملة العائد فى القطاع القومى .

ولست هذه الأرقام حسيبة تقريرية . إنما هي موارد موصولة
الأسباب بمصادرها في هذا القطاع ... فمثلا . نحن نستورد أربعة
ملايين أردب من القمح في كل عام ، وسيزيد إنتاجنا منه أكثر من
ثلاثة ملايين . أى ما يقرب من حاجتنا بعد رفع إنتاج الزراعة الحالية .
وكنا نستورد نصف مليون أردب من الذرة وسنتجها بعد إنشاء
السد ، وسنستغنى عن مليونين ونصف مليون طن من المازوت سنويا .
إننا نتقدم نحو الاكتفاء الذاتى — الأمر الذى يحقق لنا وفرا
هائلا في ميزان المدفوعات . بل يحقق لنا زيادة في الإنتاج يمكن أن
تصدر منها ما تبلغ قيمته ٦٥ مليوناً من الجذبات .
هذا إلى أنه يخلق فرصا جديدة للأهالى نحو مليونى مواطن كانوا
عبيداً على الرقعة الزراعية الحالية . كما يخلق فرصا جديدة للعمل أمام
مئات الآلاف من العمال الصناعيين .
وإذا كان السد العالى يرفع الدخل في القطاع الأهلى ٢٥٥ مليوناً .
فأنه يزيد الدخل الحكومى بمقدار ٢٣ مليون جنيه موزعة على أبواب
الإيراد التالية :

١٠ ملايين جنيه :	من متحصلات الأموال والضرائب على
	الأراضى الجديدة ، وزيادة إنتاج الأراضى
	الحالية .
٢,٥ مليون د :	من تحسين المـسـلـاحـة وتوفير مصاريف
	تحفظات النيل .
١٠,٥ د :	زيادة دخل الحكومة من كهربة المشروع .
٢٣ د :	جملة الزيادة في الدخل الحكومى .

وبعملية حسابية بسيطة نجد أن السد العالي يرفع الدخل العام إلى ٢٧٨ مليون جنية (٢٥٥ + ٢٣) وإذا قلنا إن المشروع يتكلف ٤٠٠ مليون جنية . كان معنى ذلك أنه يغل ٦٠ ٪ من مصاريفه : أى أنه يغطي نفقاته في أقل من عامين .

* * *

ومشروع السد العالي يربط جميع خطط الإصلاح ، ومشروعات التصنيع والزراعة ، والتوزيع ، والثقافة ، والتعليم ، والاجتماع . ويحسن تصنيف آثار السد العالي . وتوزيعها على ميادينها في الزراعة ، والصناعة ، والاجتماع .



فى الميران الزراعى :

- ستمتد الرقعة الخضراء إلى نحو مليونى فـدان أى أن المساحة المزروعة سترتفع من ٢٠٠ إلى ١٣٠ .
- سنضمن مياه الرى بالكميات المناسبة فى الأوقات المناسبة حتى فى أشح السنين .
- صرف أراضى الوجه القبلى بالراحة بما يودى إلى الاستغناء عن محطات الصرف القائمة أو التى كان مقرراً إنشاؤها .
- وسينخفض مستوى المياه الجوفية فى الأراضى المصرية — الأمر الذى يترتب عليه زيادة إنتاج الوحدة من الأرض .
- سينتهى من قاموس حياتنا حكاية خطر الفيضانات العالية ، وتتوفر مئات الألوف التى كانت تنفق على تعلية الجسور ، وتقويتها
- كما سيرتفع اسم النيل من قائمة أسباب انهيار المنازل الموسمى الذى كان يعزى إلى الفيضان
- سنضمن زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرزاً سنوياً . وكانت المساحة التى تزرع أرزاً تخضع لحالة الإيراد الصيفى للنهر ... فلم نكن نستطيع إبرام الصفقات التجارية لآجال طويلة لأننا لم نكن نعرف إن كانت حالة الإيراد المائى ستسمح أو لا تسمح .
- وأخيراً لم نذكر ثمن الأراضى الجديدة وارتفاع قيمة كثير من الأراضى الحالية ولا يقل هذا وذاك عن ٣٠٠ مليون جنيه .

ورنى الميران الصناعى:

- تأثرت مشروعات التصنيع للسنوات الخمس بالسد العالى ... حتى قبل أن تتم مرحلته التى تنتج الكهرباء .
- فعند إتمام المرحلة الأولى من السد سنحتاج إلى جرارات وآلات وماكينات لتسوية التربة وشق الترع ، وقنح المصارف . ولأجل أن تكون هذه المعدات متوافرة حتى عام ٦٤ فقد أعيد النظر فى توقيتات وترتيب مشروعات السنوات الخمس ، وأعطيت الأولوية لمصانع إنتاج الجرارات ، وآلات إصلاح التربة ... وهكذا يحتاج الأمر إلى تنسيق المشروعات حتى تتكامل وتعطى أحسن النتائج .
- وسنحصل من المشروع فى المرحلة النهائية على قوة كهربية تبلغ ١٠ مليارات كيلوات ساعة ، ويتكلف الكيلوات ساعة نصف مليم .
- ومن المقرر تصدير هذه القوة الكهربائية إلى القاهرة بواسطة ٦ خطوط رئيسية ، ثم توزيعها بواسطة الخطوط الفرعية إلى محافظات الوجه البحرى ، وبهذا يكون الإقليم المصرى كله متصلاً بشبكة كهربية واحدة تغذى البلاد ، والقرى ... حيث تغزو الكهرباء الريف المصرى ، وتدخل بيوت الفلاحين ، وتدير المصانع الريفية ، وتخدم أغراض الزراعة .

○ سيتحسن إنتاج الكهرباء من سد أسوان ، ويضمن لنا قوة ثابتة لا تتأثر بفيضان النهر أو تحاريقه بما يتيح لنا السد العالي من التحكم في موزنات المياه بينه وبين سد أسوان .

* * *

والطاقة الكهربائية هي عصب الصناعة ، ويعتبر نصيب الفرد منها مقياساً لتقدم الأمم أو تأخرها : فكلما قل نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية دل ذلك على فقر البلد في الإنتاج ، وبالتالي هبوط مستوى المعيشة ، وما يتبع ذلك من الفقر ، والجهل ، والمرض ... وكل مظاهر التخلف .

وبمجرد وجود الكهرباء في بلد دليل على مقدار تقدمه بنسبة تطرد مع كمية إنتاجه لهذه الطاقة ..

والطاقة الكهربائية — في هذا — تختلف عن البترول والفحم . فليس وجود مناجم الفحم . أو منابع البترول في بلد دليلاً على تقدم هذا البلد . لأنهما قد يستخرجان للتصدير لا لتحريك عجلات الإنتاج في البلاد التي تحتويهما ، ويفلب — في هذه الحالة أن تكون هذه الثروة نهياً للطامع الاحتكارية التي يسندها الاستثمار كما هي الحال في معظم بترولنا العربي .

الطاقة الكهربائية هي القوة التي لا يستطيع الاستثمار أن يسرقها .. لأنها لا تصدر .. ووجودها في بلد يعنى شيئاً واحداً وهو الاستهلاك . وذلك يعنى التصنيع ، وخدمة أغراض الحياة ، وتطويرها بقدر متوسط نصيب الفرد من هذه الطاقة .

وفي أوائل سنوات هذا العقد كان نصيب الفرد في إنجلترا من الطاقة الكهربائية ١٢٢٤ كيلووات ساعة . وفي فرنسا ٨٢٤ وفي هولندا ٦٨٧ وفي تركيا ٣٨ وفي الهند ١٧ وفي باكستان ٣ .

أما في الإقليم المصري فقد كانت جملة الطاقة المولدة عام ٥٤ هي ١٣٠٩ مليون كيلووات ساعة ، أى أن نصيب الفرد في الإقليم المصري من الطاقة الكهربائية كان في هذا العام نحو ٥٥ كيلووات . وقد ارتفع إنتاج الكهرباء بعد إنشاء المحطات الجديدة إلى نحو مليارين ، وبالتالي ارتفع نصيب الفرد إلى نحو ٨٠ كيلووات وسيقفز هذا المتوسط في هذا العام (١٩٦٠) إلى ١٥٠ كيلووات بعد أن يعطينا مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ١٨٨٠ مليون كيلووات ساعة . أما بعد إنشاء السد العالي (المرحلة الثانية) فسيارتفع نصيب الفرد إلى نحو ٥٠٠ كيلووات ساعة . وهو رقم يضعنا في مكان معقول بين الدول المكهربة .

ويقول الخبراء : إنه كلما زاد متوسط استهلاك الفرد في الكهرباء إلى أربعة أمثاله تضاعف الدخل العام ، فانظر إلى المستوى الذي ستصل إليه عندما يرتفع نصيبك من الكهرباء من ٥٥ كيلووات ساعة إلى خمسمائة . ! ؟

وفي الميدان الاجتماعي:

تشعب آثار السد العالي ، وتفرع فتشمل كل نواحي الحياة ..
تدخل المدارس والمصانع والحقول ، والمتاجر ، والبيوت . فضلا
عن أجهزة الدولة ومراقبها .

فارتفاع الدخل يرفع المقدرة الشرائية مما يزيد الاستهلاك ، ويزيد
الزواج ، ويرفع مستوى المعيشة بصورة عامة ، ويرفع — بالتالى
— مطالب الحياة .

ستظهر آثار البيئة الصناعية فى أسلوب حياتنا ، وطريقة تفكيرنا .
ولذا عرفت الكم-باء سبيلها إلى القرية . وتكهرب الريف
المصرى فسوف تكون آثار ذلك شيئا لا تقسع لوصفه صفحات هذا
الكتاب .

ستكون هناك محافظات ومراكز ، وقرى جديدة تقع فى زمامها
أراضى الاستصلاح الجديدة .

ستنشأ بحيرة عذبة .. بحيرة صناعية هى أكبر بحيرة من نوعها فى العالم
إذ تبلغ مساحتها ٤٠٠٠ كيلومتر مربع أى ما يقرب من ضعف مساحة
البحيرات المصرية الخمس مجتمعة وتباهز محتوياتها بحيرات بحيرة
فيكتوريا ثالثة البحيرات الطبيعية فى العالم فهى أكبر بحيرة يصنعها
الإنسان . ورابعة البحيرات على سبيل الإطلاق . وسوف نستغل هذه

البحيرة في تنمية محصولنا من الثروة السمكية حتى نرفع نصيب الفرد الذي لا يتجاوز الآن ٤ كيلوجرامات — بينما يبلغ نصيب الفرد في اليابان ٥٠ كيلوجراما ، وفي إنجلترا ٢٤ .

ونحن نستورد في كل عام بنحو مليوني جنيه أسماك محفوظة . معلبة ، أو مجففة . أو مدخنة . ولا يزيد محصولنا السنوي عن ٨٠ ألف طن في العام ينتج أكثرها من البحيرات الخمس ، والقليل من البحرين ، والأقل من النيل وفروعه إذ تقدر الأسماك النيلية بحوالي ١٢٪ من محصول الأسماك .

ويقوم قسم بحوث البحيرات بالدراسات المستفيضة في هذا الشأن فمثل هذه البحيرة بمنتجاتها ، واتساعها تكون مزرعة جيدة ، ومربي طبيعيا لأسماك النيل ، وتربية الصدفيات أيضا فتنشأ صناعات ، وتنمو صناعات ، ويتضاعف محصولنا من السمك ، وتكسر أزمة اللحوم .

هذه هي آثار السد العالي ، وبذلك فوائده ومزاياه ... فماذا عن أضراره ؟ ...

وتسأل : هل للسد العالي أضرار ؟ ...

ويقولون : إن للرد شيكا وإن لكل شيء ثمننا ... وما أزهده هذا الثمن الذي نشترى به حياتنا الحرة ، ولطوينا به مستقبلنا نحو الصناعة ، وانبساط الرقعة الخضراء . ولكننا استيقنا لعناصر البحث نضع بين يدي القارئ هذه النقاط :

١ — الأرض التي ستغمرها مياه السد وأنت تعرف أن مساحة

الخزان تبلغ ٤٠٠ كم . م . وأنها تمتد ٥٠٠ كم منها ٣٥٠ كم في أراضي الإقليم المصرى والباقي في السودان وليست هذه المساحة كلها متأثرة بمياه السد العالى . ففيها مجرى النيل نفسه وهى مساحة تغمرها المياه دائماً . قبل السد وبعده ، وفيها الأراضي التي لم تكن تزرع وهى أكثرها ، وفيها الأراضي التي كانت تزرع إلى حد ما ، ويبقى بعد ذلك بضعة ألوف من الأفدنة سيمنحنا السد بدلاً منها نحو مليوني فدان ... كما سيمنح إخواننا في السودان نحو ثلاثة ملايين من الأفدنة وفوقها خمسة عشر مليوناً من الجنهات .

٢ — الآثار المصرية القديمة التي ستغطيها مياه السد إلى الأبد .

فمنذ نحو خمسة وثلاثين قرناً من الزمان حدث انقلاب خطير في النوبة ... فقد توحدت مع الإقليم المصرى ، وانتشرت فيها الثقافات ، والديانات ، والآلهة المصرية ، وأقيمت فيها المعابد والآثار .

وقد بقى من هذه الآثار ١٩ معبداً على امتداد ٣٨٠ كم من الشاطئ النوبى .

ومن هذا التراث الحضارى معابد فيلا ، والكلايشة ، وبيت الوالى والدكه ، والسبوع ، ولكن أهمها معبد « أبى سنبل » ، ويعتبر من أهم الأعمال الفنية فى التاريخ البشرى ... وعلى جدرانها الآثار الوحيد لمعركة قادش .

وقد أصدرت مصلحة الآثار المصرية ، نداء استغاثة إلى علماء العالم ، وجامعائه ، وجمعياته الأثرية لمعاونتها فى انقاذ هذه المستندات التاريخية من الغرق ، وفى عام ١٩٥٦ أنشأت الحكومة مركزاً لتسجيل

آثار بلاد النوبة — كما أصدر وزير الارشاد القومى نداء إلى العالم ليد يد المعونة لاتقاذ هذه الآثار. واستجاب لاستغاثة علماء المصروولوجيا من كل مكان . وأرسلت منظمة اليونسكو خبراءها فى ترميم المعابد ونقلها ، وانهى الأمر إلى وضع مشروع لاتقاذ آثار بلاد النوبة ، وأصبحت آثار النوبة مسألة تعالج على الصعيد الدولى باعتبارها تراثاً إنسانياً ، وجدارا فى بناء الحضارة البشرية .

٣ — العناصر الغذائية التى ستخسرهما التربة فى الإقليم المصرى . ويقول خبراء وزارة الزراعة إن العناصر الغذائية التى تصل إلى الإقليم المصرى كل عام مع مياه الفيضان تبلغ ١٣ مليون طن يقدر ثمنها بنحو مليون جنيه . ولما كان السد العالى سيحتجز مياه الفيضان ، لذلك . فإن أكثر الموارد الطميه سيرسب فى حوض الخزان فلا يصل إلى أرض الإقليم المصرى غير ثلاثة ملايين من الأطنان ، تحتوى على ما قيمته ٢٣ ألف جنيه من العناصر الغذائية أى أننا سنخسر ما قيمته ٧٧٠ ألف جنيه . ولكن هذا سيعوض من الكهرباء والسجاد

٤ — ويتصل برسوب الطمى فى حوض خزان السد تغيير فى صناعة مواد البناء ... وبخاصة صناعة الطوب . لأن هذه الصناعة تعتمد على الطمى أساساً فى صناعة نحو مليارى طوبة فى كل عام ، وقد كانت هذه المسألة موضوع الدراسة فى مركز البحوث الذى أشار إلى حل هذه المشكلة بالاعتماد على الخامات الإقليمية تبعاً لطبيعة كل إقليم .

وليس بنا أن نضع هذه النقاط فى كفة أمام قوات السد العالى

مرمزاياه ، فالأمر لا يعدو استعراض المشروع من جميع جوانبه وشتى
قواياه .

* * *

وبعد . فنحن ننتهى من كتابة هذه السطور في الوقت الذى يطلق
فيه جمال عبد الناصر شارة البدء فى تنفيذ المرحلة الأولى ...
إن العالم كله يترقب صوت الانفجار ... ليس انفجار الدناميت
الذى يفتت صخور المنطقة . ويشقها انفاقا وقنوات ... ولكن صوت
انفجار الإرادة الحرة فى بلادنا العربية
إنه تغير التعبئة .

إننا ندخل اليوم معركة حاسمة مع النهر .
إننا نقهر الطبيعة ، ونسخر عناصرها ، ونستخدم قواها .
إننا اليوم — فقط — نضع النهاية لأكبر معركة فى التاريخ .
معركة الإنسان مع الطبيعة على شاطئ النيل ، تلك التى استمرت أكثر
من خمسة آلاف عام !

وقبل أن نضع القلم ، نعود فتؤكد أن السد العالى ليس مجرد
المعجزة التى تنشق عنها عبقرية الحياة فى بلادنا . ولكنه الآثار المترتبة
على بنائه ، إنه ذلك المجتمع المتطور الجديد الذى نبنيه بعقولنا ،
وأموالنا ، وسواعدنا .

ومن هنا كبر السد عن أن يكون مشروعاً حكومياً تضطلع به
أجهزة الدولة وحدها . إنه مشروع ثورى يمليه تاريخنا العريض ،
ويبنيه هذا الشعب بقوته الخلاقة المبدعة .

وإذا كان عبء البناء يقع على عاتق هذا الجيل فلأنه — كما يقول
جمال عبد الناصر — على موعد مع القدر .



اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩

وقد تمت هذه الاتفاقية في صورة مذكرتين متبادلتين في يوم واحد (٧ مايو سنة ١٩٢٩) بين محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ، واللورد جورج لويد مندوب بريطانيا السامي في مصر يومئذ .

من رئيس مجلس الوزراء إلى المندوب السامي .

يا صاحب الفخامة .

تأييداً لمبادئنا الأخيرة أشرف بأن أبلغ فخامتكم آراء الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل الري .

إن الحكومة المصرية توافق على أن البت في هذه المسائل لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان ، غير أنها مع إقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التي تسبق عقد مثل هذا الاتفاق .

ومن الواضح أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذي يستعمله السودان الآن .

ولقد كانت الحكومة المصرية دائماً — كما تعلم فخامتكم — شديدة الاهتمام بعمران السودان ، وستواصل هذه الخطة ، وهي لذلك مستعدة للاتفاق على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية ، والتاريخية في مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها

الزراعى ، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل بعد فى هذه المذكرة .

وبناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت اليها لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ م المرفق تقريرها بهذه المذكرة ، والذي يعتبر جزءا لا يتفصل من هذا الاتفاق ، على أنه نظراً للتأخير فى إنشاء خزان جبل الأولياء الذى يعتبر بناء على الفقرة الأربعين من تقرير لجنة مياه النيل مقابلاً لمشروعات رى الجزيرة . ترى الحكومة المصرية أن تعدل تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجياً من النيل للسودان فى أشهر الفيضان كما هو مبين بالبند ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ متراً مكعباً فى الثانية قبل سنة ١٩٣٦ . وأن يكون من المفهوم أن الجدول المذكور فى المادة السابق ذكرها يبقى بغير تغيير حتى يبلغ المأخوذ ١٢٦ متراً مكعباً فى الثانية ، وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل . فهى إذن قابلة للتعديل كما نص ذلك فى التقرير ومن المفهوم — أيضاً — أن الترتيبات الآتية ستراعى فيما يختص بأعمال الرى على النيل .

١ — إن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم بخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاء كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه ، وموازانات الخزانات جارية طبقاً لما تم الاتفاق عليه .

وتسرى الاجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ ، والمتفق عليها
بين وزير الأشغال ومستشار حكومة السودان من تاريخ الموافقة على
هذه المذكرة .

٢ — ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى
أو توليد ، ولا تتخذ أى إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات
التي ينبع منها . سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة
البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو
تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر
بمصالح مصر .

٣ — تلتزم الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة
ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل في السودان دراسة
ورصد أوافين .

٤ — إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على
النيل أو فروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر ،
تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من إجراءات
للمحافظة على المصالح المحلية . ويكون إنشاء هذه الأعمال وصياتها
وإدارتها من شأن الحكومة المصرية ، وتحت رقابتها رأسا .

٥ — تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا
وساطتها لدى حكومات المناطق التي تحت نفوذها لكي تسهل للحكومة
المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات ، والأعمال من قبيل ما هو

حين في الفقرتين السابقتين .

٦ — لا يخلو الحال من أنه في سياق تنفيذ الأمور الميمنة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك في تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفاصيل الفنية ، أو الادارية فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل . فإذا نشأ خلاف في الرأي فيما يخص بأى حكم من الأحكام السابقة ، أو تنفيذه ، أو مخالفته . ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما ، رفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة .

٧ — لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماساً بمراقبة ، وضبط النهر خان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة في مسألة السودان .

وانى انتهز هذه الفرصة لأجدد لفخامتكم فائق احترامى .

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة في ٧ مايو ١٩٢٩

محمد محمود

من مندوب بريطانيا السامى في مصر إلى رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

أتشرف بأن أخبر دولتكم بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم دولتكم بإرسالها إلى اليوم .

ومع تأييدى للتواعد التى تم الاتفاق عليها كما هى وارده فى مذكرة دولتكم فانى أعبر لدولتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت إلى حل لا بد أنه سيزيد فى تقدم مصر والسودان ورخائهما

وإن حكومة جلالة الملك بالمملكة المتحدة لتشاطر دولتكم الرأى
فى أن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرى على أساس تقرير
لجنة مياه النيل ، وأنه لا تأثير له على الحالة الراهنة فى السودان .
وفى الختام أذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف
بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل . وأقرر أن حكومة جلالة
الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة
البريطانية كما تؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ ، وتفاصيل
هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد
وانى انتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامى .

لويد : المندوب السامى

القاهرة فى ٧ مايو عام ١٩٢٩

اتفاق بشأن التعاون الاقتصادى الفنى بين الجمهورية العربية المتحدة . والاتحاد السوفيتى لبناء المرحلة الأولى من السد العالى

أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات
السوفيتية الاشتراكية بدافع من العلاقات الودية بين البلدين ورغبة فى
زيادة وتوطيد التعاون الاقتصادى والفنى بينهما على أساس من المساواة
وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والاحترام الكامل للكرامة والسيادة
القومية فى كل من البلدين ، ونظرا لما لإنشاء السد العالى بأسوان من
عظيم الأهمية الاقتصادية القومية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة قد
اتفقنا على ما يأتى : —

مادة (١)

تلبية لرغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى تنمية اقتصادها
القومى فان حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تبنى
موافقتها على التعاون مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى إنشاء المرحلة
الأولى من السد العالى بأسوان .

وتتضمن هذه المرحلة انشاء الجزء الامامى من قطاع السد الرئيسى نفسه بارتفاع ٥٠ مترا وبطول ٦٠٠ متر والسد الخلقى بارتفاع ٢٧ مترا وطول ٦٠٠ متر وانشاء اعمال تحويل المياه والبوابات والمعدات والآلات اللازمة لهذه الاعمال مع ملاحظة أن هذه الابعاد تقريبية وسيتفق الطرفان عليها أثناء عمل مباحث تفاصيل التصميم أو عندما تدعو الحاجة أثناء التنفيذ .

وتتضمن المرحلة الاولى أيضا مشروعات تحويل الحياض ومشروعات الرى واصلاح الاراضى وذلك لاستغلال المياه الاضافية الناتجة من هذه المرحلة وسيحدد مقدار المعونة التى سيقدمها الجانب السوفيتى بالاتفاق بين الطرفين لتنفيذ هذه المشروعات بعد اتمام الجمهورية العربية المتحدة أعمال المباحث اللازمة لهذه المشروعات .

ومن المفهوم بين الطرفين أن جميع المصروفات التى يتكبدها الجانب السوفيتى سواء كانت لبناء السد نفسه أو لتنفيذ أعمال الرى وتحويل الحياض والتى تتم على حساب القرض ستغطى فى حدود مبلغ القرض المقدم وفقا لاحكام المادة (٥) من هذا الاتفاق .

مادة (٢)

تحقيقا للتعاون المنصوص فى المادة الأولى من هذا الاتفاق تقوم حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بما يلى :

(١) تقوم بواسطة الهيئات السوفيتية باعداد برامج تنفيذ الأعمال وكذلك الأبحاث والدراسات اللازمة التى يتفق عليها بين الجانبين بقصد

إدخال أية تعديلات على تفاصيل التصميم قد تظهر ضرورتها وفقا لما يتفق عليه مع الجهات المختصة بالجمهورية العربية المتحدة على أن يتم ذلك جميعه في أقصر وقت ممكن وطبقا للشروط والأوضاع الهيدروليسيكية والبيانات الأساسية الموضوعة بمعرفة الجمهورية العربية المتحدة على أن تمشي هذه التعديلات مع تصميم السد في مرحلته النهائية .

ب) تقوم وفقا لما يتفق عليه الطرفان بتوريد البوابات والآلات والمعدات — مع مجموعة من قطع الغيار اللازمة لها — وكذلك المواد اللازمة لانشاء وتشغيل أعمال المرحلة الأولى وما يتصل بها من مشروعات على أتم وجه والتي لا يتيسر وجودها بالجمهورية العربية المتحدة ج) تقديم المعونة الفنية اللازمة للانشاء ولهذا الغرض ستوفد العدد اللازم من الاختصاصيين السوفيت وفقا لما يتفق عليه الطرفان .

مادة (٣)

تقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتكوين هيئة خاصة لإدارة المشروع يعهد اليها بالشئون الإدارية والفنية والمالية . ويعهد بتنفيذ الأعمال التي تطلبها حكومة الجمهورية العربية المتحدة للمرحلة الأولى من السد العالي إلى مقاولين يتم اختيارهم بموافقة الطرفين وذلك على أساس استخدام المعدات السوفيتية والاستعانة بالاختصاصيين والفنيين السوفيت .

ويتضمن العقد الذي يبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والمقاولين علاوة على تصميم ومواصفات الأعمال كل التزامات المقاولين

وكذلك الخدمات والتسهيلات التي تقدمها حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

وتشرف الهيئة المشار إليها على المقاولين للتأكد من قيامهم بتنفيذ الالتزامات المطلوبة منهم وفقاً لنصوص العقد على أن تقوم من جانبها بالتسهيلات والخدمات المنصوص عليها في العقد .

مادة (٤)

تكون الهيئات السوفيتية مسئولة عن الإدارة الفنية لإنشاء الأعمال للمرحلة الأولى من السد العالي بأسوان وإنجاز كل هذه الأعمال على أتم وجه وسلامتها وتركيب الآلات والمعدات وإعدادها للتشغيل وذلك في المواعيد التي يتفق عليها الطرفان وبشرط أن تفي الهيئة الخاصة بالمقاولين المشار إليهم في المادة الثالثة من هذا الاتفاق بالتزاماتهم في أعمال المباحث والإنشاء والتركيب طبقاً لبرنامج التنفيذ لمثل هذه الأعمال والذي يتفق عليه الطرفان .

ولهذا الغرض توفد الهيئات السوفيتية إلى الجمهورية العربية المتحدة خبيراً فنياً ذا مؤهلات عالية مع العدد اللازم من المهندسين والفنيين والعمال المهرة وفقاً لاتفاق الطرفين .

ويقوم الخبير السوفيتي بمعاونة رئيس الهيئة المشار إليها في المادة (٣) ويتم بالاتفاق بينهما تنسيق العمل بين الاختصاصيين السوفيت والاختصاصيين الجمهورية العربية المتحدة في الإشراف الفني على الأعمال المشار إليها .

مادة (٥)

تقدم حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرضا مقداره ٤٠٠ مليون روبل (أربعمائة مليون روبل) (يعادل الروبل ٢٢٢١٦٧,٠ جرام من الذهب الخالص) وذلك لتغطية نفقات ما تقوم به الهيئات السوفيتية فيما يختص بوضع برامج تنفيذ المشروع وأعمال البحث والدراسات وتسليم الآلات والمعدات والمواد على أساس الاسعار تسليم الموانئ السوفيتية (قرب) وايضا نفقات سفر الاخصائيين السوفيت عند سفرهم من الاتحاد السوفيتي إلى الجمهورية العربية المتحدة وعودتهم منها وذلك وفقا للعادة (٢) من هذا الاتفاق .

وفي حالة زيادة الثمن الاجمالي للماكينات والمعدات والبوابات والمواد السابق ذكرها مقدراً على أساس سعر التسليم بالموانئ السوفيتية (قرب) ومصاريف انتقال الاخصائيين السوفيت كذلك مصاريف الهيئات السوفيتية شاملة ما يحتاج اليه من مساعدات فنية مما يدخل تحت هذا الاتفاق — عن مبلغ القرض وقدره ٤٠٠ مليون روبل ، فان حكومة الجمهورية العربية المتحدة تؤدي هذه الزيادة الى حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عن طريق تسليم بضائع من الجمهورية العربية المتحدة طبقا لاتفاق التجاره والدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصري) والاتحاد السوفيتي ،

مادة (٦)

تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة المبالغ المستخدمة من القرض المقدم لها طبقا للمادة (٥) من هذا الاتفاق على اثنى عشر قسطا سنويا متساويا تبدأ بعد عام من تاريخ اتمام أعمال المرحلة الاولى للسد العالى بأسوان وملء الخزانات بحيث لا يتأخر ذلك عن أول يناير سنة ١٩٦٤ . ويعتبر تاريخ استخدام القرض بالنسبة الى الآلات والمعدات والمواد تاريخ بوايصة الشحن أما بالنسبة الى أداء نفقات أعمال التصميم والابحاث والدراسات وكذلك نفقات ايفاد الاخصائيين السوفيت الى الجمهورية العربية المتحدة فيعتبر تاريخ استخدام القرض هو تاريخ الفواتير الخاصة بذلك .

وسعر فائدة القرض ٢.٥ في المائة سنويا وتسرى الفوائض من تاريخ استخدام كل جزء من القروض على أن تؤدى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام التالى للعام الذى استحققت فيه .

مادة (٧)

تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة القرض وفوائده وذلك بأن تدفع بالجنيه المصرى (سعر الجنيه المصرى يساوى ٢٥١٨٧ ٢٥٠) جرام من الذهب الخالص (المبالغ المستحقة فى حساب خاص يفتح فى البنك المركزى بالجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) لصالح بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

ويحسب سعر الروبل بالنسبة الى الجنيه المصرى على أساس سعر

التعادل الذهبي بين العملتين في يوم الدفع .

وتستخدم الهيئات السوفيتية جميع المبالغ المدفوعة في هذا الحساب في شراء سلع من الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) وفقا لاتفاق التجارة والدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) والاتحاد السوفيتى .

كما يجوز تحويل أية مبالغ مدفوعة في هذا الحساب الى جنيهات استرلينية أو إلى أية عملة أخرى قابله للتحويل المتفق عليها الطرفان .
وإذا تغير سعر التعادل للجنيه المصرى فيعاد من تاريخ حدوث هذا التغير تقويم رصيد حساب بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لدى البنك المركزى بالاقليم المصرى بالجمهورية العربية المتحدة طبقا للتغير الذى يطرأ على ما يحتويه الجنيه المصرى من الذهب .

مادة (٨)

يقوم كل من البنك المركزى بالاقليم المصرى بالجمهورية العربية المتحدة وبنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بفتح حسابات خاصة لتسجيل العمليات المتعلقة باستخدام القرض الممنوح وفقا لهذا الاتفاق وأدائه وكذلك الفوائد المستحقة وفقا له كما ينفقان على الترتيبات المالية الفنية اللازمة لتنفيذه .

مادة (٩)

تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة الى الجانب السوفيتى جميع

النفقات التي تكبدها الهيئات السوفيتية فيما يتعلق بنفقات المسكن والمأكل وكذلك مصاريف سفر الاخصائيين السوفيت داخل حدود الجمهورية العربية المتحدة الموفدين لتقديم المعونة الفنية طبقا لهذا الاتفاق ووفقا للشروط الواردة بالعقود الخاصة ويتم أداء النفقات المشار اليها عن طريق اضافة هذه المبالغ بالجنيه المصرى الى حساب المتحصلات ، المفتوح لدى البنك المركزى للجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) لصالح بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وفقا لاتفاق الدفع المعمول به بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

مادة (١٠)

يكون توريد المعدات والآلات والمواد وكذلك (القيام باعداد المشروع والدراسات وأعمال البحث وإيفاد الاخصائيين السوفيت الى الجمهورية العربية المتحدة وفقا لشروط العقود التي تبرم بين الهيئة الخاصة بالجمهورية العربية المتحدة والهيئات السوفيتية المختصة وفقا لما ورد بالبند الثالث من هذا الاتفاق .

وتحدد العقود بصفة خاصة المقادير والتواريخ والأثمان والضمانات الخاصة بنوع المعدات والآلات ومطابقتها للطاقات المحددة ومسئولية كل من الجانبين فى الظروف الخارجة عن إرادة أى منهما ومخالفة أحكام براءات الاختراع وكذلك أحكام وشروط تنفيذ التزامات

الجانب السوفيتي وفقا لهذا الاتفاق .

وتحدد أسعار المعدات والآلات والمواد التي تسلم إلى الجمهورية العربية المتحدة من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وفقا لهذا الاتفاق على أساس الأسعار في الأسواق العالمية .

مادة (١١)

مع عدم الاخلال بأحكام المادة الخامسة باستخدام القرض لتغطية أثمان الآلات والمعدات والمواد لتسليم الموانئ السوفيتية على أساس السعر (فوب) ، يتم توريد الآلات والمعدات والمواد التي يقدمها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مؤمنا عليها في موانئ الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصري — سيف)

وتؤدي مصاريف الشحن والتأمين على حدة على أساس السعر الفعلي وذلك وفقا لاتفاقي التجارة والدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصري) والاتحاد السوفيتي .

ويكون النقل البحري للمهمات والآلات والمواد السابق ذكرها بعاليه وفقا لاتفاقية النقل البحري المبرمة بين البلدين بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٨ .

مادة (١٢)

في حالة حدوث أى نزاع أو خلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والهيئات السوفيتية حول أى موضوع يتصل بهذا الاتفاق أو بتنفيذه يتشاور في شأنه ممثلو حكومتى الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات

السوفيتية الاشتراكية للوصول إلى اتفاق بشأن النزاع أو الخلاف المشار إليه .

يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه على أن يتم ذلك في أقصر وقت ممكن ويصبح الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه في موسكو .

حرر هذا الاتفاق بمدينة القاهرة في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ من نسختين أحدهما باللغة العربية والأخرى باللغة الروسية ولكل منهما نفس القوة القانونية .

اتفاقية مياه النيل

لسنة ١٩٥٩ وملحقاتها

نظراً لأن نهر النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطاً كاملاً
لزيادة إirاده للارتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية
العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الآن . .

ونظراً لأن هذه الأعمال تحتاج في انشائها وإدارتها إلى اتفاق
وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الاستفادة منها واستخدام مياه النهر
بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلية .

ونظراً إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩ قد نظمت
بعض الاستفادة بمياه النيل . ولم يشمل مداها ضبطاً كاملاً لمياه النهر فقد
اتفقت الجمهوريتان على ما يأتي : —

أولاً : الحقوق المكتسبة الحاضرة :

١ — يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر
النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول
على الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إirاده المنوه

عنها في هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ ملياراً من الأمتار المكعبة
مقدرة عند أسوان سنوياً .

٢ — يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر
هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها .
ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند
أسوان .

ثانياً : مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين .

١ — لضبط مياه النهر والتحكم في منع انسياب مياهه إلى البحر
توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد
العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر
على النيل .

٢ — وتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان
على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق
وأي أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

٣ — يحسب صافي الفائدة من السد العالي على أساس متوسط إيراد
النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالى المقدر بنحو ٨,٤ ملياراً
سنوياً من الأمتار المكعبة ، ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة
للجمهوريتين وهى المشار إليها في البند (أولاً) مقدرة عند أسوان كما
يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي فينتج من ذلك

صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين :

٤ - يوزع صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في البند السابق بين الجمهوريتين بنسبه $\frac{1}{4}$ للسودان إلى $\frac{3}{4}$ للجمهورية العربية المتحدة في ظل متوسط الإيراد في المستقبل في حدود متوسط الإيراد المنوه عنه في البند السابق . وهذا يعني أن متوسط الإيراد إذا ظل مساوياً لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدرب ٨٤ ملياراً وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالي بعشرة مليارات ، فإن صافي فائدة السد العالي يصبح في هذه الحالة ٢٢ ملياراً ويكون نصيب جمهورية السودان منها $\frac{1}{4}$ ملياراً ونصيب الجمهورية العربية المتحدة $\frac{3}{4}$ مليار . وبضم هذين النصيبين إلى حقيهما المكتسب فإن نصيبهما من صافي إيراد النيل بعد تشغيل السد العالي الكامل يصبح $\frac{1}{4}$ مليار للجمهورية السودان و $\frac{3}{4}$ ملياراً للجمهورية العربية المتحدة .

فإذا زاد المتوسط فإن الزيادة في صافي الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين .

٥ - لما كان صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في الفقرة (٣) يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي مستبعداً من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وقواقد التخزين المستمر في السد العالي فإنه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالي الكامل .

٦ - توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية تعويضاً شاملاً عن الأضرار التي تلحق بالملكيات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ (مساحة) ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التي اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق .

٧ - تعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ اجراءات ترحيل سكان حلقا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائياً قبل يوليو سنة ١٩٦٣ .

٨ - من المسلم به أن تشغيل السد العالي الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهوريه العربيه المتحدة عن التخزين في جبل الأولياء .

ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء في الوقت المناسب .

ثالثاً : مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل .

نظراً لأن كميات من مياه حوض النيل تضيع الآن في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوبات فمن المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعى في البلدين فإن الجمهوريتين توافقتان على ما يأتى : -

١ - تتولى جمهورية السودان - بالاتفاق مع الجمهوريه العربيه المتحدة - إنشاء مشروعات زيادة لإيراد النيل بمنع الضائع من

مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوبات وفروعه وحوض النيل الأبيض ويكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما منصفة ويسهم كل منهما في جملة التكاليف بهذه النسبة أيضا . وتتولى جمهورية السودان الاتفاق على المشروعات المتوء عنها من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها في التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها في فائدة هذه المشروعات .

٢ — إذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة بناء على تقدم برامج التوسع الزراعي الموضوعه ، الى البدء في أحد مشروعات زيادة ايراد النيل المتوء عنها في الفقرة السابقة بعد اقرار من الحكومتين في وقت لا تكون حاجة — جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذي يناسبها للبدء في المشروع وفي خلال سنتين من تاريخ هذا الاخطار يتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبه في المياه التي يديرها المشروع في التواريخ التي يحددها لهذا الانتفاع ويكون هذا البرنامج ملزما للطرفين . وعند انتهاء السنتين فإن الجمهورية العربية المتحدة تبدأ في التنفيذ بتكاليف من عندها .

وعندما تنهى جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقا للبرنامج المتفق عليه فإنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التي حصلت عليها من صافي فائدة المشروع على ألا تتجاوز حصة أي من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع .

رابعاً : التعاون الفنى بين الجمهوريتين .

١ - لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتى الجمهوريتين . وللسير فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده وكذلك لاستمرار الارصاد المائية على النهر فى أحباسه العليا توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية المتحدة ، بعدد متساو من كل منهما يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ويكون اختصاصها .

١ - رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة ايراد النيل والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتى الجمهوريتين لأقرارها

ب - الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان

ج - تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقام على النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التى تقام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين فى البلاد التى تقام فيها هذه المشروعات .

د - تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار اليها فى الفقرة (ج) بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل . من موظفى الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك خزان السد العالى وسد أسوان وطبقاً لما يبرم من اتفاقات

مع البلاد الأخرى عن مشروعات اعالي النيل المقامة داخل حدودها

٥ — لما كان من المحتمل أن تتوالى السنوات الشحيحة الإيراد ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالي لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة في أية سنة من السنين فإنه يكون من عمل الهيئة أن تضع نظاما لما ينبغي أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة في السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضرراً على أى منهما وتتقدم بتوصياتها في هذا الشأن لتقرها الحكومتان .

٢ — لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين في البند السابق ، ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته في كامل أحباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الاشراف الفنى للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة ويوغندا .

٣ — تصدر الحكومتان قرارا مشتركا بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين وللهيئة أن تجتمع في القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل ، وعليها أن تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها وأعمالها الفنية والإدارية والمالية .

خامسا : أحكام عامة .

١ — عند ما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث في شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فإن

حكومتى جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة تتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار اليها ، ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار اليها .

وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فانه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع — بالاتصال بالمختصين فى حكومات البلاد ذات الشأن — كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الأعمال . وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الاشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية

٢ — نظراً إلى أن البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب من مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن تبحثا سوياً مطالب هذه البلاد وتتفقا على رأى موحد بشأنها وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منهما فان هذا القدر محسوباً عند أسوان يخضع مناصفة بينهما وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوّه عنها فى هذا الاتفاق مع المختصين فى البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عايتها .

سادساً : فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالى الكامل .

نظراً لأن انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما فى صافى فائدة السد العالى لن يبدأ قبل بناء السد العالى الكامل والاستفادة منه فان

الطرفين يتفقان على نظام توسعتهما الزراعى فى فترة الانتقال من الآن إلى قيام السد العالى الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة .

سابعاً : يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من الطرفين المتعاقدين على أن يخطر كل من الطرفين الطرف الآخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسى .

ثامناً : يعتبر الملحق رقم ١ والملحق ٢

١ - و - (ب) المرفقان بهذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منه
حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧ جمادى الأولى
سنة ١٣٧٩ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

اللواء طلعت فريد

زكريا محي الدين

ملحق رقم ١

نصى خاص بالسلفة المائية التى تطلبها الجمهورية العربية المتحدة ...
توافق جمهورية السودان على مبدأ منح الجمهورية العربية المتحدة سلفة
مائية من نصيب السودان من مياه السد العالى يمكن أن تواجه بها ضرورة
المضى فى برامجها المقررة للتوسع الزراعى .

ويكون طلب الجمهورية العربية لهذه السلفة بعد أن تراجع برامجها
خلال خمس سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق فإذا أسفرت مراجعة
الجمهورية العربية عن استمرار احتياجها إلى السلفة فإن جمهورية السودان
تمنحها سلفة لا تزيد عن مليار ونصف من نصيبها بحيث ينتهى استخدام
هذه السلفة فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

ملحق رقم ٢

وقد تبادل كل من رئيس الوفدين نص الملحق التالي الخاص بالتعويضات عن الأراضي التي سيغرقها السد العالي في وادي حلفا .

بالإشارة إلى المادة د ثانيا ، فقرة د ٦ ، من الاتفاق الموقع بتاريخ اليوم بشأن الانتفاع الكامل بمياه النيل سيتم دفع تعويضات قدرها ١٥ مليون جنيه مصري بالسترليني أو بعملة ثالثة يتفق عليها الطرفان محتسبة على أساس سعر ثابت قدره ٢,٠٨٧١٥٦ دولارا أمريكيا للجنيه المصري الواحد وبناء على ما تم التفاهم عليه ستقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفع هذا المبلغ مقسطا على الوجه الآتي :

٣ ملايين جنيه مصري في أول يناير سنة ١٩٦٠

٤ ملايين جنيه مصري في أول يناير سنة ١٩٦١

٤ ملايين جنيه مصري في أول يناير سنة ١٩٦٢

٤ ملايين جنيه مصري في أول يناير سنة ١٩٦٣

مراجع الكتاب

الحقائق والأرقام التي انتظمتها قصة السد العالي رجعت إليها في
لمصادر الآتية :

- الحضارة المصرية : جوستاف لوبون تعريب م. صافق رستم .
- تقويم النيل : أمين نسامى .
- الآلات الزراعية في مصر القديمة .
- الأثر الجليلي لقدماء وادى النيل : أحمد نجيب
- العقد الثمين في محاسن وبدائع آثار الأقدمين : أحمد كمال .
- على هامش التاريخ المصرى القديم : عبد القادر حمزه .
- السودان من التاريخ القديم : عبد الله حسين .
- مصر في عام : للمؤلف ج ١ و ٢ و ٣
- المجلس الدائم لتنمية الانتاج : ١٩٥٥
- السد العالي : المهندس احمد فرج .
- ضرورة المبادرة بتنفيذ السد العالي .
- في أعقاب الثورة : عبد الرحمن الرافعى .

- أفريقيا حلم الاستعمار .
 - رائد القومية العربية : توم ليتيل .
 - السد العالي في أسوان : مالمشيف « البرافدا » .
 - السد العالي هندسته واقتصادياته : الدكتور حسن زكى
 - ولا بد أن تنوه بالأحاديث القيمة التي اهتمنا بها المهندس :
 - احمد الزرقاني . فقد كانت دروسا أفدت منها في تصميم هذه
 - السيرة .
-

مكتبة الكاتب

الموضوع	ص
إهداء	٣
مقدمة	٩
قصة السد العالي	١٥
ماذا يقول التاريخ :	١٧
النيل صانع الحياة وباني الحضارة .. كيف التقى الانسان بالنيل .. حضارة الزراعة .. ربط أجزاء الوادي والدلتا .. أول وحدة سياسية في العالم .. محاولات بشرية لمعالجة فكرة التخزين المستمر .. بحيرة موديس .. مقياس النيل .. وقف سياسة ترويض النهر .. اختلاف العلاقات بين النيل والإنسان في في حوض النهر .. أوغنده .. منطقة السدود .. أثيوبيا .. الإقليم المصري والسودان .. النيل مصدر غير ثابت الإيراد .. مخاطر الفيضانات العالية والمنخفضة .. الإله خانوه ورع .. في عهد المستنصر .. ترويض النيل ضرورة .	

الموضوع	ص
وماذا تقول الأرقام :	٣٧
متوسط إيراد النهر . احتياجات الري الحالية .. اختلاف إيراد النهر مشكلة في بلادنا وحدها .. تشخيص المشكلة في الإقليم المصرى .. نظرية تخزين المياه في مجرى النيل .. القناطر الخيرية .. سد أسوان خزان جبل الأولياء .. التخزين السنوى .. مشروع ضبط مياه النيل (برنامج ١٩٤٩) .. مشروع السد العالى .. خزان الروصيرص .. التشخيص الاجتماعى للوامع المصرى .. تركة العهد البائد .. النهر يرسم الحل الطبيعى .	
على الطريق :	٥٤
فكرة التخزين المستمر .. مؤتمر السدود والقناطر ببلجيكا .. الثورة تقبى السد العالى .. دراسات وأبحاث شركة هوخنيف .. التصميم المبدئى والتصميم المعدل ... الخبراء العالميون .	
معركة السد العالى :	٦٣
معركة ضد الطبيعة .. ومعركة الاستعمار .. فى الجنوب فائدة السد بالنسبة للسودان .. العلاقات بين الاقليم المصرى والسودان .. أزمة الحدود (حلايب) ..	

ص	الموضوع
	أزمة المياه .. اتفاقية ١٩٢٩ .. مصرع السيرلى ستاك باشا .. الانذار البريطانى .. استقالة سعد زغلول ... وزارة إتقاذ ما يمكن إتقاذه .. لجنة مياه النيل ... حل مجلس النواب ... الوزارة الائتلافية ... تصدع الائتلاف ... اليد الحديدية .. توقيع اتفاقية ١٩٢٩ أصابع الاستعمار .. إلغاء الاتفاقية .. الجفوة المفتعلة الثورة السودانية .. عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين .. مفاوضات .. اتفاقية ٨ نوفمبر لسنة ١٩٣٩
٩٢	وعروض التمويل :
	المعونة الانجلو أمريكية .. قرض البنك الدولى .. العرض الروسى .. أصابع الصهيونية .. فى مهبط الرياح .. رفض الشروط ، والقيود ... سحب عروض التمويل ... محاولات التشكيك فى سلامة اقتصادنا ... يوم الاسكندرية ... الرئيس يروى قصة السد العالى ... تأميم القناة ... الضغط الاقتصادى ... تجميد الأرصدة .. مؤتمر لندن ... هيئة المنتفعين .. مؤامرة المرشدين ... فى هيئة الأمم ... المبادئ السته ... هجوم إسرائيل ... الإنذار الانجلو فرنسى ... العدوان ... النصر ... استئناف أعمال السد العالى ...

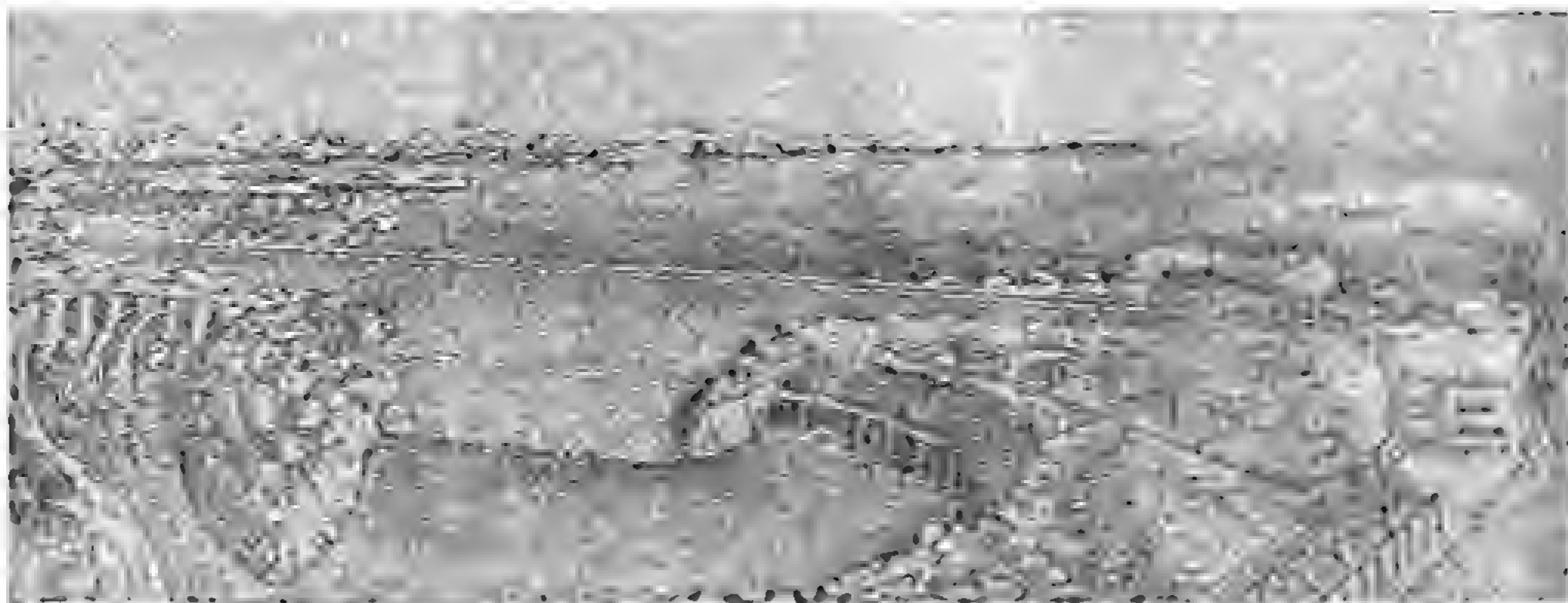
الموضوع	ص
مشروع السنوات الخمس ... عبد الحكيم عامر في روسيا ... ٤٠٠ مليون روبل ... تكوين اللجنة العليا للسد العالي ... اللجان الفرعية ... البدء في تنفيذ المشروع ... وفد الخبراء السوفيت ... الاتفاقية العربية الروسية ... بلاغ مشترك ... نصوص الاتفاق مقترحات روسية ... اتفاق المياه ... القناة المفتوحة. الرئيس يعتمد التصميم النهائي .. تكاليف المرحلتين تمويل المشروع .	
بنك الماء :	١٥٨
السد العالي هرم العصر الأكبر ... المياه ... الكهربا ... عقبات فنية ... أعماق الأساس ... طريقة البناء ... السدان الجزئيان : الأمامى والخلفى ... اتفاق الكهرباء ... توقيتات ... حقائق	
في الميدان الزراعى :	١٧٢
وفي الميدان الصناعى :	١٧٣
وفي الميدان الاجتماعى :	١٧٦
الأراضى التى ستغمرها المياه ... آثار النوبة ... العناصر الغذائية فى الطمى ... مواد البناء ... نهاية المعركة .	

الموضوع	ص
ملاحق :	١٨١
١ — اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩	١٨٣
٢ — اتفاق بشأن التعاون الاقتصادى الفنى بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى لبناء المرحلة الاولى :	١٨٨
اتفاقية مياه النيل (٨ نوفمبر ١٩٥٨)	١٩٨
ملحق رقم ١	٢٠٧
ملحق رقم ٢	٢٠٨
مراجع	٢٠٩

تصويبات

ندت عن النظر أثناء تصحيح تجارب هذا الكتاب أخطاء نصوب
ما وقع لنا منها في هذا الثبت :

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٥	١٨	بلاء الأحباش	بلاد الأحباش
٣٨	١١	فالأربعة والثمانون	فالثمانون .
٤	٧	أقره	أقره .
١	١٦	هنا	هذا
٨	١٨	من مليارات	مليارات



البحر والصحراء

Bibliotheca Alexandrina



0601020